

مفهوم ومقومات التحليل المالي

مدخل:

حدد المفهوم الحديث للإدارة المالية واجبات، منها التخطيط المالي و الرقابة والحصول على الأموال واستثمارها . ومن المتعارف عليه أن هدف التخطيط المالي هو معرفة الاحتياجات المالية للمؤسسة من حيث النوع والقيمة والتوقيت، وأن هدف الرقابة المالية هو تقييم كفاءة السياسات المالية ومدى ملائمتها لتحقيق الأهداف ودقة تنفيذها وكذلك المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، كما أن الحصول على الأموال واستثمارها يستلزم اختيار الأنسب من بين المصادر المتاحة و توجيهها، وبأفضل استخدام اقتصادي داخل المؤسسة بما يخدم الهدف النهائي للمؤسسة و المتمثل بتعظيم حقوق الملكية، و من حيث أن القيام بأي من هذه الوظائف، مع ما تتضمنه من خيارات غير محدودة، يتطلب دائما توافر كمية مناسبة من المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا بأجراء تحليل للمعلومات المتاحة في المؤسسة، باستعمال أدوات تحليلية تتناسب و طبيعة الأسئلة المطروحة للإجابة عنها، الأمر الذي اظهر مدى الحاجة إلى وظيفة التحليل المالي.

من المناسب الإشارة هنا إلى أن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة، مالكيها، ودائنيها وموظفيها....وغيرهم، لما لهذه المجموعات من مصالح يتطلب المحافظة عليها الحصول على أدق ما يمكن من المعلومات عن المؤسسة و أدائه أو مدى سلامة أوضاعها المالية، و هذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستعمال أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة، و تعرف العلاقات التي تربطها، و الأهمية النسبية لكل بند منها، والاتجاهات التي يتخذها أدائها.

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات.وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي . ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها . وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة، وذلك بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جيدة، تتقدم مساعدة لا بديل عنها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار تسليفي من نوعية جيدة .

ويعد التحليل المالي أحد أهم الأساليب التي يستخدمها المهتمون بوضع المنشأة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المنشأة ولاسيما بعد أن أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية هو من أهم القضايا المعاصرة التي تعنى بها المحاسبة وذلك عن طريق تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات تهم عدة جهات مستفيدة.

وهكذا برزت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً وإلى تحليلاً أكثر عمقاً يلقى المزيد من الضوء على وضع المنشأة ويساعد في التعرف على مواطن القوة والضعف فيها، ويفسر النتائج التي حققها ويساهم في إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أدائها في المستقبل.

مفهوم وتعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

* تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .

* رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها .

و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها :

1. التحليل المالي هو دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تقيد المؤسسة .
2. التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب أتباعها² .
3. التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية : يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تأثر على الربح³.

وبالتالي يمكن تعريف التحليل المالي وخصائصه: أنه عبارة عن دراسة وتحليل القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الطرق والأدوات وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي تحدث على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتقييم الأداء وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية.

وبناء على ذلك يمكن إيجاز خصائص التحليل المالي بالنقاط التالية:

1. يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات التفصيلية من البيانات والقوائم المالية للمنشأة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها
2. يتمثل التحليل المالي في مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات المتجمعة عن وضع المنشأة من أجل اكتشاف مواطن الضعف والقوة في هذه المنشأة.
3. التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة في المنشأة
4. تستخدم معلومات التحليل المالي من قبل المستفيدين في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

أهداف التحليل المالي:

إن الهدف العام والرئيسي من التحليل المالي هو تقييم الأداء من خلال تحويل البيانات إلى معلومات أكثر فائدة لعملية التقييم المالي واتخاذ القرار، وذلك باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية بقصد تحديد جوانب الضعف والقوة في الوحدات الاقتصادية ويتم ذلك من خلال:

1. تقييم سيولة وربحية المشروع
2. تقييم المركز المالي والائتماني للمشروع
3. تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل والاستثمار والتشغيل
4. تقييم المركز التنافسي للمشروع
5. تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الغشل المالي)
6. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة لتقييم الأداء
7. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للمستثمرين الخيار الصحيح والمفاضلة بين بدائل الاستثمار المتاحة.

وظائف التحليل المالي:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :

* قرار الاستثمار .

* قرار التمويل .

* قرار التخطيط و الرقابة المالية .

1- التحليل و التخطيط المالي : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .

2- تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

3- تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

استعمالات التحليل المالي : يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها . هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :

1. التحليل الائتماني (CREDIT ANALYSIS):

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الاستثماري (INVESTMENT ANALYSIS):

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

3. تحليل الاندماج والشراء (MERGER & ACQUISITION ANALYSIS):

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما. وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبايع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبه .

4. تحليل تقييم الأداء (PERFORMANCE ANALYSIS):

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين .

5. التخطيط (PLANNING):

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات . وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالا واسعا ما يلي :

- 1- المستثمرون .
- 2- إدارة المؤسسة نفسها .
- 3- سماسة الأوراق المالية .
- 4- الدائنون .
- 5- العاملون .
- 6- المصالح الحكومية .
- 7- المؤسسات المتخصصة بالتحليل .

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها، كما يتضح من التفصيل التالي :

(1) **المستثمرون** : يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي :

- أ- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات .
- ب- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .
- ج- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها .
- د- الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا .
- هـ- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل .
- و- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها .
- ز- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها .

(2) **إدارة المؤسسة** : يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة :

- أ- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .
- ب- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .

ج- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .

د- تقييم فاعلية الرقابة

هـ- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة .

و- تقييم كفاءة إدارة الموجودات .

ز- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة .

ح- تشخيص المشكلات الحالية .

ي- التخطيط للمستقبل .

(3) **سماسة الأوراق المالية** : و يهدف هؤلاء من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي :

أ- التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم .

ب- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

(4) **الدائنون** : يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، و يتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

أ- سيولة المؤسسة باعتبارها من افضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير .

ب- هيكل المؤسسة المالي و المصادر الرئيسية للأموال و استخدامها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل .

ج- تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل معا .

د- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية .

هـ- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .

و- التدفقات النقدية و مدى انتظامها و كفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة .

(5) العاملون في المؤسسة : و يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي و ذلك لسببين أساسيين، هما :

أ- تعزيز شعور الانتماء و الشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية .

ب- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة .

(6) المصالح الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية :

أ- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها .

ب- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .

ج- مراقبة الأسعار .

د- غايات إحصائية .

(7) المؤسسات المتخصصة بالتحليل : و تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، اما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من

إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، و تقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين .

و قد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية و نشر نتائجها و تصنيفها

الائتماني في السوق. وتؤثر نتيجة هذا التحليل المنشور على قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض و سعر هذا الاقتراض؛ إذ أن

الشركة ذات التصنيف الجيد ستقترض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة للتحليل المعد عنها .

و من المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكي شركة STANDARD & POOR'S وشركة DUN &

BRADSTREET التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات، و كذلك ROBERT MORRIS

ASSOCIATES . و الأخيرة تابعة لجمعية البنوك في أمريكا و تركز جهودها لخدمة القطاع المصرفي .

دور المحلل المالي (CORPORATE FINANCE) : هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ- المظهر الفني (TECHNICAL ASPECT) : و يقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية و المالية المعروفة و ذلك

للقيام بما يلي :

1- احتساب النسب المالية .

2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم .

3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع و بالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى .

ب- المظهر التفسيري (INTERPRITIVE ASPECT) : و يهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم و تفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية :

1- خلفية المؤسسة و تشمل ما يلي : شكلها القانوني - ملكيتها - إدارتها - طبيعة نشاطها - المنافسة .

2- المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلا بما يلي :

- خصائص الصناعة التي تنتمي إليها .
- مركز المؤسسة في الصناعة .
- السوق الذي تعمل فيه .
- الأنظمة الحكومية التي في ظلها
- القدرة على التكيف .

مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعد في عملية التحليل وقد تكون مصادر داخلية أو خارجية:

أ. المصادر الداخلية للبيانات:

لقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (1) بالإفصاح عن القوائم المالية التالية: قائمة المركز المالي- قائمة الدخل- قائمة التدفقات النقدية- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ب. المصادر الخارجية للبيانات: من هذه المصادر:

- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأسواق المالية
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السماسرة
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية

أساليب التحليل المالي:

يمكن تعريف أساليب وأدوات التحليل المالي بأنها مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي، ومن أهم أدوات التحليل المالي:

1. تحليل التغير والاتجاه أو التحليل المقارن ويتم تنفيذه من خلال:

- التحليل الرأسي
- التحليل الأفقي

2. النسب المالية

3. تحليل التعادل

ترتيب القوائم المالية لأغراض التحليل المالي:

قبل البدء بإجراءات التحليل المالي لابد من ترتيب الميزانية (قائمة المركز المالي) ضمن مجموعات متجانسة حيث يتم ترتيب عناصر الموجودات بحسب درجة السيولة وعناصر المطالب بحسب درجة الاستحقاق.

1. درجة السيولة:

هي عبارة عن الفترة الزمنية اللازمة لتحويل عناصر الموجودات إلى نقدية وبالتالي يمكن ترتيب عناصر الموجودات من الأصعب تحولاً إلى نقد إلى الأسهل وأ بالعكس.

2. درجة الاستحقاق:

هي عبارة الفترة الزمنية اللازمة لكي يصبح عنصر المطالب واجب السداد وبالتالي يمكن ترتيب عناصر المطالب من المطالب طويلة الأجل إلى المطالب قصيرة الأجل أو بالعكس.

❖ قائمة المركز المالي للمشروع:

هي عبارة عن تصوير المركز المالي للمشروع في لحظة الإعداد، حيث يمثل طرف المطالب مصادر الأموال أما طرف الموجودات فيمثل أوجه استخدام هذه الأموال، ويتم تصنيف الميزانية (قائمة المركز المالي) لأغراض التحليل المالي ضمن مجموعات متجانسة.

حيث يصنف طرف الموجودات حسب درجة السيولة ويضم مايلي:

1. مجموعة الموجودات الثابتة:

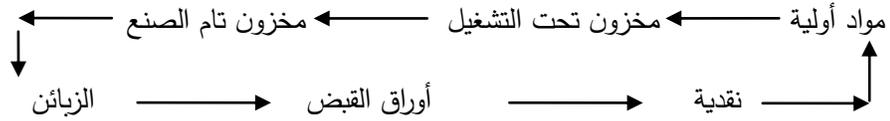
وهي أصعب الموجودات تحولاً إلى نقد وقد تكون سيولتها معدومة أو بسيطة تتمثل في أقساط الاهتلاك (بواسطة قسط الاهتلاك تتحول الموجودات الثابتة إلى نقدية بشكل تدريجي) ولكن بما أن عمرها طويل الأجل لذلك نقول أن درجة السيولة لها شبه معدومة، وتصنف ضمن أربع مجموعات:

- الموجودات الثابتة المادية: وهي الوسائل الإنتاجية التي تساهم في العملية الإنتاجية لمدة طويلة .
- الموجودات الثابتة الوهمية: (مصاريف إيرادية مؤجلة): وهي النفقات التي ينفقها المشروع ويستفيد منها لفترة طويلة كمصاريف التأسيس
- الموجودات الثابتة المعنوية: وهي النفقات التي ينفقها المشروع دون الحصول على أصل مادي ملموس، مثل (براءة الاختراع، شهرة المحل)
- الموجودات الثابتة الأخرى: وهي الموجودات التي لا تصنف ضمن الموجودات الثابتة وإنما لها صفة الأموال الثابتة، مثل إقراض طويل الأجل للغير، الحد الثابت من المخزون، تأمينات لدى الغير، حساب المصرف /إيداع، أوراق المساهمات المالية وهي الأوراق التي تشتري للاستثمار طويل الأجل أو بهدف السيطرة الاقتصادية على المشروع ، وتختلف عن الأوراق المالية (أصل متداول) حيث تشتري بهدف إعادة البيع وتأمين سيولة أو ربحية.

2. مجموعة الموجودات المتداولة:

هي عناصر الموجودات التي تكون دورتها المالية أقل من سنة كالبضاعة وأوراق القبض والمواد الأولية وغيرها. ويمكن أن نميز ضمن مجموعة الموجودات المتداولة عناصر سيولتها أكبر من غيرها حيث أن سيولة الزبائن أعلى من سيولة البضاعة والتي بدورها سيولتها أعلى من سيولة البضائع تحت التشغيل.....

ويمكن أن تمثل دورة عناصر الموجودات المتداولة كما يلي



3. مجموعة الموجودات شبه الجاهزة: هي الموجودات التي يمكن أن تتحول إلى نقد حين الطلب كأوراق مالية مسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

4. مجموعة الموجودات الجاهزة: هي الأموال الجاهزة في الصندوق والودائع تحت الطلب في المصارف.

ويصنف طرف المطالب بحسب درجة الاستحقاق على النحو التالي:

1. مجموعة الأموال الخاصة : وتضم رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة (حقوق الملكية)
2. مجموعة الديون طويلة الأجل: وتضم القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل التي تتجاوز آجالها السنة المالية
3. مجموعة الديون قصيرة الأجل: وهي الديون التي لا يتجاوز آجلها السنة وتصنف الأرباح المخصصة للتوزيع ضمن هذه المجموعة.
4. مجموعة المستحقات الفورية: وهي الديون المتوجبة على المنشأة خلال أيام كدفع جزء من الديون خلال أسبوع.

ملاحظات على تصنيف الميزانية لأغراض التحليل المالي:

- أ. تظهر الأصول الثابتة المادية بالصافي أي بعد طرح مجمعات الاهتلاك
- ب. استبعاد الأصول الثابتة المعنوية والوهمية من الأموال الخاصة
- ت. تظهر الأصول المتداولة بعد طرح المؤن المشككة كمؤونة الديون المشكوك في تحصيلها
- ث. تستبعد الخسائر المدورة أو خسائر السنة الحالية من الأموال الخاصة ولا تظهر في طرف الموجودات

تمرين: قدمت إليك الميزانية العمومية لإحدى الشركات الصناعية على النحو التالي:

رأس المال	900000	الآلات	400000
احتياطي	590000	المباني	200000
ديون طويلة الأجل	300000	أوراق مالية	200000
أرباح محتجزة	210000	أوراق قبض	280000
الدائنون	260000	مواد أولية	200000
أوراق دفع	180000	الصندوق	320000
مستحقات فورية	260000	مصرف/ حساب جار	80000
		مخزون تحت التشغيل	300000
		بضاعة تامة	500000
		مدينون	220000
	2700000		2700000

فإذا علمت أن:

1. تعتبر نصف أوراق القبض قابلة للخصم
 2. تشكل الأوراق المالية المسعرة في البورصة (60%) من الرصيد والباقي غير مسعر
 3. يطلب دفع مبلغ (100000) من الديون طويلة الأجل خلال أسبوع
 4. يطلب دفع مبلغ (100000) خلال مدة 10 أيام للدائنين
- المطلوب:** ترتيب عناصر الميزانية حسب درجة السيولة والاستحقاق لأغراض التحليل المالي.

الحل:

الميزانية

الأموال الخاصة			الموجودات الثابتة		
رأس المال	900000		المباني	200000	
احتياطي	590000		الألات	400000	600000
أرباح محتجزة	210000	1700000	<u>أصول متداولة صعبة التحويل إلى سيولة</u>		
<u>ديون طويلة الأجل</u>		200000	مواد أولية	200000	
<u>مطالب متداولة</u>			مخزون تحت التشغيل	300000	
الدائنون	160000		بضاعة تامة	500000	
أوراق دفع	180000	340000	أوراق مالية غير مسعرة في البورصة 80%	80000	1080000
<u>مستحقات واجبة السداد</u>			<u>أصول متداولة أخرى</u>		
مستحقات فورية	260000		مدينون	220000	
الدائنون	100000		أوراق قبض 50%	140000	360000
قسط ديون طويلة الأجل	100000	460000	<u>موجودات شبه جاهزة</u>		
			أوراق مالية مسعرة 60%	120000	
			أوراق قبض قابلة للخصم 50%	140000	260000
			<u>موجودات جاهزة</u>		
			مصرف/ حساب جار	80000	
			الصندوق	320000	400000
	2700000			2700000	

التعليق على المركز المالي للشركة:

1. بلغت المستحقات الواجبة السداد (460000) بينما النقدية (400000) لذلك على الشركة بيع جزء من الأوراق المالية أو خصم جزء من أوراق القبض ولكن قد لا تضطر لذلك والسبب أن الالتزامات لا تستحق في يوم واحد وبالتالي خلال هذه الفترة المتفاوتة من الاستحقاقات قد تستطيع الشركة بيع جزء من المخزون التام
2. يلاحظ أن المخزون يشكل نسبة (37%) من إجمالي موجودات الشركة وهي نسبة مرتفعة حيث أن المخزون يتم تحويله إلى نقد بشكل بطيء وخاصة المواد الأولية وعلى الشركة تخفيض حجم الاستثمار في المخزون إن لم تتطلب العملية الصناعية ذلك

3. يلاحظ أن مجموع الزبائن وأوراق القبض تشكل نسبة 13.3 % وهي نسبة تدل على أن الشركة تتعامل بالبيع الآجل وعليها فحص الذمم والتأكد من سلامة المركز المالي للزبائن.
4. تشكل نسبة الأوراق المالية 7% وهي نسبة مرتفعة وخاصة أن 40% منها غير مسعرة في البورصة ولا ينصح بشراء الأوراق المالية وذلك لأن الهدف من ذلك تأمين السيولة عند الحاجة.
- وبشكل مبدئي إن وضع الشركة جيد بالنسبة للأموال الجاهزة وكذلك بالنسبة للأموال التي يمكن الحصول عليها لمقابلة الديون قصيرة الأجل.

أدوات التحليل المالي:

تعرف بأنها مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية ومعرفة نقاط القوة والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكن من تقييم الأداء ومعرفة قدرة الوحدات الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

أنواع أدوات التحليل المالي:

1. تحليل التغير والاتجاه من خلال : - التحليل الرأسي - التحليل الأفقي
2. قائمة التغيرات في المركز المالي
3. النسب المالية
4. تحليل التعادل
5. نماذج التنبؤ بالفشل

أولاً: تحليل التغير والاتجاه:

وهو الخطوة الأولى التي يقوم بها المحلل المالي بعد ترتيب الميزانية لأغراض التحليل المالي وينفذ على شكلين:

- التحليل الرأسي: يعني دراسة عناصر الميزانية من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصرها إلى مجموع الميزانية التي ينتمي إليها. أي تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى أرقام مئوية. ويمكن استخدام هذا التحليل أيضاً في تحليل قائمة الدخل حيث تنسب جميع عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات.
 - ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً ولا يصبح مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى بنفس الدلالة.
 - التحليل الأفقي: ويعني دراسة التغيرات الحاصلة في عناصر القوائم المالية على عدة فترات زمنية، ولذلك يعتبر أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.
 - وتتركز الفائدة الرئيسية من التحليل الأفقي في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك سمي هذا التحليل بتحليل الاتجاه.
- حيث يتم حساب اتجاه التطور وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} \div \text{قيمة العنصر في سنة الأساس} \times 100$$

وتدعى معادلة الأرقام القياسية والنتائج هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو النقصان، ولا بد من الإشارة إلى ضرورة اختيار سنة الأساس بشكل سليم حتى تكون النتائج موضوعية.

ثانياً: قائمة التغيرات في المركز المالي

هي قائمة تتضمن بياناً بالمصادر المختلفة للحصول على الأموال وأوجه استخدام هذه الأموال التي لا تظهرها كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك عن طريق بيان ما يحدث في المركز المالي للمنشأة بين فترتين متتاليتين، ولمعرفة هذه التغيرات وأثرها على المشروع يتم إعداد قائمتين هما:

1. قائمة التغيرات في صافي رأس المال العامل

2. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

ثالثاً: النسب المالية:

تساعد النسب المالية في الحصول على بعض الدلالات والمؤشرات التي تمكن من الحكم على وضع المنشأة، من خلال دراسة العلاقات بين قيم العناصر الظاهرة في القوائم والتقارير المحاسبية (الأرقام الواردة في القوائم تعتبر أرقام مجردة ليست ذات معنى ولكنها تمثل المادة الأولية اللازمة لعملية التحليل المالي) أي تحويل الرقم لمعرفة.

رابعاً: تحليل التعادل:

تعد دراسة العلاقة بين التكلفة والحجم والربح (تحليل التعادل) ضرورة وهامة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة خاصة بتخطيط الأرباح وتحديد الآثار المترتبة على السياسات المتبعة وفي الاختيار بين البدائل ووسيلة من أهم وسائل التخطيط والرقابة.

خامساً: نماذج التنبؤ بالفشل:

يوجد العديد من النماذج التنبؤية للفشل بالاعتماد على النسب المالية.

وسيتم دراسة هذه الأدوات بشكل مفصل ومنفصل في هذا المقرر.

تحليل المركز المالي

تشكل قدرة المنشأة على سداد التزاماتها تجاه الغير مسألة مهمة تستوجب التحليل والدراسة. وتكون المنشأة قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير عندما تتوافر لديها السيولة الكافية لذلك وبالفقر الذي لا يؤدي إلى تجميد لا لزوم له للأموال وهذا يؤثر في ربحيتها، وعادة تصنف الالتزامات إلى نوعين: التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل، لذلك يتم دراسة وتحليل قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عن طريق تحليل المركز المالي قصير الأجل، وتحليل المركز المالي طويل الأجل، وقبل الدخول بتحليل المركز المالي لابد من ذكر أدوات التحليل المالي.

تحليل المركز المالي قصير الأجل:

يتحدد المركز المالي قصير الأجل من خلال مقدار الأصول المتداولة التي تمتلكها المنشأة بتاريخ معين مقارنة بالالتزامات المتداولة المترتبة عليها في ذلك التاريخ، وتهدف دراسة المركز المالي للوحدات إلى تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الميزانية والبحث عن أسبابها وتأثيرها على قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

لذلك فإن تحليل المركز المالي قصير الأجل يتناول بشكل خاص الموضوعات التالية:

1. تعريف وتحديد مفاهيم رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل ودور كل منهما في تحديد قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.
2. تحليل التغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول والخصوم بين فترتين محاسبيتين متتاليتين وأسباب هذه التغيرات وأثرها على قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات في الأجل القصير، وذلك من خلال القائمتين التاليتين: قائمة تغير رأس المال العامل، وقائمة التغير في المركز المالي (قائمة الموارد والاستخدامات)
3. دراسة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال المفهوم النقدي للسيولة. وذلك بالاستناد إلى تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وإعداد قائمة التدفقات النقدية وتحليلها.

أولاً: رأس المال العامل: هو مجموعة العناصر التي تشكل الأصول المتداولة لدى المنشأة، وقد يعرف أنه رأس المال الدائر، ورأس المال المتحرك.... وهي تسميات توضح صفة التغير والحركة لمجموعة العناصر المتداولة.

فإذا نظرنا إلى أي ميزانية نجد أنها مؤلفة من قسمين (قسم علوي وقسم سفلي) على النحو التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
الأموال المستثمرة (حقوق الملكية + د. ط. أجل)	→	الموجودات الثابتة
ديون قصيرة الأجل (مطالب متداولة)	→	أموال متداولة وجاهزة

يبين طرف المطالب مصادر أموال المشروع ويبين طرف الموجودات أوجه استخدام هذه الأموال والمنطق السليم هو أن تمول الموجودات الثابتة من الأموال المستثمرة، وتمول الموجودات المتداولة والجاهزة من الديون قصيرة الأجل وهذا التوازن يدعى قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي.

ولكن هذا لا يكفي لضمان استقرار المشروع لذلك لابد من وجود هامش أمان وهو زيادة الموجودات المتداولة والجاهزة عن الديون قصيرة الأجل، وهذه الزيادة تدعى صافي رأس المال العامل، أما الموجودات المتداولة والجاهزة فيطلق عليها إجمالي رأس المال العامل.

1. صافي رأس المال العامل:

هو الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون قصيرة الأجل أو هو الفرق بين الأموال المستثمرة وصافي الموجودات الثابتة، (هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي لا تقابله أو الذي لا تموله التزامات متداولة، وإنما هو ممول من مصادر تمويل طويلة الأجل / حقوق الملكية، القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل/ أو هو ذلك الجزء من حقوق الملكية أو القروض طويلة وقصيرة الأجل الذي لا يمول أصولاً ثابتة بل يمول جزءاً من الأصول المتداولة)، فإذا كان صافي رأس المال العامل:

- **موجباً:** هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة تمول من الأموال المستثمرة
- **صفر:** يعني هذا أن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي
- **سالِباً:** هذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم والشركة مهددة بالإفلاس.

مثال : قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على الشكل التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	500000	موجودات ثابتة
قروض .ط . الأجل	100000	
ق. قصيرة الأجل	200000	موجودات متداولة وجاهزة
	800000	800000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل:

صافي رأس المال العامل = موجودات متداولة وجاهزة - قروض قصيرة الأجل

$$200000 = 200000 - 400000 =$$

صافي رأس المال العامل = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$200000 = 400000 - 600000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن الموجودات الثابتة وجزء من الأموال الجاهزة والمتداولة يمول من الأموال المستثمرة في المشروع وهذا يعني أن وضع الشركة جيد.

2. صافي رأس المال العامل الخاص:

هو عبارة عن الفرق بين الموجودات المتداولة والجاهزة والديون طويلة الأجل وقصير الأجل أو هو الفرق بين

الأموال الخاصة وصافي الموجودات الثابتة، فإذا كان صافي رأس المال العامل الخاص:

- موجباً: هذا يعني أن جزء من الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان في المشروع .

- صفر: الشركة تمول موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة فقط والموجودات الجاهزة والمتداولة ممولة من ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل، وتحقق الشركة الحد الأدنى للتوازن المالي في حال عدم وجود ديون طويلة الأجل، أو تحقق هامش أمان في حال وجود ديون طويلة الأجل.

- سالب: هذا يعني أن الشركة تمول جزء من موجوداتها الثابتة من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين:

أ. الديون طويلة الأجل أصغر من الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن جزء من

الموجودات الثابتة ممول من ديون قصيرة الأجل وهذا وضع غير سليم للمنشأة.

ب. الديون طويلة الأجل أكبر أو يساوي الجزء غير الممول من الأموال الخاصة وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون طويلة الأجل وهذا وضع سليم للمنشأة.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	250000	موجودات ثابتة 200000
د.ط . الأجل	50000	موجودات متداولة وجاهزة 150000
د. قصيرة الأجل	50000	
	350000	350000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل: صافي رأس المال العامل الخاص = موجودات متداولة وجاهزة - (د. ط. الأجل + د. ق. الأجل)

$$50000 = 100000 - 150000 =$$

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$50000 = 200000 - 250000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب وهذا يعني أن لدى الشركة هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة بالإضافة إلى د. طويلة الأجل (50000+50000=100000).

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

المطالب	الميزانية العمومية	الموجودات
حقوق الملكية	150000	موجودات ثابتة 200000
د.ط . الأجل	30000	موجودات متداولة وجاهزة 50000
د. قصيرة الأجل	70000	
	250000	250000

المطلوب: إبداء الرأي في وضع الشركة.

الحل:

صافي رأس المال العامل الخاص = موجودات متداولة وجاهزة - (د. ط. الأجل + د. ق. الأجل)

$$(50000) = 100000 - 50000 =$$

صافي رأس المال العامل = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$(50000) = 200000 - 150000 =$$

نجد أن صافي رأس المال العامل الخاص سالب وهذا يعني أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون. طويلة الأجل بمبلغ 30000 ومن د. ق. الأجل بمبلغ 20000 وبالتالي الوضع غير سليم في المنشأة.

3. صافي رأس المال العامل الخارجي:

هو عبارة عن التمويل الخارجي ويتمثل في القروض طويلة الأجل أو هو عبارة عن الفرق بين صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص. فإذا كان صافي رأس المال العامل الخارجي:

- موجباً: أي أن الشركة لديها قروض طويلة الأجل وتمول منه استثماراتها
- صفر: دليل على عدم وجود قروض طويلة الأجل
- لا يمكن أن يكون صافي رأس المال العامل الخارجي سالب.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات على النحو التالي:

الميزانية العمومية

أموال خاصة	800000	آلات	250000
م. أ. آلات	50000	مباني	480000
م. أ. مباني	80000	مساهمات مالية	100000
د. ط. الأجل	200000		
أوراق دفع	50000	مخزون	100000
دائنون	80000	أوراق قبض	120000
أرباح قيد التوزيع	70000	نقدية	280000
	1330000		1330000

المطلوب: -حساب صافي رأس المال العامل

- حساب صافي رأس المال العامل الخاص
- حساب صافي رأس المال العامل الخارجي
- إبداء في وضع الشركة

الحل:

$$1. \text{ صافي رأس المال العامل} = \text{الأموال المستثمرة} - \text{صافي الموجودات الثابتة}$$

$$= (100000 + 400000 + 200000) - (200000 + 800000) =$$

$$300000$$

$$\text{أو صافي رأس المال العامل} = \text{موجودات متداولة وجاهزة} - \text{ديون ق. الأجل}$$

$$300000 = 200000 - 500000 =$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل موجب وبالتالي الشركة لديها هامش أمان وهي قادرة على تمويل موجوداتها الثابتة وجزء من المتداولة والجاهزة من أموالها الخاصة وبالتالي الشركة ليست بحاجة إلى تمويل خارجي.

$$2. \text{ صافي رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{صافي الموجودات الثابتة}$$

$$100000 = 700000 - 800000 =$$

$$= \text{م. متداولة وجاهزة} - \text{د. ق. الأجل}$$

$$100000 = 400000 - 500000 =$$

نلاحظ أن صافي رأس المال العامل الخاص موجب وبالتالي الشركة لديها هامش أمان هو زيادة الأموال الخاصة على الموجودات الثابتة.

$$3. \text{ صافي رأس المال العامل الخارجي} = \text{ص. ر. المال العامل} - \text{ص. ر. المال العامل الخاص}$$

$$200000 = 100000 - 300000 =$$

إن صافي رأس المال العامل الخارجي موجب وبالتالي الشركة لديها قرض. طويل الأجل تمويل منه استثماراتها.

ثانياً: قائمة التغيرات في المركز المالي

هي قائمة تتضمن بياناً بالمصادر المختلفة للحصول على الأموال وأوجه استخدام هذه الأموال التي لا تظهرها كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك عن طريق بيان ما يحدث في المركز المالي للمنشأة بين فترتين متتاليتين، ولمعرفة هذه التغيرات وأثرها على المشروع،

استخدامات قائمة التغير في المركز المالي: تستخدم قائمة التغير في المركز المالي في عرض:

1. التغيرات المالية التي تعجز الميزانية العمومية والحسابات الختامية عن إظهارها.

2. جوانب القوة والضعف في المنشأة.

3. أهمية الربح ومدى استخدامه كمصدر للتمويل

4. المساعدة على اتخاذ القرارات المالية والتنبؤ بالصعوبات المالية

5. التغير في الهيكل المالي بما فيه هيكل رأس المال

ويتم ذلك من خلال إعداد قائمتين هما:

3. قائمة التغيرات في صافي رأس المال العامل

4. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

1. قائمة التغير في صافي رأس المال العامل:

تُظهر هذه القائمة التغير الذي يطرأ على صافي رأس المال العامل ويتم استخراج هذا التغير من خلال الدراسة والمقارنة لعناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بميزانيتين متتاليتين، ويكون هذا التغير زيادة أو نقصان في صافي رأس المال العامل ولا تظهر أسباب هذا التغير، وتؤدي زيادة صافي رأس المال العامل مبدئياً إلى زيادة سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، في حين يؤدي نقص صافي رأس المال العامل إلى نقص سيولة المنشأة الأمر الذي قد يصل إلى درجة عدم قدرة المنشأة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل. ويتم عرض قائمة التغير في صافي رأس المال العامل كما يأتي:

الأثر على صافي رأس المال العامل		سنوات الدراسة		البيان
		2012	2011	
النقصان	الزيادة			
				موجودات متداولة وجاهزة
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	المخزون السلعي
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	المديون
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	النقدية
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	مصروفات مقدمة

Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	المجموع
				<u>الخصوم المتداولة</u>
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	دائنون
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	أوراق دفع
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	مصارييف مستحقة
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	المجموع
Xxx	Xxx	Xxx	Xxx	صافي رأس المال العامل
Xxx	Xxx			الزيادة أو النقص في رأس المال العامل

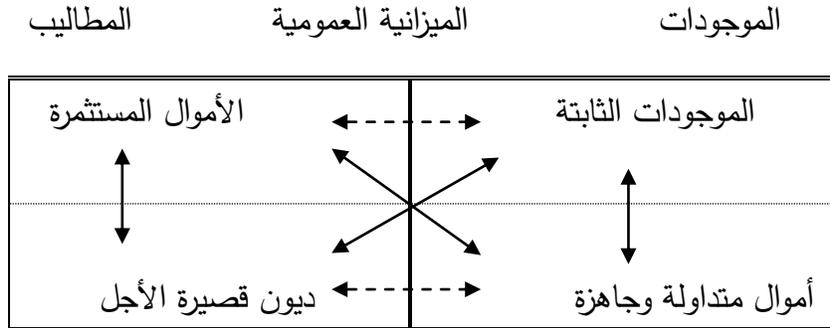
ومن أجل معرفة أسباب هذا التغير وتتبع التغييرات وبيان مصادر واستخدامات الموال وأثرها على سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لابد من إعداد قائمة الموارد(المصادر) المالية واستخداماتها.

2. قائمة الموارد المالية واستخداماتها:

هي القائمة التي تبين المصادر المختلفة للأموال التي حصلت عليها الوحدة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال، وتعد هذه القائمة عن طريق دراسة التغييرات الطارئة على الأصول والخصوم لميزانيتين متتاليتين وتعد هذه القائمة على أساس الميزانيات الفعلية كما يمكن أن تعد على أساس الموازنات التخطيطية، وتعرض القائمة كما يلي:

الاستخدامات	الموارد
1. صافي الخسارة السنوية: بعد تعديلها بمخصصات اهتلاك الأصول الثابتة التي اقتطعت من الإيرادات	1. صافي الربح السنوي: أي صافي الربح بعد الفوائد والضرائب(كما يظهر في قائمة الدخل مضافاً إليه اهتلاكات الأصول الثابتة التي تم اقتطاعها من الإيرادات)
2. النقص في الأموال الخاصة	2. زيادة الأموال الخاصة
3. النقص في القروض طويلة الأجل	3. زيادة القروض طويلة الأجل
4. إقراض طويل الأجل(للغير)	4. بيع أصول ثابتة
5. شراء أصول ثابتة	5. اهتلاكات أصول ثابتة
6. الأرباح الموزعة أو المقرر توزيعها	
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد
الرصيد: زيادة رأس المال العامل الصافي	الرصيد: نقص رأس المال العامل الصافي

إن أي عملية تزيد مبلغ رأس المال العامل تعتبر مصدراً من مصادر الأموال وأي عملية تخفض رأس المال العامل هي استخداماً للأموال. وهناك بعض العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل لذلك لا تعتبر مصدراً ولا استخداماً، ويمكن تمثيل ذلك من خلال تقسيم الميزانية إلى أربع مجموعات هي:



حيث أن :

←-----→ العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل
 ←-----→ العمليات التي تؤثر على رأس المال العامل
 خط رأس المال العامل

ومن أجل التأثير على رأس المال العامل يجب أن تتضمن العملية عناصر متداولة وعناصر غير متداولة بمعنى يجب أن تتضمن العملية حسابات في كلا الجانبين من الخط المنصف للعناصر المتداولة وغير المتداولة، ويمكن أن يدعى هذا الخط بخط رأس المال العامل وكل عملية تقطع هذا الخط تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة أو النقصان.

العمليات التي تحدث ولا تؤثر على صافي رأس المال العامل وهي:

1. العمليات التي تحدث ضمن المجموعات الأربعة : أي إذا تمت عملية ضمن مجموعة واحدة فلا يكون لها أثر على صافي رأس المال العامل باعتبارها لم تقطع خط رأس المال العامل، (حساب متداول مع حساب متداول من نفس المجموعة)
2. العمليات التي تحدث بين مجموعتين علويتين أو سفليتين: (أي عنصر موجودات متداولة مع مطالب متداولة) لن يكون لها أثر على رأس المال العامل باعتبارها لم تقطع خط رأس المال العامل أيضاً.

مما سبق نجد انه يمكن تحديد عشرة أنواع عامة للعمليات منها ستة أنواع لا تؤثر على صافي رأس المال العامل وأربع أنواع تؤثر على صافي رأس المال العامل:

العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل

الأجزاء المتأثرة	مثال:
1. الموجودات الثابتة	- مبادلة أرض بسيارة
2. الأموال المستثمرة	- زيادة رأس المال من الاحتياطي
3. الموجودات المتداولة والجاهزة	- تحصيل حسابات الزبائن نقداً
4. الديون قصيرة الأجل	- مبادلة الدائنين بأوراق دفع
5. الموجودات الثابتة مع الأموال المستثمرة	- إصدار أسهم مقابل امتلاك أراضي
6. الموجودات المتداولة مع د. ق. الأجل	- تسديد حسابات الدائنين

العمليات التي تؤثر على رأس المال العامل

الأجزاء المتأثرة	مثال:
1. الموجودات الثابتة مع د. ق. الأجل	- شراء آلة مقابل ائتمان قصيرة الأجل
2. الأموال المستثمرة مقابل د. ق. الأجل	- الإعلان عن توزيع أرباح
3. الموجودات المتداولة والجاهزة مع الأموال المستثمرة	- إصدار أسهم أو سندات مقابل النقدية
4. الموجودات المتداولة والجاهزة مع موجودات ثابتة	- شراء أصل مقابل نقدية

ملاحظات:

1. إن الإعلان عن توزيع أرباح هو استخدام للأموال، أما دفع الأرباح فيما بعد فلا يؤثر على رأس المال العامل لأن العملية تتم على النحو التالي:
 - إن مجرد الإعلان عن توزيع الأرباح تحول جزءاً من الأرباح المحتجزة إلى دين قصير الأجل أي أن العملية تتم بين الأموال المستثمرة والديون قصيرة الأجل
 - في حال الدفع تتم العملية بين الموجودات المتداولة والجاهزة وبين مجموعة الديون قصيرة الأجل وهذه العملية لا تؤثر على رأس المال العامل.

2. يتم تسوية الاهتلاكات بإضافتها إلى صافي الربح وذلك ما هو إلا تسوية للأرباح الناتجة عن العمليات التشغيلية الجارية
3. الأرباح والخسائر غير العادية في حال وجودها ناتج عن بيع أصول ثابتة فإن ثمن بيع الأصل يظهر في قائمة الموارد والاستخدامات كمصدر من مصادر الأموال، ولا بد أن تتم تسوية صافي الربح الرأسمالي وذلك بطرح صافي الربح في قائمة الموارد والاستخدامات وذلك لسببين:
- تجنب الازدواجية في مبلغ الربح الناتج عن البيع
 - الوصول إلى صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية

تمرين: قدمت إليك الميزانية العمومية في 1/1/... لإحدى الشركات الصناعية كما يلي:

2000000	الموجودات الثابتة
1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة
3000000	
2500000	الأموال المستثمرة (أموال خاصة + د.ط.أجل)
500000	الديون قصيرة الأجل
3000000	

المطلوب:

- أ. حساب صافي رأس المال العامل حسب طريقتي القسم السفلي والقسم العلوي.
- ب. بين أثر كل من العمليات التالية والتي تمت بعد 1/1 على صافي رأس المال زيادةً أو نقصاناً وحساب الفرق إن وجد وتسجيل القيود اللازمة:
1. تم تحصيل 50000 من الزبائن
 2. تم شراء معدات للمصنع بمبلغ 35000 مقابل ورقة دفع تستحق بعد 90 يوم من تاريخه
 3. تم إصدار سندات قرض بقيمة 800000
 4. تم إصدار 5000 سهم من أسهم الشركة، القيمة الاسمية للسهم 250 مقابل امتلاكها آلات بقيمة 1250000
 5. تم بيع أوراق مالية قصيرة الأجل نقداً بمبلغ 25000 تكلفتها الدفترية 21000
 6. تم بيع استثمارات طويلة الأجل بمبلغ 55000 نقداً تكلفتها 45000
 7. تم بيع أصول ثابتة بمبلغ 500000 وتم قبض 300000 عند البيع، ومبلغ 200000 تقبض نقداً بعد 90 يوم
 8. تم شراء أصول ثابتة من الاحتياطي العام للشركة بمبلغ 300000
 9. تم الحصول على قرض من أحد المصارف 150000 يسدد على الشكل التالي: 30000 خلال سنة، و120000 بعد 3 سنوات.

10. تم شراء أصول ثابتة بمبلغ 165000 سدد عند الشراء 75000 وتم تقسيط الباقي على قسطين متساويين يستحق الأول بعد سنة والثاني بعد ثلاث سنوات
11. تم الاعلان عن توزيعات الأرباح بمبلغ 100000 وفي 1/30 تم توزيع هذه الأرباح.

الحل:

1. حساب صافي رأس العامل :

صافي رأس المال العام = الأموال المستثمرة - صافي الموجودات الثابتة

$$500000 = 2000000 - 2500000 =$$

أو = الموجودات المتداولة والجاهزة - د. ق. الأجل

$$500000 = 500000 - 1000000 =$$

2. أثر العمليات على صافي رأس المال العامل:

1. تم تحصيل مبلغ 50000 من حسابات الزبائن:

الأثر: 50000 50000 من ح/ الصندوق إلى ح/ الزبائن

الميزانية

2500000 الأموال المستثمرة (أموال خاصة + د. ط. أجل)	2000000 الموجودات الثابتة
500000 الديون قصيرة الأجل	1000000 الموجودات المتداولة والجاهزة 50000 الصندوق (50000) الزبائن
3000000	3000000

لم تؤثر هذه العملية على صافي رأس المال العامل حيث تمت العملية ضمن مجموعة واحدة وأدى ذلك إلى زيادة في الصندوق ونقص في المدينين بنفس المبلغ.

2. تم شراء معدات مقابل ورقة دفع تستحق بعد 90 يوم بمبلغ 35000

الأثر: 35000 35000 من ح/ المعدات إلى ح/ أ. دفع

الميزانية

2500000 الأموال المستثمرة (أموال خاصة + د.ط.أجل)	2000000 الموجودات الثابتة 35000 معدات
500000 الديون قصيرة الأجل 35000 أوراق دفع	1000000 الموجودات المتداولة والجاهزة
3035000	3035000

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ 35000 مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1 حيث بلغ صافي رأس المال العامل 500000 وانخفض إلى 465000 بعد هذه العملية

$$465000 = 2035000 - 2500000 = \text{صافي رأس المال العامل} =$$

$$465000 = 535000 - 1000000 =$$

3. تم إصدار سندات قرض بقيمة 800000

الأثر: 800000 800000 من ح/ الصندوق إلى ح/ سندات القرض

الميزانية

2500000 الأموال المستثمرة 800000 سندات القرض	2000000 الموجودات الثابتة
500000 الديون قصيرة الأجل	1000000 الموجودات المتداولة والجاهزة 800000 الصندوق
3800000	3800000

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة بمبلغ 800000 مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1 حيث تمت العملية بين مجموعة الموجودات المتداولة والجاهزة مع الأموال المستثمرة.

$$1300000 = 2000000 - 3300000 = \text{صافي رأس المال العامل} =$$

$$1300000 = 500000 - 1800000 =$$

4. تم إصدار 5000 سهم من أسهم الشركة، القيمة الاسمية للسهم 250 مقابل امتلاكها آلات بقيمة 1250000

الأثر: 1250000 1250000 من ح/ الآلات إلى ح/ رأس المال (أسهم)

الميزانية

2500000	الموجودات الثابتة	2000000
1250000	آلات	1250000
500000	الموجودات المتداولة والجاهزة	1000000
4250000		4250000

نلاحظ أن هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل 1/1، لأنها جرت بين مجموعة الموجودات الثابتة والأموال المستثمرة، ولكن يجب الإفصاح عنها ضمن قائمة الموارد والاستخدامات لما لها من أثر كعملية تمويلية واستثمارية، ف شراء الموجودات الثابتة هو استخدام وإصدار أسهم هو مصدر من مصادر الموارد.

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 3750000 - 3250000 = 500000$$

$$= 500000 - 1000000 = 500000$$

5. تم بيع أوراق مالية قصيرة الأجل نقداً بمبلغ 25000 تكلفتها الدفترية 21000

إلى المذكورين	من ح/ الصندوق	الأثر: 25000
ح/ أ. مالية		21000
ح/ أرباح بيع أ. مالية		4000

الميزانية

2500000	الموجودات الثابتة	2000000
4000	أرباح	
500000	الموجودات المتداولة والجاهزة	1000000
	الصندوق	25000
	أوراق مالية (21000)	
3004000		3004000

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر بالزيادة على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1 بمبلغ 4000 لأن العملية تمت ضمن نفس المجموعة بمبلغ 21000 والزيادة في الصندوق (الربح) بمبلغ 4000 هو الذي يؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة. على النحو التالي:

$$504000 = 2000000 - 2504000 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$504000 = 500000 - 1004000 =$$

6. تم بيع استثمارات طويلة الأجل بمبلغ 55000 نقداً تكلفتها 45000

الأثر:	55000	من د/ الصندوق	إلى المذكورين
	45000		د/ استثمارات. ط. الأجل
	10000		د/ أرباح بيع استثمارات

الميزانية

2000000	الموجودات الثابتة	2500000	الأموال المستثمرة
(45000)	استثمارات. ط. أجل	10000	أرباح
1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة	500000	الديون قصيرة الأجل
55000	الصندوق		
3010000		3010000	

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر بالزيادة على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1 بمبلغ 55000 لأن العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والأموال المستثمرة والموجودات المتداولة حيث أن:

$$555000 = 1955000 - 2510000 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$555000 = 500000 - 1055000 =$$

7. تم بيع أصول ثابتة بمبلغ 500000 وتم قبض 300000 عند البيع، ومبلغ 200000 تقبض نقداً بعد 90

يوم

الأثر:	300000	من المذكورين
	300000	د/ الصندوق
	200000	د/ أ. قبض (مدينون)
		إلى د/ الأصول الثابتة

الميزانية

2500000 الأموال المستثمرة	2000000 الموجودات الثابتة (500000) أصول ثابتة
500000 الديون قصيرة الأجل	1000000 الموجودات المتداولة والجاهزة 300000 الصندوق 200000 أ. قبض
3000000	3000000

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر بالزيادة على صافي رأس المال العامل بمبلغ 500000 مقارنة مع صافي رأس المال العام في 1/1 حيث كان صافي رأس المال العامل 500000 في 1/1 وأصبح 1000000 والسبب أن العملية تمت بين مجموعة من الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 2500000 - 1500000 = 1000000$$

$$= 1500000 - 500000 = 1000000$$

8. تم شراء أصول ثابتة من الاحتياطي العام للشركة بمبلغ 300000

الأثر: هنا تتم العملية على مرحلتين:

إلى د/ الصندوق	من د/ الأصول الثابتة	300000	300000
إلى د/ رأس المال	من د/ أ. عام	300000	300000

الميزانية

2500000 الأموال المستثمرة	2000000 الموجودات الثابتة 300000 أصول ثابتة
300000 رأس المال (300000) أ. عام	1000000 الموجودات المتداولة والجاهزة (300000) الصندوق
3000000	3000000

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ 300000 مقارنة مع رأس المال العامل في 1/1 لأن العملية تمت بين مجموعة الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة، أما رأس المال المستثمر لم يتأثر بذلك.

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 2500000 - 2300000 = 200000$$

$$= 700000 - 500000 = 200000$$

9. تم الحصول على قرض من أحد المصارف 150000 يسدد على الشكل التالي: 30000 خلال سنة، و120000 بعد 3 سنوات.

إلى المذكورين	من د/ الصندوق	150000	الأثر:
د/ قروض. ق. الأجل		30000	
د/ قروض. ط. الأجل		120000	

الميزانية

2500000	الأموال المستثمرة	2000000	الموجودات الثابتة
120000	ق. ط. الأجل	1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة
500000	المطالب المتداولة	150000	الصندوق
30000	ق. ق. الأجل		
3150000		3150000	

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالزيادة بمبلغ 120000 مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1 لأن العملية تمت بين مجموعة الموجودات المتداولة ورأس المال المستثمر.

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 26200000 - 2000000 = 620000 = 1150000 - 530000 = 620000$$

10. تم شراء أصول ثابتة بمبلغ 165000 سدد عند الشراء 75000 وتم تقسيط الباقي على قسطين متساويين

يستحق الأول بعد سنة والثاني بعد ثلاث سنوات

إلى المذكورين	من د/ الأصول	165000	الأثر:
د/ الصندوق		75000	
د/ أ. دفع. ق. الأجل		45000	
د/ أ. دفع. ط. الأجل		45000	

الميزانية

2500000	الأموال المستثمرة	2000000	الموجودات الثابتة
45000	أ. دفع. ط. الأجل	165000	الأصول الثابتة
500000	المطالب المتداولة	1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة
45000	أ. دفع. ق. الأجل	(75000)	الصندوق
3090000		3090000	

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ 120000 مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1 والسبب بأن النقدية نقصت بمقدار 75000 وزيادة الديون قصيرة الأجل بمبلغ 45000 وزيادة التزام له أثر سلبي على صافي رأس المال العامل:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 2165000 - 2545000 = 380000$$

$$= 545000 - 925000 = 380000$$

11. تم الإعلان عن توزيعات الأرباح بمبلغ 100000 وفي 1/30 تم توزيع هذه الأرباح.

الأثر: هنا تتم العملية على مرحلتين: - مرحلة الإعلان عن التوزيع:

100000 100000 من ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ أرباح قيد التوزيع

الميزانية

2500000	الأموال المستثمرة	2000000	الموجودات الثابتة
(100000)	أرباح قيد التوزيع		
500000	الديون قصيرة الأجل	1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة
100000	أرباح قيد التوزيع		
3000000		3000000	

نلاحظ أن هذه العملية تؤثر على صافي رأس المال العامل بالنقصان بمبلغ 100000 مقارنة مع صافي رأس المال العامل في 1/1.

والسبب بأن العملية تمت بين مجموعة الديون قصيرة الأجل ومجموعة الأموال المستثمرة، وزيادة التزام له أثر سلبي على صافي رأس المال العامل.

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 2400000 - 2000000 = 400000$$

$$= 600000 - 1000000 = 400000$$

- توزيع الأرباح قيد التوزيع على المساهمين:

100000 100000 من ح/ أرباح قيد التوزيع إلى ح/ الصندوق
الميزانية

2000000	الموجودات الثابتة	2500000	الأموال المستثمرة
(100000)	أرباح قيد التوزيع	(100000)	أرباح قيد التوزيع
1000000	الموجودات المتداولة والجاهزة	500000	الديون قصيرة الأجل
(100000)	الصندوق	100000	أرباح قيد التوزيع
(100000)	أرباح قيد التوزيع	(100000)	أرباح قيد التوزيع
2900000		2900000	

نلاحظ هنا أن هذه العملية لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مقارنة مع صافي رأس المال العامل في تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح (المرحلة السابقة). والسبب بأن العملية تمت بين مجموعة الديون قصيرة الأجل والموجودات المتداولة والجاهزة:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = 2400000 - 2000000 = 400000 = 900000 - 500000 = 400000$$

تمرين: قدمت إليك الميزانية التالية في 2011/12/31 و في 2012/12/31

المطالب	2012	2011	الموجودات	2012	2011
رأس المال	66000	38500	الموجودات الثابتة	90000	100000
أ. عام	40000	45000	استثمارات طويلة الأجل	12500	—
أ. محتجزة	—	12500	شهرة محل	—	5000
ق. ط. أجل	—	10000	مخزون سلعي	34500	33500
مجمع اهتلاك	41000	40000	زبائن	28500	23500
دائنون	19000	15000	صندوق	22000	20000
أوراق دفع	24000	21000	صافي الخسارة	2500	—
	190000	182000		190000	182000

فإذا علمت أن :

1. باعت الشركة جزءاً من الأصول الثابتة في 2012/1/1 تكلفتها 20000 ومجمع اهتلاكها 8000 بخسارة رأسمالية 1000 حولت إلى ح/ أرباح وخسائر وتم شراء أصول ثابتة جديدة نقداً بنفس التاريخ بمبلغ 10000

2. خفضت شهرة المحل من الاحتياطي العام
3. أصدرت الشركة أسهماً جديدة وطرحتها للاكتتاب وتم بيعها بالكامل
4. وزعت الشركة أرباحاً على المساهمين من الأرباح المحتجزة مبلغ 5000 وتم إطفاء جزء من صافي الخسارة عام 2012 من هذه الأرباح.
5. معدل اهتلاك الأصول الثابتة 10%. والمطلوب:
1. إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل

2. حساب صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص والخارجي عن عام 2012 بطريق القسم العلوي

الحل:

- بالنسبة للأصل الثابت المباع نجد أن تكلفته 20000 وم.أ 8000 إذاً صافي القيمة الدفترية = 12000 وتم بيعه بمبلغ 11000 إذاً خسارة البيع هو 1000
- الأرباح المحتجزة 12500 منها 5000 موزعة على المساهمين ومبلغ (7500 الباقي لإطفاء جزء من الخسارة في عام 2012 +2500 الخسائر الظاهرة في الميزانية) الخسارة السنوية هي مبلغ 10000

قائمة التغير في صافي رأس المال العامل

البيان	2011	2012	الزيادة	النقصان
الموجودات المتداولة والجاهزة				
المخزون السلعي	33500	34500	1000	
الزيائن	23500	28500	5000	
الصندوق	20000	22000	2000	
الإجمالي	77000	85000		
الالتزامات قصيرة الأجل				
الدائنون	15000	19000		4000
أوراق دفع	21000	24000		3000
الإجمالي	36000	43000	8000	7000
صافي رأس المال العامل	41000	42000		
التغير في ص.ر. المال العامل(بالزيادة)			1000	

قائمة الموارد المالية والاستخدامات

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
11000	بيع جزء من أصول ثابتة	10000	صافي الخسارة
		(1000)	(-) خسائر رأسمالية
		9000	صافي الخسارة الناتجة عن التشغيل
27500	زيادة رأس المال	12500	شراء استثمارات ط.الأجل
9000	اهتلاكات	10000	سداد قروض ط.الأجل
		5000	توزيع أرباح على المساهمين
		10000	شراء أصول ثابتة
		1000	الرصيد: التغير في رأس المال العامل (زيادة)
47500		47500	الإجمالي

صافي رأس المال العامل = (الأموال المستثمرة - صافي الخسارة) - صافي الموجودات الثابتة

$$= (12500 + 41000 - 90000) - (2500 - 40000 + 66000) =$$

42000

صافي رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$42000 = (12500 + 49000) - (2500 - 40000 + 66000) =$$

نلاحظ أن رأس المال العامل يساوي رأس المال العامل الخاص وبالتالي رأس المال الخارجي يساوي الصفر ولا توجد قروض ط.الأجل

تمرين: قدمت إليك الميزانية العمومية لشركة صناعية في تاريخ 2011/12/31 وفي 2012/12/31 كما يلي:

المطالب	2012	2011	الموجودات	2012	2011
<u>حقوق الملكية</u>			<u>الموجودات الثابتة</u>		
رأس المال (أسهم)	500000	400000	أراضي	60000	100000
أرباح محتجزة	140000	100000	مباني	200000	200000
<u>الاهتلاكات</u>			آلات	500000	400000
م. أ. مباني	90000	80000	أوراق مساهمات مالية	50000	20000
م. أ. آلات	150000	100000	<u>الموجودات المتداولة</u>		
ق. ط. الأجل	220000	300000	مخزون	240000	200000
<u>د. ق. الأجل</u>			أوراق القبض	40000	30000
أ. دفع	60000	40000	زبائن	120000	90000
دائنون	110000	60000	صندوق	60000	40000
المجموع	1270000	1080000	المجموع	1270000	1080000

فإذا علمت أن:

1. باعت الشركة قسماً من الأراضي في 2012/1/1. كما اشترت الشركة في نفس التاريخ آلات جديدة
2. بلغت الأرباح الموزعة عن عام 2012 مبلغ 60000
3. تمت زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم تم الاكتتاب بها
4. تهتك الآلات بمعدل 10%، والمباني بمعدل 5%.

المطلوب:

- إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل
- إعداد قائمة الموارد والاستخدامات عن الفترة 2012/12/31
- حساب صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص والخارجي عن عام 2012
- تصوير المركز المالي للمشروع على شكل تقرير.

الحل:

$$\text{صافي الربح} = \text{الزيادة في الأرباح المحتجزة} + \text{الزيادة في الاحتياطي} + \text{الأرباح الموزعة} = (100000 - 140000) + 60000 + 100000$$

$$\text{الاهتلاكات} = \text{اهتلاك الآلات} + \text{اهتلاك المباني} = (500000 \times 10\%) + (200000 \times 5\%) = 60000$$

قائمة التغير في صافي رأس المال العامل

النقصان	الزيادة	2012	2011	البيان
الموجودات المتداولة والجاهزة				
	40000	240000	200000	المخزون السلعي
	10000	40000	30000	أ. قبض
	30000	120000	90000	الزيائن
	20000	60000	40000	الصندوق
	100000	460000	360000	الإجمالي
الالتزامات قصيرة الأجل				
20000		60000	40000	أ. دفع
50000		110000	60000	الدائون
70000		170000	100000	الإجمالي
		290000	260000	صافي رأس المال العامل
	30000			التغير في ص.ر. المال العامل (بالزيادة)

قائمة الموارد المالية والاستخدامات

الاستخدامات	المبلغ	الموارد	المبلغ
شراء آلات	100000	صافي الربح (+) اهتلاكات الموجودات الثابتة	100000 <u>60000</u> 160000
شراء استثمارات .ط.الأجل	30000	بيع أراضي	40000
رد جزء من قروض .ط.الأجل	80000	الزيادة في رأس المال	100000
أرباح موزعة	60000		
الرصيد: التغير في رأس المال العامل (زيادة)	30000		
الإجمالي	300000		300000

قائمة المركز المالي:

المبلغ		البيان
2012	2011	
		الموجودات المتداولة والجاهزة

240000	200000	مخزون
40000	30000	أ. قبض
120000	90000	زبائن
60000	40000	الصندوق
460000	360000	إجمالي الموجودات المتداولة والجاهزة (1)
		<u>المطالب المتداولة</u>
60000	40000	أ. دفع
110000	60000	دائنون
170000	100000	اجمالي المطالب المتداولة (2)
290000	260000	صافي رأس المال العامل (1 - 2) = (3)
		<u>صافي الموجودات الثابتة</u>
60000	100000	الأراضي
110000	120000	المباني
350000	300000	آلات
50000	20000	أ. مساهمات مالية
570000	540000	إجمالي الأصول الثابتة (4)
860000	800000	إجمالي الاستثمارات (3 + 4) = (5) ممولة من:
		<u>الأموال المستثمرة</u>
500000	400000	رأس المال
140000	100000	أرباح محتجزة
220000	300000	ق. ط. الأجل
860000	800000	إجمالي الأموال المستثمرة

تعليق:

حصلت الشركة على أموالها خلال الفترة من صافي الربح وبيع جزء من الأراضي وزيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم وبيعها وكانت مجمل المصادر 300000 وحيث استخدمتها الشركة في شراء آلات بمبلغ 100000 وشراء استثمارات .ط. الأجل بمبلغ 30000 وسداد جزء من الديون طويلة الأجل (80000) وتوزيع أرباح (60000).

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة والجاهزة - المطالب المتداولة

$$290000 = 170000 - 460000 =$$

$$= \text{الأموال المستثمرة} - \text{صافي الموجودات}$$

أو

$$290000 = 570000 - 860000 =$$

صافي رأس المال العامل الخاص = م. المتداولة والجاهزة - (د.ط. أجل + د.ق. أجل)

$$70000 = (220000 + 170000) - 460000 =$$

= الأموال الخاصة - صافي الموجودات الثابتة

$$70000 = 570000 - 640000 =$$

صافي رأس المال العامل الخارجي = صافي رأس المال العامل - صافي رأس المال العامل الخاص

$$= 220000 - 70000 = 290000 \text{ وهو يساوي مبلغ القروض .ط. الأجل}$$

نلاحظ أن الشركة في وضع جيد حيث أن مبلغ صافي رأس المال العامل 290000 وحيث أن الشركة حصلت على أموال مستثمرة بما يعادل 860000 ومولت بها : 570000 الموجودات الثابتة، و290000 من الموجودات المتداولة والجاهزة وبالتالي الشركة قادرة على سداد جزء من التزاماتها القصيرة الأجل.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية : Cash Flow Statement

استبدل المعيار المحاسبي رقم /7/ لعام 1992 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة (IASB) قائمة التغير في المركز المالي بقائمة التدفقات النقدية، فأصبحت الشركات مطالبة بإعدادها ونشرها ضمن قوائمها اعتباراً من عام 1994.

وتعد قائمة التدفقات النقدية انطلاقة من أن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها مرتبطة بقدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة كافية لتغطية احتياجاتها من النقد على المدى القصير. وقد تعزز هذا التوجه نحو اعتماد مفهوم النقدية للحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها بعد أن تبين قصور قائمة التغير في المركز المالي على أساس صافي رأس المال العامل عن تقديم المؤشرات اللازمة لتقاضي حالات الإفلاس والانهايار التي تعرضت لها بعض المنشآت.

أهداف قائمة التدفقات النقدية: من أهم الأهداف التي تحققها قائمة التدفقات النقدية ما يلي:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وبيان المصادر المولدة للنقدية
- توفير معلومات مهمة لإدارة المنشأة ولكل الجهات الأخرى صاحبة العلاقة، ولتقييم قرارات الإدارة.
- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين

- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى الشركة ، فقد تحقق الشركة أرباحاً عالية ولكن ليس بالضرورة أن ترافقه زيادة بالنقدية (خاصة وأن تسجيل العمليات المحاسبية يتم على أساس الاستحقاق). وهذا يعني أن تحقيق صافي ربح مرتفع ليس بالضرورة تحقيق صافي تدفق نقدي والعكس بالعكس.

الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية:

فيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل.	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة .
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل.	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية.
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة: تشغيلية ، إستثمارية ، تمويلية .
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً.	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحاً.
بنود غير نقدية	تعرض في صلب القائمة .	لا تعرض في صلب القائمة .

أوجه الخلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

تبين قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها. وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات (وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام) ثم يتم خصم تكلفة المبيعات (تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها) لكي نصل إلى مجمل الربح (وهو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات) الذي يتم منه بعد ذلك خصم المصاريف التشغيلية (الإدارية والعمومية والتسويقية) التي تكبدتها المنشأة خلال الفترة حتى نصل في النهاية إلى صافي الدخل قبل الضريبة.

إن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة

المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً ، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد . لذلك يجب التفرقة بين مفهوم صافي الدخل ومفهوم التدفق النقدي. إذ في احتساب الأول أي صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً ، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات، في حين أن بنوداً كهذه لا تراعى في احتساب صافي التدفق النقدي. وعليه فإن قائمة الدخل تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل بما يلي:

- عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذه القائمة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد ، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق. أما قائمة الدخل فتقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات. لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل .

- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع .

- تلخص قائمة الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة ، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المشروع على الدفع .

- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها. أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة. ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة أكبر بكثير من الالتزامات المتداولة، ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل، وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة الشركة، وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وقائمة الدخل، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التالية الموجودة في القوائم المالية الأخرى من خلال:

- تحديد أثر المصروفات غير النقدية كالاستهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي.
- بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها قائمة الدخل.
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للشركة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدة . فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما تظهر قائمة الدخل المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين تقوم قائمة التدفق النقدي بإظهار بند المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في الميزانية.
- الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية:** يوجد نوعين من التدفقات هما تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة يتسبب في حدوثها ثلاثة أنشطة هي: أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.
- أ. **أنشطة التشغيل:** تؤدي هذه الأنشطة إلى خلق الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمشروع وتؤثر على قائمة الدخل التي يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق، أما التدفقات النقدية فتظهر كما يلي:

التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التشغيل
- المتحصلات النقدية من العملاء	- المدفوعات النقدية للموردين
- المتحصلات النقدية من الفوائد	- المدفوعات النقدية للعمال
- المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية	- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب وغيرها

- ب. **أنشطة الاستثمار:** تعبر عن الزيادة والنقصان في الأصول طويلة الأجل للمنشأة، وتظهر التدفقات النقدية كما يلي:

التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار
- التدفقات من بيع أصول ثابتة	- تدفقات من شراء أصول ثابتة
- التدفقات من بيع أوراق مالية	- تدفقات من شراء أوراق مالية أو أسهم
- تدفقات من استرداد قروض	- تدفقات من القروض

ت. أنشطة التمويل: تعبر حقوق الملكية والخصوم غير المتداولة طويلة الأجل مع ملاحظة أن فوائد القروض تدخل ضمن أنشطة التشغيل:

التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الخارجة
- إصدار السهم	- سداد السندات
- إصدار سندات	- سداد القروض
- إقراض نقدي	- توزيعات الأرباح

فائدة قياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والتمويل والاستثمار:

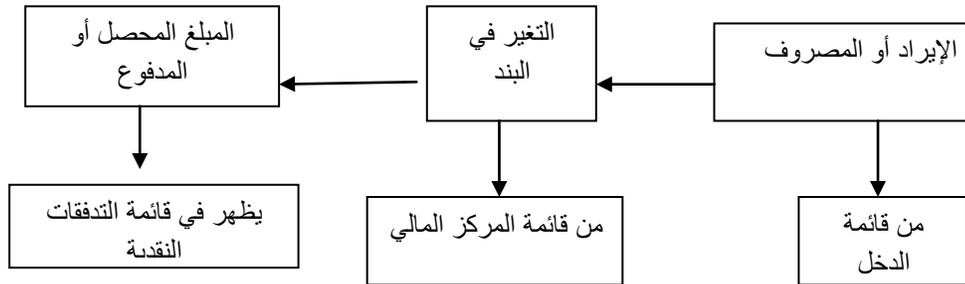
الأنشطة	التدفقات النقدية (الهدف)	المؤشرات
أنشطة التشغيل	قياس التدفق النقدي الناتج عن أنشطة التشغيل	- مؤشر على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتية - إمكانية تدويرها في النشاط واستخدامها في التوزيع أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد القروض.
	صافي التدفق النقدي (السالب)	- يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدمة للنقدية ولا بد من الحصول على نقدية عن طريق أنشطة استثمارية كبيع أصل أو اقتراض.
	صافي التدفق النقدي (الموجب)	- يشير إلى أن عمليات التشغيل مولدة للنقدية وأن الأرباح المتولدة من النشاط حقيقية وسيولة المنشأة جيدة.
أنشطة الاستثمار	قياس التدفق الناتج عن أنشطة الاستثمار	- مؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش في المستقبل
	صافي التدفق النقدي (السالب)	- يشير لاحتمالات نمو مستقبلية كزيادة الأرباح أي يعبر عن: زيادة الأصول الثابتة فالاستثمار في الأصول يزيد من الطاقة الإنتاجية ويزيد من الربحية في المستقبل.
	صافي التدفق النقدي (الموجب)	- يشير إلى أن الشركة تحاول بيع أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وهذا يؤدي إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يمثل احتمالات انخفاض الأرباح في المستقبل

مؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات الأرباح على المساهمين	قيا التدفق الناتج عن أنشطة التمويل	أنشطة التمويل
- يشير إلى أن الشركة توزع الأرباح على المساهمين أو سددت قروض وهو مؤشر على أن الشركة لديها سيولة نقدية متحصلة من أنشطة استثمارية أو تشغيلية	صافي التدفق النقدي (السالب)	
تشير إلى أن الشركة قد حصلت على مصادر تمويل كالقروض أو إصدار أسهم عادية، وهنا يجب تحليل العمليات والأسباب التي دفعت الشركة إلى الاقتراض أو إصدار أسهم.	صافي التدفق النقدي (الموجب)	

طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية: يتم ذلك بطريقتين مباشرة وغير مباشرة

أولاً : الطريقة المباشرة: توضح قائمة التدفقات النقدية بإتباع الطريقة المباشرة المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل كالمتحصلات من الزبائن كما توضح المدفوعات النقدية ضمن أنشطة التشغيل كالتسديدات للموردين والعمالة وغيرها بالإضافة إلى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

ويتم حساب التدفقات النقدية الخاصة بأنشطة التشغيل باستخدام بيانات قائمة الدخل والمركز المالي على النحو التالي:



وبالتالي تتم العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة المباشرة:

❖ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

أ. التدفقات النقدية الداخلة (المتحصلات):

1. المتحصلات من العملاء = المبيعات - التغير في رصيد الزبائن

2. الفوائد المحصلة = الفوائد + التغير في إيراد الفوائد المقدمة - التغير في إيراد الفوائد المستحقة

3. الإيرادات النقدية من شركات أخرى = الإيراد + التغير في الإيرادات المقدمة - التغير في الإيرادات المستحقة

ملاحظة: تشير كلمة تغير إلى الفرق بين رصيد نهاية الفترة وبداية الفترة

ب. التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات):

1. المدفوعات للموردين = تكلفة البضاعة المباعة + التغير في المخزون - التغير في رصيد الدائنين (الموردين و أ.دفع)

2. المدفوعات من الرواتب والأجور = الرواتب + التغير في الرواتب المدفوعة مقدماً - التغير في الرواتب المستحقة

3. الفوائد المدفوعة = الفوائد + التغير في الفوائد المدفوعة مقدماً - التغير في الفوائد المستحقة

4. الضرائب المدفوعة = الضرائب + التغير في الضرائب المدفوعة مقدماً - التغير في الضرائب المستحقة.

مثال: فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر شركة تجارية عن الفترة المنتهية في 2012/12/31

1. بيانات قائمة الدخل:

المبيعات		500000
تكلفة البضاعة المباعة	365000	
رواتب وأجور	40000	
اهتلاكات	40000	
ضرائب عقارية	20000	
فوائد	15000	(480000)
صافي الربح		20000

2. الأصول والخصوم المتداولة:

البيان	2012/1/1	2012/12/31
الأصول متداولة		
النقدية	100000	50000
العملاء	25000	100000
المخزون	75000	230000
رواتب وأجور مقدمة	10000	20000

الخصوم المتداولة		
أوراق دفع	70000	195000
ضرائب عقارية مستحقة	5000	15000

المطلوب: إيجاد التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بإتباع الطريقة المباشرة.

الحل: - المتحصلات: المتحصلات من الزبائن = المبيعات - التغير في رصيد المدينين

$$= 500000 - (100000 - 25000) = 425000 \text{ ل.س}$$

- المدفوعات:

$$1. \text{ المدفوعات للموردين} = \text{تكلفة} . \text{ بضاعة مبيعة} + \text{التغير في المخزون} - \text{التغير في الدائنين وأوراق الدفع}$$

$$= 365000 + (75000 - 230000) - (70000 - 195000) = 395000 \text{ ل.س}$$

$$2. \text{ مدفوعات الرواتب والأجور} = \text{الرواتب والأجور} + \text{التغير في الرواتب المقدمة} - \text{التغير في الرواتب المستحقة}$$

$$= 40000 + (10000 - 20000) - (0) = 50000 \text{ ل.س}$$

$$3. \text{ الضرائب العقارية} = \text{الضرائب العقارية} + \text{التغير في الرواتب المقدمة} - \text{التغير في الرواتب المستحقة}$$

$$= 20000 + (0) - (5000 - 15000) = 10000 \text{ ل.س}$$

$$4. \text{ الفوائد المدفوعة} = \text{الفوائد} + \text{التغير في الفوائد المقدمة} - \text{التغير في الفوائد المستحقة} = (0) - (0) + 15000 = 15000 \text{ ل.س}$$

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

المتحصلات النقدية من العملاء		425000
المدفوعات للموردين	395000	
المدفوعات من الرواتب والأجور	50000	
المدفوعات من الضرائب العقارية	10000	
المدفوعات من الفوائد	15000	(470000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(45000)

ملاحظة: قد لا يتطابق رصيد النقدية مع ما هو وارد في الميزانية نظراً لعدم استكمال البيانات الخاصة بأنشطة الاستثمار والتمويل.

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:** هي العمليات المتعلقة بالأصول الثابتة من شراء وبيع وكذلك من شراء وبيع الاستثمارات المالية:

أ. المتحصلات والمدفوعات من بيع وشراء الأصول:

- الأصول الثابتة المشتراة = رصيد الأصول الثابتة في نهاية الفترة + تكلفة الأصول المباعة - رصيد الأصول الثابتة في بداية الفترة.
- الأصول الثابتة المباعة = رصيد الأصول الثابتة في بداية الفترة + الأصول المشتراة - رصيد الأصول الثابتة في نهاية الفترة
- المتحصل من بيع الأصول الثابتة = القيمة الدفترية المتبقية للأصل المباع (±) الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع

ب. المتحصلات والمدفوعات من الاستثمارات المالية:

- المتحصل من بيع الاستثمارات المالية = القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (±) أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المالية
- المدفوعات لشراء الاستثمارات المالية = رصيد الاستثمارات في نهاية الفترة + القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة - رصيد الاستثمارات في بداية الفترة.
- القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المباعة = رصيد الاستثمارات في بداية الفترة + + تكلفة شراء الاستثمارات الجديدة- رصيد الاستثمارات في نهاية الفترة.

ج. المتحصلات والمدفوعات عن القروض طويلة الأجل الممنوحة للغير:

- القروض الجديدة الممنوحة (تدفق خارج) = رصيد قروض طويلة الأجل ممنوحة للغير نهاية الفترة + المتحصلات من القروض - رصيد القروض. ط. الأجل الممنوحة للغير في بداية المدة
- المتحصلات من القروض (تدفق داخل) = رصيد القروض طويلة الأجل في بداية الفترة + القروض الجديدة - رصيد القروض طويلة الأجل في نهاية الفترة.

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** تؤثر أنشطة التمويل على حسابات القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية: الأسهم والاحتياطيات والأرباح.

1) المتحصلات والمدفوعات عن القروض طويلة الأجل من الغير:

- النقدية المحصلة من القروض = رصيد القروض في نهاية الفترة + القروض المسددة - رصيد القروض في بداية الفترة
- القروض المسددة = رصيد القروض في بداية الفترة + النقدية المحصلة من القروض - رصيد القروض في نهاية الفترة

(2) المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالأسهم:

رصيد الأسهم في آخر الفترة = رأس المال في بداية الفترة + النقدية المحصلة من إصدار الأسهم -
تخفيضات رأس المال النقدية

(3) المدفوعات عن توزيع أرباح نقدية:

التوزيعات النقدية = الأرباح المحتجزة في بداية الفترة + صافي الدخل - الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة.

ويمكن تصوير قائمة التدفق النقدي بالطريقة المباشرة كما يلي:

نموذج قائمة التدفقات النقدية

كلي	جزئي	البيان
		1. التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:
		<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>
	Xx	المتحصل من العملاء (المبيعات النقدية)
	Xx	المتحصل من بيع أوراق مالية
Xx	Xx	المتحصل من إيرادات أخرى
		<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>
	Xx	النقدية المدفوعة للموردين
(xx)	Xx	مصروفات التشغيل النقدية (مواد، أجور،)
xx		صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (1)
		2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
		<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>
	Xx	النقدية المحصلة من بيع الموجودات .ط. الأجل
		<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>
	(xx)	النقدية المدفوعة لشراء الموجودات .ط. الأجل
Xx		صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار (2)
		3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
		<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>
	Xx	النقدية المحصلة من إصدار أسهم
Xx	Xx	النقدية المحصلة من أ. دفع وقروض .ط. الأجل

		(-) التدفقات النقدية الخارجة:
	Xx	النقدية المدفوعة لشراء سندات وسداد القروض
(xx)	Xx	النقد المدفوع عن توزيع أرباح نقدية
Xx		صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل (3)
Xx		4. صافي التدفق النقدي خلال العام (1+2+3) = (4)
Xx		5. رصيد النقدية في بداية العام (5)
Xx		6. رصيد النقدية في نهاية العام (4 + 5)

تمرين: فيما يلي البيانات المستخرجة من إحدى الشركات عن الفترة المنتهية في 2010/12/31

قائمة الدخل

البيان	جزئي	كلي
المبيعات	482800	
إيرادات توزيعات من شركات أخرى	15300	
إيرادات الفوائد الدائنة	20400	
أرباح بيع أصول ثابتة	13600	
إجمالي الإيرادات		532100
تكلفة البضاعة المباعة	255000	
رواتب وأجور	95200	
الاهتلاك السنوي	30600	
مصروفات أخرى	28900	
فوائد مدينة	27200	
ضرائب مدفوعة	25500	
إجمالي التكاليف		462400
صافي الربح		69700

الميزانية العمومية

الخصوم	12/31	1/1	الأصول	12/31	1/1
<u>حقوق الملكية</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
رأس المال	610300	438600	أصول ثابتة مختلفة	770100	372300
أرباح محتجزة	187000	146200	إقراض طويل الأجل	18700	—
قروض طويلة الأجل	272000	130900			
<u>الخصوم المتداولة</u>			<u>الموجودات المتداولة والجاهزة</u>		
دائنون	154700	96900	النقدية	37400	71400
أجور مستحقة	6800	10200	الزبائن	158100	136000
مصروفات أخرى مستحقة	1700	5100	مخزون	229500	234600
			إيرادات فوائد مستحقة	5100	1700
			مصاريف أخرى مقدمة	13600	11900
	1232500	827900		1232500	827900

فإذا علمت أنه:

1. باعت الشركة أصل قيمته الدفترية المتبقية 91800 ل.س.
 2. اشترت الشركة أصول ثابتة خلال الفترة تكلفتها 520200 ل.س.
 3. حصلت الشركة على قروض خلال الفترة قدرها 159800 ل.س.
 4. الزيادة في رأس المال ناتجة عن إصدار أسهم جديدة.
- المطلوب :** إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.

الحل : أولاً : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

أ. التدفقات النقدية الداخلة:

1. المتحصل من العملاء = 482800 - 22100 = 560700
2. إيرادات الفوائد = 20400 + 0 - (5100 - 1700) = 17000
3. إيرادات توزيع الأرباح من شركات أخرى = 15300 + 0 - 0 = 15300

ب. التدفقات النقدية الخارجة:

1. المدفوع للموردين = 255000 + (234600 - 229500) - (96900 - 154700) = 192100

2. رواتب وأجور = $95200 + 0 - (10200 - 6800) = 98600$
3. فوائد مدينة = $27200 + 0 - 0 = 27200$
4. ضرائب مدفوعة = $25500 + 0 - 0 = 25500$
5. مصروفات أخرى = $28900 + (11900 - 13600) - (5100 - 1700) = 34000$

ثانياً : التدفقات من أنشطة الاستثمار:

أ. المدفوعات:

- مدفوعات لشراء أصول ثابتة = 520200
- قروض طويلة الأجل ممنوحة للغير = $18700 + 0 - 0 = 18700$
- ب. المقبوضات: المتحصلات من بيع أصول ثابتة = $105400 = 13600 + 91800$

ثالثاً: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

أ. المقبوضات:

- الأسهم = رصيد رأس المال في آخر الفترة - رصيد الأسهم في بداية الفترة
 $171700 = 438600 - 610300$
- قروض طويلة الأجل = 159800
- ب. المدفوعات:

1. ق. ط. الأجل من الغير :

ق. ط. أجل آخر الفترة = ق. ط. الأجل في بداية الفترة + ق. ط. الأجل من الغير خلال الفترة - المسدد من القروض.

$$18700 = 272000 - (159800 + 130900) = \text{أي المسدد من القروض}$$

2. توزيعات الأرباح النقدية = الأرباح المحتجزة في بداية الفترة + صافي الدخل - أرباح محتجزة في نهاية الفترة

$$28900 = 187000 - 69700 + 146200 =$$

قائمة التدفقات النقدية

البيان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:		
<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>		
المتحصل من العملاء(المبيعات النقدية	460700	
المتحصل من الفوائد	17000	
المتحصل من توزيعات الأرباح	15300	493000
<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>		
النقدية المدفوعة للموردين	192100	
الرواتب والأجور	98600	
مصروفات أخرى	34000	
فوائد مدفوعة	27200	
الضرائب المدفوعة	25500	(377400)
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل(1)		115600
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>		
النقدية المحصلة من بيع الموجودات الثابتة		105400
<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>		
النقدية المدفوعة لشراء الموجودات الثابتة	520200	
قروض ط. الأجل ممنوحة للغير	18700	(538900)
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار(2)		(433500)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>		
النقدية المحصلة من إصدار أسهم	171700	
النقدية المحصلة من قروض ط. الأجل	159800	331500
<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>		
المسدد من القروض	18700	
الأرباح الموزعة	28900	(47600)

صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل(3)	283900
صافي التدفق النقدي خلال العام(1+2+3)=(4)	(34000)
رصيد النقدية في بداية العام(5)	71400
رصيد النقدية في نهاية العام(4 + 5)	37400

بيان الرأي(التعليق):

1. نلاحظ أن الشركة حصلت على صافي تدفق نقدي موجب من أنشطة التشغيل هذا يعني أن عمليات التشغيل في الشركة مولدة للنقدية والشركة قادرة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل.
2. التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار سالبة وهذا ناتج عن بيع جزء من الأصول الثابتة وشراء جزء أكبر من المباع وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الربحية لكن في المستقبل
3. أما التدفقات النقدية من أنشطة التمويل فهي موجبة وهذا ناتج عن إصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب والحصول على قروض طويلة الأجل.

والنتيجة : أن التغير في النقدية خلال الفترة سالب وناتج عن توسع الشركة في أصولها الثابتة ولذلك من المهم معرفة طبيعة هذه الأصول فقد تتوسع الشركة في المباني الإدارية والأثاث وغيرها والتي لا تعود بالنفع على المنشأة.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة:

تعتمد هذه الطريقة على تعديل صافي الدخل المحسوب على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي حيث توضح الطريقة غير المباشرة العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل، ويعتبر النقد الأساسي لهذه الطريقة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كالمحصلات من العملاء والمدفوعات للموردين وغير ذلك.

لا يوجد اختلاف في النتيجة النهائية في ظل اتباع الطريقة المباشرة أو غير المباشرة كما أن الاختلاف الأساسي يقتصر على أنشطة التشغيل فقط ولا يوجد أي اختلاف في التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل.

إجراءات إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة:

- تبدأ أنشطة التشغيل في قائمة التدفقات النقدية بصافي الدخل (صافي الربح) : ثم يتبع ذلك التعديلات اللازمة من خلال الإضافات والاستبعادات لتحويل الدخل إلى تدفقات نقدية، وتشمل التسويات التي يتم إدخالها على صافي الدخل مايلي:
- **الاهتلاكات:** يمثل اهتلاك الأصول الثابتة مصروفات غير نقدية تقطع لمقابلة النقص الذي يطرأ على الأصول الثابتة بسبب الاستخدام أو التقادم أو مرور الزمن لذلك يعاد إضافته إلى صافي الدخل لإلغاء اثره.
- **أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة:** تعالج أرباح وخسائر بيع الأصول طويلة الأجل مع صافي الدخل لأنها في الأصل تدخل ضمن أنشطة الاستثمار ومن أجل تجنب الازدواجية يتم إلغاء تأثيره على صافي الدخل باستبعاد الأرباح وإضافة الخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة أو الاستثمارات المالية طويلة الأجل.
- **التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة:** يتم تعديل صافي الدخل بالتغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ويتم ذلك كما يلي:

- أ. يضاف النقص في الأصول المتداولة، وتطرح الزيادة في الأصول المتداولة
- ب. يضاف الزيادة في الخصوم المتداولة، ويطرح النقص في الخصوم المتداولة

ونتيجة للتسويات الثلاث السابقة يتم التوصل إلى التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية.

قاعدة عامة:

الأصول ذات طبيعة مدينة: إذا زادت تخالف طبيعتها أي تطرح من صافي الربح، وإذا نقصت تحافظ على طبيعتها أي تضاف إلى صافي الربح.

الخصوم ذات طبيعة دائنة: إذا زادت تخالف طبيعتها أي تضاف إلى صافي الربح، وإذا نقصت تحافظ على طبيعتها أي تطرح من صافي الربح.

مثال: وفق معطيات الحالة السابقة لكن المطلوب : إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.

الحل:

قائمة التدفقات النقدية

البيان	جزئي	كلي
صافي الدخل		69700
التعديلات		
الاهتلاكات	30600	
أرباح بيع أصول ثابتة	(13600)	

التغيرات في الأصول المتداولة		
الزيادة في رصيد الزبائن	(22100)	
النقص في رصيد المخزون	5100	
الزيادة في رصيد إيرادات الفوائد المستحقة	(3400)	
الزيادة في رصيد المصروفات المقدمة	(1700)	
التغيرات في الخصوم المتداولة		
زيادة في رصيد الدائنين	57800	
نقص في الأجور المستحقة	(3400)	
النقص في رصيد المصروفات المستحقة	(3400)	
إجمالي التعديلات		45900
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		115600
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		(433500)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		283900
صافي التغير في النقدية خلال الفترة		(34000)
رصيد النقدية في بداية الفترة		71400
رصيد النقدية في نهاية الفترة		37400

تحليل قائمة التدفقات النقدية:

تشكل قائمة التدفقات قاعدة هامة لعدد من عمليات التحليل التي تتناول هذه القائمة من أجل الحكم على الأداء المالي للمنشأة عامة، وعلى مدى كفاية التدفقات النقدية لاحتياجات المنشأة من حيث الكم والنوع، إضافة للحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها.

1. التحليل الرأسي لقائمة التدفقات النقدية:

من أجل بيان مدى مساهمة النشاطات المختلفة (التشغيل، الاستثمار، التمويل) في توليد التدفقات النقدية الداخلة أو في إحداث تدفقات نقدية خارجة يمكن اللجوء إلى تحليل قائمة التدفقات النقدية تحليلاً رأسياً. ويتم التحليل الرأسي بالعمل أولاً على فصل التدفقات النقدية الداخلة من جهة عن التدفقات النقدية الخارجة من جهة أخرى، ومن ثم حساب الوزن النسبي للتدفقات الداخلة من كل نوع من الأنشطة إلى مجموع التدفقات الداخلة، والوزن النسبي للتدفقات النقدية الخارجة من كل نوع من أنواع النشاط إلى مجموع التدفقات النقدية الخارجة.

2. تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب:

تشكل التدفقات النقدية من عمليات التشغيل المؤشر الأهم على مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من جهة، وعلى تنفيذ عمليات التوسع في المستقبل من جهة أخرى. ويعد تحليل التدفقات النقدية بواسطة النسب أسلوباً مهماً من أساليب التحليل وتقييم الأداء في المنشآت الاقتصادية. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي النسب الآتية:

أ- القدرة على تسديد الالتزامات:

القدرة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$ ، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة أكبر كان ذلك دليلاً على توافر نقدية أكثر لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وتعد هذه النسبة مقياساً أكثر قوة لسيولة المنشأة من مقاييس السيولة النقدية.

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من عمليات التشغيل}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من عمليات التشغيل}}$ ، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من واحد وإلا فإن نتيجة أقل من واحد تعني أن صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل سالب، وأن وضع المنشأة سيء لدرجة أن ما يدخل إليها من أموال نقدية (من عمليات التشغيل) لا يكفي لدفع النفقات اللازمة لهذه العمليات. وبالطبع فإن وضع المنشأة أفضل كلما كانت نتيجة هذه النسبة أكبر.

القدرة على تسديد فوائد الديون = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المدينة}}$ ، وتبين هذه النسبة عدد

مرات تغطية صافي التدفق النقدي التشغيلي للفوائد المدينة

ب- معدل التدفق النقدي من عمليات التشغيل:

بالنسبة للمبيعات = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$ ، من المفيد مقارنة هذه النسبة بنسبة صافي ربح التشغيل

إلى صافي المبيعات وتحليل الفرق بينهما وبيان أسبابه.

بالنسبة لصافي الربح = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{صافي الربح}}$ ، وتبين هذه النسبة مدى نجاح المنشأة في توليد

تدفقات نقدية صافية مقارنة بالأرباح التي تحققها.

بالنسبة لصافي التدفقات النقدية = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{صافي التدفقات النقدية}}$ ، ويقصد بصافي التدفقات النقدية مجموع

التدفقات من الأنشطة الثلاثة، ويعد ارتفاع هذه النسبة دليلاً على قدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية اللازمة من نشاطها الجاري الاعتيادي.

ت- حصة السهم وتغطية توزيعات الأرباح:

$$\text{حصة السهم من التدفقات النقدية} = \frac{[\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}] - [\text{توزيعات الأسهم الممتازة}]}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

$$\text{معدل تغطية توزيعات الأرباح} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

ويشكل ارتفاع النسبتين السابقتين مؤشراً على كفاءة المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح مقاسة هنا بالتدفق النقدي الصافي من عمليات التشغيل وليس بصافي الربح. وتبين النسبة الثانية كفاية صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل لدفع توزيعات الأرباح على المساهمين.

ث- القدرة على التوسع والإنفاق الاستثماري:

$$\text{معدل تغطية النفقات الاستثمارية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{النفقات الاستثمارية}}, \text{ وتعد كفاية صافي التدفقات النقدية من}$$

عمليات التشغيل لتغطية النفقات الاستثمارية مؤشراً على قدرة المنشأة على التوسع والتحديث.

مثال: قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات لعامين متتاليين في 2012/1/1 وفي 2012/12/31

الميزانية العمومية لعام 2012

الخصوم	12/31	1/1	الأصول	12/31	1/1
رأس المال	95000	85000	صافي الأصول الثابتة	118200	110600
أرباح محتجزة	103600	87600	استثمارات في شركات أخرى	65000	—
قروض طويلة الأجل	95000	46000	شهرة محل	—	15000
دائنون	33600	31600	الزبائن	57100	47800
مصروفات مستحقة	44300	36700	مخزون	69400	67200
كوبونات مستحقة التوزيع	5000	6000	النقدية	66800	52300
	376500	292900		376500	292900

فإذا علمت أن:

1. مجمع اهتلاك الأصول الثابتة في بداية الفترة بلغ 42800 وفي نهاية الفترة 36600
2. باعت الشركة خلال العام أصول ثابتة تكلفتها 31500 ومجمع اهتلاكها 18700 بربح قدره 5200 كما تم إضافة أصول جديدة في نفس العام
3. خفضت شهرة المحل من أرباح العام

4. أصدرت الشركة أسهماً جديدة لزيادة رأسمالها كبديل عن توزيع الأرباح على المساهمين بمقدار 10000، وتم توزيع أرباح بمقدار 11000

المطلوب:

- تصوير حساب الأصول الثابتة ومجمع اهتلاكها
- إعداد قائمة الموارد والاستخدامات عن الفترة المنتهية في 2012/12/31
- حساب صافي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل الخاص، وصافي رأس المال العامل الخارجي (باستخدام طريقة القسم العلوي)
- إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.

الحل:

3. بيع الأصول الثابتة:	31500	التكلفة التاريخية
	(18700)	- م. الاهتلاك
	12800	القيمة الدفترية
	5200	+ أرباح بيع الأصل
	18000	ثمن بيع الأصل

قيد البيع:

إلى المذكورين	من المذكورين:		
د/ الأصل	د/ الصندوق	31500	18000
د/ أرباح بيع أصل	د/ م. أ. الأصل	5200	18700

د/ الأصول الثابتة

أصل مباع	31500	رصيد 1/1	153400
رصيد 12/31	154800	أصل جديد	32900
186300		186300	

ملاحظة: تم إضافة مجمع الاهتلاك إلى صافي الأصول الثابتة بداية ونهاية الفترة بهدف الحصول على تكلفة الأصول الجديدة المشتراة.

ح/ مجمع اهتلاك الأصول الثابتة

قسط اهتلاك	12500	رصيد 12/31	36600
رصيد 1/1	42800	مجمع اهتلاك	18700
55300		55300	

4. صافي الربح = الزيادة في أرباح محتجرة + أرباح موزعة + زيادة رأس المال + تخفيض الشهرة

$$52000 = 15000 + 10000 + 11000 + 16000 =$$

قائمة الموارد المالية والاستخدامات

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
52000	صافي الربح	32900	شراء أصول
(5200)	(-) أرباح بيع أصل ثابت		
46800	صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية		
18000	بيع أصول	65000	شراء استثمارات
12500	اهتلاكات	11000	أرباح موزعة
49000	زيادة . ق. ط. الأجل	17400	الرصيد: التغير في رأس المال العامل (زيادة)
126300		126300	الإجمالي

$$110400 = (65000 + 118200) - (95000 + 103600 + 95000) = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$15400 = (65000 + 118200) - (103600 + 95000) = \text{صافي رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{صافي رأس المال العامل الخارجي} = 15400 - 110400 = 95000 \text{ ق. ط. الأجل}$$

قائمة التدفقات النقدية

البيان	جزئي	كلي
صافي الدخل		52000
التعديلات		
الاهتلاكات	12500	
أرباح بيع أصول ثابتة	(5200)	7300
تخصم الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في الالتزامات المتداولة		
الزيادة في رصيد الزبائن	(9300)	
الزيادة في رصيد المخزون	(2200)	
نقص في الكوبونات المستحقة	(1000)	(12500)
يضاف النقص في الأصول المتداولة الزيادة في الالتزامات المتداولة		
زيادة في رصيد الدائنين	2000	
زيادة في مصاريف المستحقة	7600	9600
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		56400
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
بيع أصول ثابتة	18000	
شراء أصول ثابتة	(32900)	
شراء استثمارات	(65000)	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		(79900)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
زيادة . ق . ط . الأجل	49000	
توزيع أرباح	(11000)	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		38000
صافي التدفق (التغير في النقدية خلال الفترة)		14500
رصيد النقدية في بداية الفترة		52300
رصيد النقدية في نهاية الفترة		66800

مثال : قدمت إليك ميزانية إحدى الشركات لعامين متتاليين في 2011/12/31 وفي 2012/12/31

الميزانية العمومية

الخصوم	2012	2011	الأصول	2012	2011
رأس المال أسهم عادية (سعر السهم 100 ل.س)	3000000	2250000	أراضي	1500000	750000
احتياطات	1125000	750000	الآلات (-) م.أ آلات	562500 (495000)	1125000 (900000)
أرباح مدورة	675000	600000	مباني م.أ مباني	2250000 (1237500)	2250000 (1125000)
قروض . ط. الأجل	225000	930000	استثمارات طويلة الأجل	247500	420000
دائنون	517500	472500	مخزون	1200000	750000
أ. دفع	352500	322500	نم مدينة	555000	525000
مصاريف مستحقة	105000	75000	أ. قبض	495000	450000
			النقدية	900000	1125000
			مصاريف مدفوعة مقماً	22500	30000
	6000000	5400000		6000000	5400000

فإذا توافرت المعلومات التالية عن عام 2012:

1. تم بيع نصف الآلات الظاهرة في ميزانية عام 2012 بمبلغ 88500 ل.س نقداً
2. تم تسديد ما قيمته 705000 ل.س من القروض طويلة الأجل نقداً
3. تم بيع ما قيمته 172500 ل.س من الاستثمارات طويلة الأجل نقداً دون ربح أو خسارة
4. اشترت الشركة أراض جديدة بمبلغ 750000 ل.س نقداً
5. تمت زيادة رأس المال بإصدار 7500 سهم جديد بقيمة 100 ل.س للسهم سددت نقداً
6. وزعت الشركة على المساهمين مبلغ 193500 ل.س نقداً من أرباح عام 2012
7. بلغت المبيعات الصافية لعام 2012 مبلغ 6300000 ل.س، وكان مجمل الربح 1800000 ل.س، والمصاريف التشغيلية (بما فيها مصروف الاهتلاك) مبلغ 971625 ل.س.
8. معدل ضريبة الدخل 20%
9. معدل اهتلاك الأصول الثابتة: المباني 5%، والآلات 8%

المطلوب:

أ. إعداد قائمة الدخل في 2012/12/31 وتحليل هذه القائمة بأسلوب التحليل الرأسي

- ب. إعداد قائمة التغير في صافي رأس المال العامل
 ج. إعداد قائمة الموارد والاستخدامات عن الفترة المنتهية في 2012/12/31
 د. إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.
 هـ. إعداد الجزء الخاص بقائمة التدفقات النقدية من عمليات التشغيل بالطريقة غير المباشرة.
 و. تحليل قائمة التدفقات النقدية تحليلاً رأسياً، وبالنسب.

الحل:

- مخصصات الإهلاك:

$$\text{المباني} : 112500 = 5\% \times 2250000$$

$$\text{الآلات} : 45000 = 8\% \times 562500$$

157500

- خسارة بيع الآلات:

آلات مباعة - إهلاك آلات مباعة = صافي القيمة الدفترية للآلات المباعة

$$112500 = 450000 - 562500$$

ثمن البيع - القيمة الدفترية = الربح أو الخسارة

$$112500 - 88500 = (24000) \text{ وهي خسارة رأسمالية}$$

أ. قائمة الدخل بنهاية 2012:

قائمة الدخل

البيان	المبلغ	النسبة (التحليل الرأسي)
المبيعات الصافية	6300000	%100
(-)تكلفة البضاعة المباعة	(4500000)	(%71.4)
مجمّل الربح	1800000	%28.6
(-)مصاريف التشغيل	(971625)	(%15.4)
صافي ربح التشغيل	828375	%13.2
(-) خسارة بيع آلات	24000	(%0.4)
صافي الربح قبل الضريبة	804375	%12.8
ضريبة 20%	(160875)	%2.6
صافي الربح	643500	%10.2

ب. قائمة التغير في صافي رأس المال العامل:

البيان	سنوات الدراسة		الأثر على صافي رأس المال العامل
	2012	2011	
موجودات متداولة وجاهزة			
المخزون السلعي	120000	750000	450000
المدينون	555000	525000	30000
النقدية	900000	1125000	225000
أ. قبض	495000	450000	45000
مصروفات مقدمة	22500	30000	7500
المجموع	3172500	2880000	
<u>الخصوم المتداولة</u>			
دائنون	517500	472500	45000
أوراق دفع	352500	322500	30000
مصاريق مستحقة	105000	75000	30000
المجموع	975000	870000	337500
صافي رأس المال العامل	2197500	2010000	
الزيادة في رأس المال العامل		187500	187500

ج. قائمة الموارد والاستخدامات:

قائمة الموارد المالية والاستخدامات

الاستخدامات	المبلغ	الموارد	المبلغ
شراء أرض	750000	صافي الربح بعد الضرائب (+) مخصصات الاهتلاك (+) خسارة بيع آلات صافي الربح الناتج عن العمليات لتشغيلية	643500 157500 <u>24000</u> 825000
تسديد قروض ط. الأجل	705000	بيع استثمارات طويلة الأجل	172500
أرباح موزعة	193500	ثمن بيع الآلات	88500
الرصيد: التغير في رأس المال العامل (زيادة)	187500	زيادة رأس المال	750000
الإجمالي	1836000		1836000

د. قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

أولاً : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

التدفقات النقدية الداخلة:

المتحصل من العملاء = صافي المبيعات - زيادة الذمم المدينة - زيادة أ. قبض

$$6225000 = 45000 - 30000 - 6300000 =$$

التدفقات النقدية الخارجة:

المدفوع للموردين = تكلفة المبيعات + زيادة المخزون - زيادة الموردين - زيادة أ. دفع

$$4875000 = 30000 - 45000 - 450000 + 4500000 =$$

مصروفات التشغيل = مصاريف التشغيل - نقص المصاريف المدفوعة مقدماً - الزيادة في المصاريف

المستحق - مصروفات الاهتلاك

$$776625 = 157500 - 30000 - 7500 - 971625 =$$

$$160875 = \text{الضرائب}$$

ثانياً : التدفقات من أنشطة الاستثمار:

المدفوعات:

$$750000 = \bullet \text{ مدفوعات لشراء أصول ثابتة}$$

المقبوضات: المتحصلات من بيع أصول ثابتة = 88500

$$172500 = \text{بيع استثمارات}$$

ثالثاً: التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

المقبوضات:

$$750000 = \bullet \text{ زيادة رأس المال}$$

المدفوعات:

$$- \text{ تسديد ق. ط. الأجل من الغير} = 705000$$

$$193500 = \text{توزيعات الأرباح النقدية}$$

قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

البيان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:		
<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>		
المتحصل من العملاء (المبيعات النقدية	6225000	6225000
<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>		
النقدية المدفوعة للموردين	(4875000)	
مصروفات التشغيل	(776625)	
الضرائب المدفوعة	(160875)	(5812500)
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (1)		412500
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>		
النقدية المحصلة من بيع آلات	88500	
النقدية المحصلة من بيع استثمارات	172500	261000
<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>		
النقدية المدفوعة لشراء الموجودات الثابتة	750000	(750000)
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار (2)		(489000)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>		
زيادة رأس المال	750000	750000
<u>(-) التدفقات النقدية الخارجة:</u>		
المسدد من القروض	(705000)	
الأرباح الموزعة	(193500)	(898500)
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل (3)		(148500)
صافي التدفق النقدي خلال العام (1+2+3)=(4)		(225000)
رصيد النقدية في بداية العام (5)		1125000
رصيد النقدية في نهاية العام (4 + 5)		900000

هـ. الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من عمليات التشغيل بالطريقة غير المباشرة:

البيان	جزئي	كلي
صافي الدخل قبل الضرائب		804375
التعديلات		
الاهتلاكات	157500	
خسارة بيع أصول ثابتة	24000	985875
تخصم الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في الالتزامات المتداولة		
الزيادة في رصيد الزبائن	(30000)	
الزيادة في رصيد المخزون	(450000)	
زيادة أ. قبض	(45000)	
الضرائب المدفوعة	(160875)	(685875)
يضاف النقص في الأصول المتداولة الزيادة في الالتزامات المتداولة		
زيادة في رصيد الدائنين	45000	
زيادة أ. دفع	30000	
زيادة في مصاريف المستحقة	30000	
نقص مصاريف مدفوعة مقدماً	7500	112500
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		412500

و. أولاً: التحليل الرأسي:

التدفقات النقدية الداخلة:

الوزن النسبي		المبلغ		نوع النشاط
كلي	جزئي	كلي	جزئي	
86%	86%	6225000	—	<u>من عمليات التشغيل:</u> المتحصل من العملاء
4%	1.5%	261000	—	<u>من عمليات الاستثمار:</u> النقدية المحصلة من بيع الآلة
	2.5%		172500	النقدية المحصلة من بيع استثمارات

من عمليات التمويل:	—	750000	10 %
زيادة رأس المال	750000	10 %	
المجموع	7236000	7236000	100 %

التدفقات النقدية الخارجة:

نوع النشاط	المبلغ		الوزن النسبي	
	كلي	جزئي	كلي	جزئي
من عمليات التشغيل:	—	5812500	78 %	
النقدية المدفوعة للموردين	4875000	65 %		
مصروفات التشغيل	776625	11 %		
الضرائب	160875	2 %		
من عمليات الاستثمار:	—	750000	10 %	
شراء أصول ثابتة	750000	10 %		
من عمليات التمويل:	—	898500	12 %	
المسدد من القروض	705000	9 %		
الأرباح الموزعة	193500	3 %		
المجموع	7461000	7461000	100 %	

ثانياً: تحليل قائمة التدفق النقدية بواسطة النسب:

القدرة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل = $\frac{412500}{975000} = 0.42\%$ أي أن قدرة المنشأة ضعيفة على

سداد التزاماتها قصيرة الأجل من عمليات التشغيل.

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = $\frac{6225000}{5812500} = 1.07$ هذه النسبة أكبر من واحد تعني أن صافي

التدفقات النقدية من عمليات التشغيل موجبة.

ج- معدل التدفق النقدي من عمليات التشغيل:

- بالنسبة للمبيعات = $\frac{412500}{6300000} = 70\%$.

- بالنسبة لصافي الربح = $\frac{412500}{643500} = 64\%$ إن صافي التدفق من عمليات التشغيل أقل من صافي

الربح.

- بالنسبة لصافي التدفقات النقدية = $\frac{412500}{225000} = 1.83$ ويعد ارتفاع هذه النسبة دليلاً على قدرة

المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية اللازمة من نشاطها الجاري الاعتيادي.

ح- القدرة على التوسع والإنفاق الاستثماري:

معدل تغطية النفقات الاستثمارية = $\frac{412500}{750000} = 0.55$. وتعد كفاية صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل لتغطية النفقات الاستثمارية مؤشراً على قدرة المنشأة على التوسع والتحديث.

النسب المالية

تعد النسب من الوسائل الأساسية للرقابة وتقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية وهي من أقدم أدوات التحليل المالي. تعريف النسب المالية: هي العلاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة ومعاني.

أهداف النسب المالية:

1. إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه
2. توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات
3. إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة
4. تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بتوفير المعلومات التحليلية لها للقيام بأعمالها بفاعلية من خلال استخراج النسب المالية المختلفة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ومقارنة هذه النسب بالمعايير الثابتة، الأمر الذي يساعد على تقييم الأداء من خلال الرقابة على أعمال المشروع.

أنواع النسب المالية:

أولاً: نسب الهيكل المالي: دراسة وتحليل الهيكل المالي للمنشأة وتقسّم إلى:

1. نسب التركيب الهيكلي للمشروع:

- نسب خاصة بطرف الموجودات: وتبين هذه النسب الوزن النوعي لعناصر الموجودات وتتألف من:

$$\left(\frac{\text{الموجودات الجاهزة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) ، \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) ، \left(\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right)$$

إن توزيع موجودات المشروع إلى ثابتة ومتداولة يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة وليس هناك توزيع أمثل لموجودات المشروع إلا أنه يمكننا القول بشكل عام أن نسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات المتداولة تتجاوز في أغلب الأحيان 50% في المشروعات الصناعية، كما يمكن الاستفادة من استخدام النسب من خلال مقارنتها مع سنوات سابقة ومعرفة التطور الحاصل في موجودات المشروع.

- نسب خاصة بطرف المطالبين:

$$\left(\frac{\text{د ق الأجل}}{\text{إجمالي المطالب}} \right) ، \left(\frac{\text{د ط الأجل}}{\text{إجمالي المطالب}} \right) ، \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي المطالب}} \right)$$

تبين هذه النسب أهمية ونسبة كل مصدر من مصادر الأموال من جهة ومن جهة أخرى يمكن مقارنة هذه النسب مع النسب الخاصة بطرف الموجودات للتعرف على التوازن المالي للمنشأة من حيث توزيع مصادر أموالها وطبيعة استخدامها.

2. **نسب الهيكل التمويلي:** وتساعد إدارة المنشأة على دراسة كفاءة استثمار الأموال الخاصة والأموال المستثمرة في المشروع وهي:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right)$$

وتبين هذه النسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة وارتفاعها يشير إلى مدى قدرة المنشأة على تمويل موجوداتها الثابتة من أموالها الخاصة وهذا يعني أنه إذا كانت النسبة:

- أكبر من (1) فإن صافي رأس المال العامل الخاص موجب والموجودات الثابتة ممولة من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان لدى المنشأة.

- تساوي (1) أي الموجودات الثابتة ممولة بالكامل من الأموال الخاصة وهناك هامش أمان لدى المنشأة يعادل القروض طويلة الأجل وفي حال عدم وجودها فإن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

- أصغر من (1) أي جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الداخلي والخارجي للموجودات الثابتة} = \left(\frac{\text{الأموال المستثمرة}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right)$$

وتبين هذه النسبة تمويل الموجودات الثابتة من الأموال الخاصة للمشروع بالإضافة إلى تمويل القروض طويلة الأجل لهذه الموجودات، فإذا كانت هذه النسبة:

- أكبر من (1) فإن الأموال المستثمرة تمول الموجودات الثابتة وجزءاً من الموجودات المتداولة والجاهزة وصافي رأس المال العامل موجب.

- تساوي (1) أي إن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

- أصغر من (1) أي جزء من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وصافي رأس المال العامل سالب.

$$- \text{نسبة التمويل الخارجي للموجودات الثابتة} = \left(\frac{\text{ق.ط.الأجل}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \right) ،$$

وتبين هذه النسبة تمويل الموجودات الثابتة من القروض طويلة الأجل

- نسب التمويل قصير الأجل:

$$\text{نسبة تمويل الموجودات المتداولة والجاهزة} = \left(\frac{\text{ق.ق.الأجل}}{\text{موجودات متداولة وجاهزة}} \right)$$

ارتفاع هذه النسبة يعني أن جزءاً من الموجودات الثابتة ممول من الديون قصيرة الأجل وانخفاضها يشير

إلى ارتفاع في رأس المال العامل أي أن هناك علاقة عكسية بين هذه النسبة وصافي رأس المال العامل.

$$\text{نسبة التمويل الدائم لصافي رأس المال العامل} = \left(\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{رأس المال العامل}} \right)$$

ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع تمويل الموجودات المتداولة والجاهزة من الأموال المستثمرة وهذا وضع

جيد، والعكس صحيح مثلاً: إذا كانت هذه النسبة تساوي 30% يعني أن 30% من الموجودات المتداولة

والجاهزة ممولة من الأموال المستثمرة و70% ممولة من الديون قصيرة الأجل، أما إذا كانت تساوي الواحد

يعني أن جميع الموجودات المتداولة والجاهزة ممولة من الأموال المستثمرة (وهذا غير منطقي إلا إذا كانت

المنشأة ببداية نشاطها، وإذا كانت مساوية للصفر فيعني تحقيق قاعدة الحد الأدنى للتوازن المالي.

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي ديون طويلة و قصيرة الأجل}} \right)$$

وتشير هذه النسبة إلى ارتباط المنشأة بالغير من ناحية المديونية فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فهي

مقبولة عموماً، أما إذا كانت أصغر من الواحد فهذا يدل على أن وضع المنشأة ضعيف ومرتبطة بالغير.

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون طويلة الأجل}} \right)$$

وتظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن

(1) أي يجب ألا تكون الديون طويلة الأجل أكثر من الأموال الخاصة، وكلما كانت مرتفعة كلما كان هذا

أفضل للمنشأة وللدائنين.

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right) ، \text{ كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل للمنشأة}$$

وللدائنين

ثانياً: نسب السيولة: مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية دون التعرض لأي مشكلة أو أزمة مالية وتتوقف سيولة المنشأة على قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسرية الممكنة أو بالوقت اللازم. ولها عدة مؤشرات:

1. $\text{نسب التداول} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، وتظهر مدى تغطية الموجودات المتداولة والجاهزة لديون قصيرة

الأجل وتكون النسبة جيدة عندما تساوي 2 إلى 1 أي أن الموجودات المتداولة والجاهزة ضعف الديون قصيرة الأجل غير أن هذه النسبة لا تعطي صورة واضحة عن سيولة الوحدة الاقتصادية، وقد يكون الحكم من خلالها مضللاً في بعض الأحيان فاختلف تشكيل عناصر الموجودات المتداولة والجاهزة مع بقاء مجموعها ثابت في سيولة المشروع الحقيقية دون أن يظهر ذلك في حساب نسبة التداول لذلك لابد من اللجوء إلى النسبة التالية:

2. $\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة - أصعبها تحولاً إلى نقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، ولكن الفكرة هنا ماهي الموجودات

الأصعب تحولاً إلى نقدية؟

(المخزون، أوراق مالية غير مسعرة في البورصة، أوراق قبض غير قابلة للخصم)

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة دون اللجوء إلى المخزون في ذلك.

مثال: قدمت إليك البيانات التالية عن المشروعين أ & ب:

البيان	أ	ب
المخزون	50000	30000
أوراق قبض	40000	30000
النقدية	10000	40000
المجموع	100000	100000

المطلوب: حساب نسبة التداول لكل من المشروعين ونسبة السيولة السريعة وإبداء الرأي في سيولة كل منها، وذلك بفرض أن المطالبات المتداولة لكل منها بلغت 50000.

الحل:

$$\text{نسبة التداول للمشروع} = \frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$2 = \frac{100}{50} = \text{(أ) نسبة التداول للمشروع}$$

$$2 = \frac{100}{50} = \text{(ب) نسبة التداول للمشروع}$$

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة والجاهزة - أصعبها تحولاً إلى نقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$1 = \frac{50-100}{50} = \text{(أ) نسبة التداول السريعة للمشروع}$$

$$1.4 = \frac{30-100}{50} = \text{(ب) نسبة التداول السريعة للمشروع}$$

نلاحظ أن نسبة السيولة لكلا المشروعين واحدة وهي 2 مع العلم أن المشروع ب يتمتع بسيولة أكبر .

3. نسبة الجاهزية النقدية: وتعتبر عن مدى جاهزية المشروع النقدية لسداد التزاماته الفورية علماً أن الديون قصيرة الأجل لا تستحق في وقت واحد وتكون النسبة كما يلي = $\left(\frac{\text{الموجودات الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \right)$ ، وتعرف الموجودات شبه الجاهزة بأنها الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية حين الحاجة وتتمثل بالأوراق المالية المسعرة في البورصة وأوراق القبض القابلة للخصم.

ثالثاً: نسب الربحية:

1. معدل العائد على حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$ ، تقيس هذه النسبة معدل ربحية المشروع لاستثمار أمواله الخاصة ويفضل البعض أخذ متوسط الأموال الخاصة نظراً لأن الربح هو نتيجة نشاط المشروع بين فترتين (بداية ونهاية المدة).

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{حقوق الملكية أول المدة} + \text{حقوق الملكية آخر المدة}}{2} \right)$$

وتهدف هذه النسبة إلى قياس معدل ربحية المشروع لاستثمار أمواله الخاصة.

$$2. \text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{فوائد د.ط. الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} \right) ،$$

متوسط فوائد الديون طويلة الأجل = متوسط القروض طويلة الأجل × معدل الفائدة السنوي .

مثال: قدمت إليك البيانات التالية لإحدى الشركات عن عامي 2012، 2013:

البيان	2012/12/31	2013/12/31
رأس المال	300000	400000
الاحتياطي العام	100000	120000
أرباح مرحلة	40000	80000
قروض طويلة الأجل	100000	160000
المجموع	540000	760000

إذا علمت أن: - وزعت الشركة في نهاية عام 2013 مبلغ 80000 على المساهمين.

- نسبة الفوائد على القروض طويلة الأجل 5% سنوياً.

المطلوب: حساب معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

الحل:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{240000}{560000} = 0.428 \text{ وهو يعبر عن ربحية}$$

المشروع من استثمار أمواله الخاصة، حيث أنه تم حساب:

$$\bullet \text{ صافي الربح} = \text{تغير رأس المال} + \text{تغير. أ. عام} + \text{تغير أرباح مرحلة} + \text{أرباح موزعة}$$

$$240000 = 80000 + 40000 + 20000 + 100000 =$$

$$\bullet \text{ متوسط حقوق الملكية} = \frac{(160000 - 80000 + 760000) + (100000 - 540000)}{2} = 560000$$

$$- \text{ معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{فوائد د. ط. الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} =$$

$$0.35 = \frac{6500 + 240000}{690000} \text{ وتعبر هذه النسبة عن ربحية المشروع من استثمار أمواله}$$

حيث تم حساب :

$$\bullet \text{ فوائد د. ط. الأجل} = 5\% \times \frac{160000 + 100000}{2} = 6500 \text{ ل.س.}$$

$$\bullet \text{ متوسط رأس المال المستثمر} = \frac{80000 + 760000 + 540000}{2} = 690000 \text{ ل.س.}$$

ملاحظة: لقد تم إضافة الأرباح الموزعة على حقوق الملكية لأن صافي الربح المتولد هو عن الفترة من 1/1 ولغاية 12/31 وذلك لمعرفة معدل العائد على حقوق الملكية بشكل صحيح (يجب إضافة صافي الربح بالكامل).

3. ربحية المبيعات = $\left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \right)$ ، وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى ربحية الليرة الواحدة من

المبيعات، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن الأداء العام جيد في مجمل أنشطة المنشأة.

4. نسبة الربح الموزع إلى متوسط حقوق الملكية = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$

5. نسبة الربح الموزع إلى صافي الربح = $\left(\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}} \right)$ ،

وهي مهمة للمساهمين والمستثمرين وذلك لمعرفة حجم الأرباح الموزعة من الربح المحقق.

رابعاً: نسب معدل الدوران: إن دراسة كفاءة الوحدات الاقتصادية في إدارة المخزون وسياسات الائتمان وكفاءة استخدام رأس المال المستثمر:

1. معدل دوران المخزون = $\left(\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \right)$ ، عدد مرات حركة المخزون خلال العام، وتحسب فترة التخزين = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران المخزون}} \right)$

إذا كان معدل دوران المخزون 10 مرات سنوياً يعني أن فترة التخزين 36.5 يوم، وكلما قلت فترة التخزين كلما كان معدل دوران المخزون أسرع. الأمر الذي يؤدي لارتفاع سيولة المنشأة والعكس صحيح.

2. معدل دوران أوراق القبض = $\left(\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{أوراق القبض}} \right)$ ، وتحسب فترة التحصيل لأوراق القبض = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران أوراق القبض}} \right)$

3. معدل دوران الزبائن = $\left(\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{الزبائن}} \right)$ ، وتحسب فترة التحصيل = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران الزبائن}} \right)$

كلما قلت فترة التحصيل كلما كان معدل دوران الزبائن أكثر مما ينعكس إيجاباً على سيولة المشروع.

4. معدل دوران الموردين = $\left(\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الموردين}} \right)$ ، وتحسب فترة السداد = $\left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران الموردين}} \right)$

ويمكن مقارنة معدل دوران الموردين مع معدل دوران الزبائن للتعرف على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وكلما كانت فترة التحصيل أقل من فترة السداد كان التأثير إيجابياً على سيولة المشروع ومقدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

$$5. \text{ معدل دوران أوراق الدفع} = \left(\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{أوراق الدفع}} \right) ، \text{ وتحسب فترة السداد} = \left(\frac{365 \text{ يوماً}}{\text{معدل دوران أوراق الدفع}} \right) ، \text{ كلما}$$

انخفضت هذه النسبة كانت أفضل للمنشأة.

$$6. \text{ معدل دوران إجمالي الأصول} = \left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \right) ، \text{ م.د.أ.متداولة} = \left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة و الجاهزة}} \right) ، \text{ م.د.}$$

$$\text{أ.ثابتة} = \left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \right)$$

ارتفاع هذه النسب مؤشر ايجابي وجيد على كفاءة إدارة المنشأة لأصولها.

$$7. \text{ معدل دوران حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right) ، \text{ تظهر هذه النسبة مساهمة كل ليرة واحدة من حقوق}$$

الملكية في المبيعات، لكن ارتفاعها لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المنشأة، حيث لا بد من دراسة ربحية الأموال المستثمرة (قد يكون تحقيق قدر أكبر من المبيعات على حساب معدل الربحية). ولا يمكن الحكم على هذه النسبة إلا بعد مقارنتها مع بيانات سنوات أخرى أو مؤشرات معيارية.

$$8. \text{ معدل دوران رأس المال} = \left(\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال}} \right) ، \text{ تظهر مساهمة كل ليرة واحدة من رأس المال في المبيعات،}$$

وارتفاعها مؤشر ايجابي .

خامساً: نسب ومؤشرات الأسواق المالية:

$$1. \text{ مؤشر نسبة عائد السهم} = \left(\frac{\text{نصيب السهم من الربح الموزع}}{\text{سعر السهم}} \right) ، \text{ ويفيد في معرفة الأرباح الخاصة بالسهم الواحد}$$

وتستخدم هذه الأرباح لتقدير قيمة السهم السوقية في البورصة وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة على سعر السهم في البورصة (سعر الإقفال) في اليوم السابق.

$$2. \text{ مؤشر ربحية السهم الواحد} = \left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right) . \text{ وتقسم هذه النسبة إلى :}$$

$$\bullet \text{ ربحية السهم من الأرباح الموزعة} = \left(\frac{\text{صافي الربح الموزع}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right)$$

$$\bullet \text{ ربحية السهم من الأرباح غير الموزعة} = \left(\frac{\text{صافي الربح غير الموزع}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right)$$

$$3. \text{ مؤشر مضاعف سعر السهم} = \left(\frac{\text{سعر إقفال السهم في نهاية السنة}}{\text{الربح النقدي الموزع للسهم}} \right) = \dots \dots \dots \text{ مرات}$$

$$4. \text{ معدل دوران الأسهم} = \left(\frac{\text{كمية الأسهم المتداولة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} \right) ، \text{ كلما قل معدل دوران السهم فإن ذلك يدل على}$$

الاحتمالات التالية:

- أ- احتفاظ المساهمين بالأسهم بفرض أن الشركة تحقق أرباحاً عالية في الوقت الراهن.
ب- أو أن السعر السوقي للسهم أقل من القيمة الدفترية وكما أن ارتفاع هذا المعدل يدل على ارتفاع المضاربة على هذه الأسهم.

5. الربح(العائد) لفترة الاقتناء = $\left(\frac{\text{سعر بيع السهم} + \text{سعر شراء السهم} + \text{الربح الذي حصل عليه}}{\text{سعر شراء السهم}} \right)$ ، وتعبر هذه النسبة عن الربح الحقيقي الذي يحصل عليه حامل السهم الذي احتفظ بسهمه لمدة زمنية محددة محصورة بين تاريخ شراء السهم وتاريخ بيعه.

مثال: أكمل الميزانية التالية(المبالغ بالآلاف):

الميزانية في 2012/12/31 (المبالغ بالآلاف)

.....	الأصول الثابتة	30000	رأس المال
.....	المخزون السلعي	10000	الأرباح المحتجزة
.....	المدينون	ديون منها 60% طويلة الأجل
.....	النقدية	
.....		

إذا علمت أن:

- الديون / حقوق الملكية = 0.75
- نسبة السيولة السريعة = 1.25 مرة
- معدل دوران الأصول = 1.5
- متوسط فترة التحصيل = 73 يوم
- معدل دوران المخزون = 7 مرات
- 60 % من المبيعات آجلة

الحل:

- الديون / حقوق الملكية = 75% أي الديون = 75% × حقوق الملكية = 30000 = 75% × 40000
- الديون موزعة:
- د. ط. الأجل = 60% × 30000 = 18000
- د. ق. الج. = 40% × 30000 = 12000
- نسبة السيولة السريعة = [م. متداولة وجاهزة - مخزون (أصعبها تحويلاً إلى نقدية)] / د. ق. الأجل = 1.25 = (م. متداولة - مخزون) / 12000

$$\text{أي: الأصول السائلة (م.متداولة- مخزون)} = 1.25 \times 12000 = 15000$$

- معدل دوران الأصول = صافي المبيعات/اجمالي الأصول أي: $1.5 = \text{صافي المبيعات} / 70000$
صافي المبيعات = $1.5 \times 70000 = 105000$ فيها 60% آجل = 63000، و 40% نقدي = 42000

- معدل دوران المخزون = المبيعات / المخزون أي: $7 = 105000 / \text{المخزون}$

$$\text{المخزون} = 7/105000 = 15000$$

- متوسط فترة التحصيل = $365 / \text{معدل دوران المدينين أي: معدل دوران المدينين} = 365 / 73 = 5$ مرات

- معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة/ المدينين. أي: المدينين = $5/63000 = 12600$

- النقدية = أصول سائلة - مدينين = $12500 - 15000 = 2500$

- الأصول الثابتة = اجمالي الأصول - الأصول المتداولة والجاهزة

$$40000 = (15000 + 2500 + 12500) - 70000 =$$

الميزانية

رأس المال	30000	أصول	40000
		ثابتة	
أرباح محتجزة	10000	المخزون	15000
د. ط. الأجل	18000	المدينون	12500
د. ق. الأجل	12000	النقدية	2500
	70000		70000

التحليل المالي المتقدم

أسلوب حساب المعدل الكفاء والعائد على الاستثمار

أولاً - خطوات العمل:

1- في قائمة الدخل:

1. نستبعد جميع بنود الإيرادات (والأرباح) وجميع بنود المصروفات (والخسائر) التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط

العادي للشركة . مثلاً :

- نستبعد أرباح وخسائر رأسمالية
- نستبعد خسائر المصادرة والحرائق
- نستبعد التعويضات المحصلة والمدفوعة

وبذلك تقتصر البنود الظاهرة في قائمة الدخل على الإيرادات والمصروفات المحققة من النشاط الرئيسي للشركة وما يرتبط به من أنشطة فرعية .

2. إذا كانت المبيعات أو الإيرادات معطاة بالصافي نأخذها كما هي. أما إذا كانت المبيعات أو الإيرادات معطاة بالإجمالي ، ويقابلها على الجانب الآخر بند " مردودات المبيعات " نقوم بما يلي :

- نطرح المردودات من إجمالي المبيعات والصافي فقط هو ما نضعه كرقم للمبيعات وبذلك يتم استبعاد الرقم الممثل للمردودات .

بعد ذلك : نقوم بإيجاد صافي الربح أو الخسارة في ظل التعديلين السابقين .

3. إذا كان ضمن بنود المصروفات بنداً يمثل " الفوائد المدينة " أو المصروفات التمويلية، يضاف هذا البند

لصافي الربح (أو يخصم من صافي الخسارة) الناتج من الخطوة رقم (2) ليكون صافي الربح بعد الضريبة =

صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب = الإيرادات الصافية من النشاط العادي - المصروفات المرتبطة بالنشاط العادي

صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وبعد الضرائب = صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب - ضريبة الدخل المتوجبة

صافي الربح بعد الضرائب وقبل الفوائد = صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وبعد الضرائب + الفوائد المدينة

لأننا بصدد حساب معدل العائد على الاستثمار ، بصرف النظر أنه مملوك أو مقدم من الغير فكان لزاماً أن يكون العائد شاملاً كلاً من عائد الملاك والعائد الذي يحصل عليه الغير .

2- في قائمة المركز المالي :

نأخذ مجموع جانب الأصول في الميزانية ، ونطرح منه البنود التالية للأصول العاملة:

أ- مجمعات إهلاك الأصول الثابتة (ما لم تكن مطروحة) .

ب- قيمة المشروعات تحت التنفيذ .

ج - مخصص هبوط أسعار البضاعة (ما لم يكن مطروحاً).

د- قيمة المخزون الراكد والزائد عن حد الاحتفاظ الاقتصادي .

هـ- قيمة الاعتمادات المستندية لشراء بضائع .

و- الزيادة في النقدية المتاحة عن حد الاحتفاظ الاقتصادي .

ز- مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية (ما لم يكن مطروحاً).

ح- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (ما لم يكن مطروحاً).

ط- مخصص الخصم المسموح به (ما لم يكن مطروحاً).

ي- الحسابات النظامية .

ك- الخسائر المرحلة وخسائر العام - إن كانت ظاهرة باعتبارها رصيماً مديناً في جانب الأصول .

ل- المصروفات المدفوعة مقدماً .

3- يكرر نفس العمل السابق باستخدام عدة قوائم مالية للشركة - محل الدراسة، ويحسب معدل العائد لكل سنة، ثم يؤخذ المتوسط . ويكون هذا المتوسط هو معدل العائد الذي يبنى عليه القرار .

مثال عملي:

فيما يلي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لشركة نور الصناعية في 2006/12/31 و 2007/12/31 على

التوالي:

1- قائمة الدخل لشركة نور الصناعية في 2006/12/31 و2007/12/31

البيان	المبلغ (ل.س) 2007/12/31	المبلغ (ل.س) 2006/12/31
المبيعات	600000	550000
مردودات المبيعات	(25000)	(20000)
	575000	530000
تكلفة المبيعات	(325000)	(230000)
مجمل الربح	250000	300000
<u>المصروفات التشغيلية</u>		
مصروفات الإيجار	(60000)	(50000)
استهلاكات	(25000)	(25000)
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	(40000)	(35000)
عمولات البيع والتوزيع	(10000)	(15000)
مصاريف بيعية أخرى	(30000)	(25000)
صافي الدخل قبل الضريبة عن العمليات التشغيلية	85000	150000
أرباح رأسمالية	25000	20000
خسارة نتيجة حريق	(10000)	(15000)
تعويضات محصلة أخرى عن بوليصة التأمين	10000	15000
فوائد مدينة	(20000)	(15000)
صافي الدخل قبل الضريبة	90000	155000
الضريبة	(13000)	(20000)
صافي الدخل بعد الضريبة	<u>77000</u>	<u>135000</u>

قائمة المركز المالي لشركة نور الصناعية في 2006/12/31 و 2007/12/31

البيان	المبلغ (ل.س) 2007/12/31	المبلغ (ل.س) 2006/12/31
<u>الأصول المتداولة</u>		
النقدية	70000	60000
الذمم المدينة	110000	100000
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	(20000)	(20000)
المخزون	25000	30000
مخصص هبوط أسعار بضاعة	(5000)	(5000)
اعتمادات مستندية لشراء بضائع	25000	20000
مصاريف مدفوعة مقدماً	15000	10000
أصول أخرى	30000	15000
مجموع الأصول المتداولة	250000	210000
الأصول الثابتة بالصافي	220000	200000
مشروعات تحت التنفيذ	50000	50000
إجمالي الأصول	520000	460000
<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>		
دائنون	105000	75000
التزامات متداولة	30000	25000
قروض	85000	60000
رأس المال	300000	300000
	<u>520000</u>	<u>460000</u>

والمطلوب :حساب العائد الكفاء والعائد على الاستثمار، علماً بأن الضريبة بعد التعديل بلغت (21000) ل.س عام 2006 و (15000) ل.س عام 2007.

الحل :

أولاً: قائمة الدخل (المعدلة) لشركة نور الصناعية في 2006/12/31

المبلغ (ل.س)	البيان
530000	صافي المبيعات
(230000)	تكلفة المبيعات
300000	مجمل الربح
(50000)	<u>المصروفات التشغيلية</u> مصروفات الإيجار
(25000)	استهلاكات
(35000)	مصاريف إدارية وعمومية أخرى
(15000)	عمولات البيع والتوزيع
(25000)	مصاريف بيعية أخرى
150000	المجموع
15000	<u>يضاف</u> فوائد مدينة
165000	صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب
(21000)	الضريبة
<u>144000</u>	صافي الدخل بعد الضريبة

صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب = الإيرادات الصافية من النشاط العادي - المصروفات المرتبطة بالنشاط العادي

$$315000 - 150000 = 165000 \text{ ل.س}$$

$$165000 - 21000 = 144000 \text{ ل.س}$$

صافي الربح بعد الضرائب وقبل الفوائد = صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وبعد الضرائب + الفوائد المدينة

$$159000 = 15000 + 144000 \text{ ل.س}$$

ثانياً: قائمة الدخل (المعدلة) لشركة نور الصناعية في 2007/12/31

المبلغ (ل.س)	البيان
575000	صافي المبيعات
(325000)	تكلفة المبيعات
250000	مجموع الربح
(60000)	المصروفات التشغيلية مصروفات الإيجار
(25000)	استهلاكات
(40000)	مصاريف إدارية وعمومية أخرى
(10000)	عمولات البيع والتوزيع
(30000)	مصاريف بيعية أخرى
85000	المجموع
20000	يضاف فوائد مدينة
105000	صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب
(15000)	الضريبة
<u>90000</u>	صافي الدخل بعد الضريبة

صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب = الإيرادات الصافية من النشاط العادي - المصروفات المرتبطة بالنشاط العادي

$$105000 = 165000 - 270000 \text{ ل.س}$$

صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وبعد الضرائب = صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وقبل الضرائب - ضريبة الدخل المتوجبة

$$90000 = 15000 - 105000 \text{ ل.س}$$

صافي الربح بعد الضرائب وقبل الفوائد = صافي الربح المحاسبي بعد الفوائد وبعد الضرائب + الفوائد المدينة

$$90000 + 20000 = 110000 \text{ ل.س}$$

ثالثاً: قائمة المركز المالي (المعدلة) لشركة نور الصناعية في 2006/12/31

المبلغ (ل.س)	البيان
460000	إجمالي الأصول
(50000)	ينزل مشروعات تحت التنفيذ
(20000)	اعتمادات مستندية لشراء بضائع
(10000)	مصاريف مدفوعة مقدماً
<u>380000</u>	مجموع الأصول (بعد التعديل)

144000

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{144000}{380000} = 37.89\%$$

380000

رابعاً: قائمة المركز المالي (المعدلة) لشركة نور الصناعية في 2007/12/31

المبلغ (ل.س)	البيان
520000	إجمالي الأصول
(50000)	ينزل مشروعات تحت التنفيذ
(25000)	اعتمادات مستندية لشراء بضائع
(15000)	مصاريف مدفوعة مقدماً
<u>430000</u>	مجموع الأصول (بعد التعديل)

90000

العائد على الاستثمار = $\frac{90000}{430000} = 20.93\%$

430000

20.93 + 37.89

متوسط العائد = $\frac{20.93 + 37.89}{2} = 29.41\%$

2

إن متوسط العائد على الاستثمار البالغ (29.41%) هو معدل لا بأس به بالنسبة للصناعة وهو يتجاوز معدلات الفائدة في السوق، مع الإشارة إلى أن العائد على الاستثمار انخفض عام 2007 عن عام 2006 بمعدل (16.96%) بسبب انخفاض مجمل وصافي الربح من جهة، وزيادة قيمة الأصول من جهة أخرى.

الأدوات الحديثة لرقابة السيولة

ما هي السيولة :

- قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .
- أن الشركة التي ليس لديها سيولة من المحتمل أن تتعرض للعسر المالي الفني ثم العسر المالي الحقيقي.
- ليس من المفضل أن تحتفظ الشركات بسيولة كبيرة لان ذلك ضد الربحية .
- السيولة ترتبط بالأجل القصير (سداد الالتزامات المتداولة) كما ترتبط بالأجل الطويل (سداد الالتزامات المتداولة وغير المتداولة).
- ترتبط السيولة بجميع عناصر الأصول وليس المتداولة فقط لأنها مصدر التمويل لجميع عناصر الأصول .
- أن النقدية في البنك أو الخزينة ليست المصدر الرئيسي لتوفير السيولة ، وإنما هناك عناصر (في حكمها) يسهل تحويلها إلى نقدية في الأجل القصير (خلال 3 شهور) .
- مصادر التقييم والحكم على السيولة : القوائم المالية والموازنة النقدية

✓ القوائم المالية المنشورة

✓ قائمة المركز المالي (الميزانية)

✓ قائمة الدخل

✓ قائمة التدفقات النقدية

☒ نموذج الفترة الدفاعية لرقابة السيولة:

✓ ما هو نموذج الفترة الدفاعية ؟ هو مقياس يقيس مقدرة المشروع على تمويل عملياته ذاتياً لفترة زمنية معينة، وبحيث يجب أن تتساوى هذه الفترة على الأقل طول فترة دورة التشغيل .

حيث أن :

النقدية المتاحة

معيار الفترة الدفاعية =

تكاليف التشغيل النقدية اليومية

حالة عملية :

النقدية المتاحة 60000 ل.س

تكاليف التشغيل السنوية 700000 ل.س

الإهلاك 200000 ل.س

أيام التشغيل السنوية 250 يوم

فإن : - تكاليف التشغيل النقدية السنوية = 700000 - 200000 = 500000 ل.س

- تكاليف التشغيل النقدية اليومية = 500000 ÷ 250 يوماً = 2000 ل.س

60000

والفترة الدفاعية = _____ = 30 يوماً

2000 لليوم

بمعنى أن النقدية المتاحة تكفي لتمويل عمليات الشركة لمدة (30) يوماً فإذا كان طول دورة التشغيل (شراء + إنتاج + بيع + تحصيل) أكبر من هذه المدة فالشركة تواجه خطر مالي حيث سيضطر للاقتراض أو للتوقف عن مزاوله النشاط بعد (30) يوماً حيث تنفذ النقدية المتاحة ، وإذا كان طول دورة التشغيل (30) يوماً بالعام فالشركة هنا في حالة أمان حدي .

أما إذا كانت دورة التشغيل أقل من (30) يوماً فالشركة في حالة أمان يتزايد مع نقص طول فترة التشغيل .

☒ الفترة الدفاعية المعدلة:

ويكون المعيار السابق أكثر كفاءة وفعالية إذا كان بسط العلاقة هو صافي النقدية بعد سداد الالتزامات قصيرة الأجل حيث يقيس المعيار - في هذه الحالة - قدرة الشركة على تمويل عملياته بعد سداد مقابل خصومه المتداولة .

النقدية - الخصوم المتداولة

$$\frac{\text{النقدية - الخصوم المتداولة}}{\text{تكاليف التشغيل النقدية اليومية}} = \text{معيار الفترة الدفاعية الحريصة}$$

تكاليف التشغيل النقدية اليومية

وفي المثال السابق ، بفرض أن الخصوم المتداولة 12000 ل.س

$$12000 - 60000$$

$$\frac{12000 - 60000}{2000} = \text{معيار الفترة الدفاعية الحريصة}$$

$$2000$$

$$48000$$

$$= \frac{12000}{2000} = 24 \text{ يوماً}$$

$$2000$$

وبمقارنة هذا الرقم بطول دورة التشغيل في الشركة يمكن الحكم عليها بالنجاح أو الفشل المالي .

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الاستفادة من قائمة التدفق النقدي في الوصول إلى إجمالي التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة وقسمتها على عدد أيام العمل طوال السنة لإمكانية الوصول إلى التدفقات النقدية التشغيلية اليومية .

كذلك لأغراض زيادة كفاءة وفعالية أسلوب الفترة الدفاعية ، فإنه يمكن الاستعانة بالموازنة النقدية عن العام القادم حتى يمكن أن نصل إلى التدفقات التشغيلية الخارجة بطريقة أكثر واقعية .

تحليل الربحية باستخدام نموذج ديبيونت

DuPont Analysis

بدأ هذا الأسلوب (قامت بتطويره شركة ديبيونت الأمريكية) بالانتشار كأداة تحليلية مساعدة ويظهر هذا الأسلوب كيفية تقاعل نسب النشاط (الدوران) مع نسب الهامش لتحديد ربحية الأصول حيث يساعد تحليل ديبيونت في تحديد نوع من الترابط بين المتغيرات المالية المؤثرة في نسبة معدل العائد على حق الملكية وذلك من خلال تأثيرها على كل من صافي الربح بعد الفائدة والضريبة وعلى حق الملكية.

ومن خلال ربط هذه النسب مع بعضها نحصل على مجموعة من العوامل التي تؤثر في نسبة صافي الربح إلى حق الملكية أو ما يعرف بالعائد على حقوق الملكية. ونجد من هذا التحليل المركب أن معدل العائد على حقوق الملكية ما هو إلا محصلة الاسهامات المختلفة للموجودات في تحقيق الربح حيث تتوقف مساهمة الموجودات على ثلاثة عوامل وهي:

1. صافي الربح

2. نسبة تغطية حق الملكية للموجودات (الرافعة المالية)

3. إنتاجية الموجودات (معدل الدوران)

نلاحظ أن النسب الخاصة بالرافعة هي التي تظهر العلاقة بين الموجودات ككل (الموجودات الثابتة، المتداولة، الذمم، المخزون، النقدية) مع حق الملكية.

كما نلاحظ استخدام نسب النشاط لقياس مقدار المبيعات المتحققة من استخدام الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة في كل موجود من الموجودات، فالقيمة المرتفعة تعكس الزيادة في المبيعات عن كل وحدة نقدية مستثمرة في الموجودات

وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد الربح ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المنشأة في استغلال أصولها .

وتستخدم معادلة ديبونت (Du Pont System of Financial Analysis) في بيان أسباب الارتفاع أو الانخفاض في العائد على حقوق الملكية حيث تربط بين نسبتي العائد على المبيعات ومعدل دوران الموجودات والرافعة المالية في طريقه لتحليل أكبر قدر من بنود قائمتي الدخل والميزانية لمعرفة أوجه القصور لمحاولة تلافيها مستقبلاً أو أوجه التفوق لمحاولة تعزيزها.

يعتمد نموذج ديبونت في التحليل المركب على معدل العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \right)$$

حيث نلاحظ أن جميع نتائج النسب في نموذج ديبونت تشير إلى معدل العائد على حقوق الملكية، ولكن أراد النموذج أن يحلل هذه العائدية، واعتبرها أنها تتولد وتتأثر بما يلي:

- ربحية المبيعات
- الرافعة المالية
- دوران الموجودات.

وبالتالي وضع نموذج ديبونت على الشكل التالي:

$$\text{ربحية المبيعات} \times \text{الرافعة المالية} \times \text{دوران الموجودات}$$

وتم اشتقاق النسب المركبة على النحو التالي:

$$\text{مساهمة الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

$$\text{مساهمة الموجودات المتداولة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

$$\text{مساهمة المخزون السلعي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون السلعي}}$$

$$\text{مساهمة الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

$$\text{مساهمة النقدية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{النقدية}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{النقدية}}$$

$$\text{وتكافئ هذه النسب: مساهمة هامش الربح والموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

$$\text{أما مساهمة الرفع المالي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}} \times \frac{\text{الموجودات}}{\text{حق الملكية}}$$

وهذه النسب = العائد على حقوق الملكية

مثال: قدمت اليك البيانات التالية عن شركة ديبيونت الامريكية \$:

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
250000	النقدية	525000	صافي الربح
750000	المخزون السلعي	5250000	الموجودات
3200000	حقوق الملكية	3500000	الموجودات الثابتة
400000	الذمم المدينة	1750000	الموجودات المتداولة
		6500000	المبيعات

المطلوب:

- تحليل ربحية المشروع باستخدام نموذج ديبيونت

- معرفة نقاط الضعف والقوة وفق البيانات السابقة ومقارنتها مع المعيار الصناعي

ملاحظة: المعيار الصناعي هو عبارة عن معايير أمريكية وضع على أساس دراسات أجريت على مجموعة من الشركات الاميركية.

الحل:

1. مساهمة الرفع المالي:

تستخدم الرافعة المالية في قياس العائد على الملكية ولتوضيح ذلك نستخدم النسبتين التاليتين وهما الربح على مجموع الموجودات والرافعة المالية (مجموع الموجودات على حق الملكية)

$$\frac{525000}{5250000} \times \frac{5250000}{3200000} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}} \times \frac{\text{الموجودات}}{\text{حق الملكية}} = \text{مساهمة الرفع المالي}$$

$$\% 16.4 = \% 10 \times 1.64 =$$

$$\text{المعيار الصناعي} = \% 7.27 \times 1.5 = \% 10.9$$

بالمقارنة نجد أن نسبة الموجودات إلى حق الملكية في الشركة أكبر من المعيار الصناعي أي أن ربحية الوحدة النقدية أكبر من ربحية الوحدة في القطاع الصناعي.

كما نلاحظ أن هذا الارتفاع يعود إلى زيادة نسبة الرافعة المالية ممثلة بمجموع الموجودات إلى حق الملكية حيث ساهم هذا الارتفاع في تعويض الارتفاع الضئيل في معدل العائد على الموجودات أي أن نسبة الرافعة كان لها دور كبير في رفع معدل العائد على حق الملكية، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المستثمرين سيكونون راضين عن أداء الإدارة بشكل عام.

2. معدل العائد على حق الملكية: يمكن تحليل معدل العائد على حق الملكية إلى ثلاث نسب مختلفة هي:

نسبة الموجودات إلى حق الملكية، نسبة ربحية المبيعات، معدل دوران الموجودات (إنتاجية الموجودات)، وذلك بالشكل التالي:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

$$\% 16.4 = 1.23 \times 1.64 \times \% 8 =$$

$$\text{المعيار الصناعي} = \% 5.5 = 1.3 \times 1.5 \times \% 10.9 =$$

ولتحسين معدل العائد يمكن أن يكون بزيادة المبيعات مع ثبات حجم الموجودات أو بتخفيض الموجودات شرط بقاء المبيعات ثابتة دون تغيير أو بتحسين معدل الدوران. كما تستطيع الشركة زيادة الربح من خلال الرقابة الدقيقة على التكاليف.

من التحليل السابق يظهر لنا أن الزيادة في الربحية هو بسبب ارتفاع معدل الدوران ولكن بتحليل مكونات الموجودات يمكن التعرف على مستوى إنتاجية كل منها داخل المنشأة وتحديد العامل الأكثر تأثيراً في الربحية.

3. مساهمة الموجودات الثابتة في الربحية:

لتحديد ذلك لا بد من تحليل معدل العائد على حق الملكية إلى ثلاث نسب هي ربحية المبيعات ونسبة

الموجودات الثابتة إلى حق الملكية ومعدل الدوران للموجودات الثابتة (إنتاجية الموجودات)

$$\text{مساهمة الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

$$= 8\% \times 1.09 \times 1.85 = 16.4\%$$

$$= 5.5\% \times 1.42 \times 1.4 = 10.9\% \quad \text{المعيار الصناعي}$$

نلاحظ أن معدل دوران الموجودات الثابتة (إنتاجية الموجودات الثابتة) مرتفع أما نسبة الرافعة ممثلة بالموجودات الثابتة إلى حق الملكية منخفضة عن المعيار الصناعي، ولذلك نستنتج أن درجة استغلال الموجودات الثابتة في توليد المبيعات قد اتصفت بالتحسن، وهي التي تساهم في تحقيق الربح أكثر من الرافعة المالية.

4. مساهمة الموجودات المتداولة في الربحية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

$$= 8\% \times 0.54 \times 3.71 = 16.4\%$$

$$= 5.5\% \times 0.58 \times 3.43 = 10.9\% \quad \text{المعيار الصناعي}$$

نلاحظ ان الرافعة المالية متساوية تقريباً مع المعيار أما إنتاجية الموجودات المتداولة فمرتفعة وعي التي تزيد في معدل العائد على حقوق الملكية.

وهنا يتم تحليل مساهمة فقرات عناصر الموجودات المتداولة للوقوف عند كل فقرة ومعرفة مدى مساهمتها (بفرض أن المبيعات آجلة):

$$\text{مساهمة المخزون السلعي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون السلعي}}$$

$$= 8\% \times 0.23 \times 8.6 = 16.4\%$$

$$\text{المعيار الصناعي} = 5.5\% \times 0.25 \times 7.95 = 10.9\%$$

$$\text{مساهمة الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

$$= 8\% \times 0.12 \times 16.25 = 16.4\%$$

$$\text{المعيار الصناعي} = 5.5\% \times 0.18 \times 11 = 10.9\%$$

$$\text{مساهمة النقدية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{النقدية}}{\text{حق الملكية}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{النقدية}}$$

$$= 8\% \times 0.078 \times 26 = 16.4\%$$

$$\text{المعيار الصناعي} = 5.5\% \times 0.17 \times 11.59 = 10.9\%$$

نلاحظ أن معدل دوران المخزون السلعي والذمم مرتفع مقارنة مع المعيار الصناعي حيث بلغ معدل دوران المخزون 8، والذمم 16، وهذا الارتفاع أدى إلى ارتفاع ربحية الشركة وتعويض الانخفاض في الرافعة المالية.

أما معدل النقدية فهو مرتفع ارتفاع شديد حيث وصل إلى 26 مقارنة مع 11.5 معيار صناعي، مما يشير إلى حالة استخدام فعال للنقدية في العمليات التشغيلية إلا أنه يعطي دلالة إلى تعرض المنشأة إلى نقص السيولة ويمكن التحقق منها من خلال نسب السيولة أي يجب على الإدارة الانتباه إلى النقدية كي لا تقع في عسر مالي.

مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي

لقد وجه الباحثون اهتمامهم بدراسة ظاهرة إفلاس المنشآت وتعرّثها لما لذلك من آثار على الاقتصاد، فكان الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة من منطلق معرفة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها من أجل التنبؤ بحدوثها واقتراح الحلول المناسبة لإيقاف التدهور المالي وعدم الإفلاس، لذلك ظهرت العديد من المفاهيم التي تحاول وصف الوضع المالي للمنشآت، فكان لا بد من التمييز بين مفاهيم بعض المصطلحات قبل البدء بعرض مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي:

- **مفهوم الإعسار:** هو الموقف التي تعجز فيه إدارة المنشأة من مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تواريخ استحقاقها رغم زيادة موجوداتها المتداولة على مطلوباتها المتداولة. ويعبر هذا النوع عادة عن ما يعرف بأزمة السيولة داخل المنشأة وهي من الحالات المؤقتة أي أن إدارة المنشأة تستطيع التخلص من هذا النوع من الإعسار (الإعسار الفني) من خلال سياستها التي تستطيع بموجبها زيادة رصيد النقدية لمستوى يمكنها من تسديد الالتزامات المستحقة عليها، بمعنى آخر أنه لو أعطيت الإدارة فرصة إضافية فإنها تستطيع تحويل موجوداتها المتداولة أو شبه الجاهزة مثل الذمم المدينة وأوراق القبض القابلة للخصم إلى نقدية تمكنها من التسديد لذلك فإن هذا العسر وهذا الفشل لا يشكل خطراً حقيقياً، ولكن إذا ما تكرر فإنه يؤدي إلى فقدان المنشأة لسمعتها وإلى عدم حصولها على تسهيلات ائتمانية جديدة مما يؤدي لإعسار حقيقي.

العسر المالي الفني: هو تلك الحالة التي تكون فيها المنشأة غير قادرة على سداد التزاماتها بالرغم من أن إجمالي الموجودات أكبر من المطالب، بمعنى أنه ينشأ العسر المالي الفني عندما تمر المنشأة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها إلا أنها تملك فرصة لتجاوز الأزمة دون الوقوع في حالة الإفلاس وذلك من خلال بيع جزء من المخزون أو خصم أوراق قبض... وغيره

العسر المالي الحقيقي: هو تلك الحالة التي تكون فيها المنشأة غير قادرة على سداد التزاماتها بسبب أن المطالب المتداولة أكبر من إجمالي الموجودات المتداولة والجاهزة لديها أي أن جزء من الموجودات الثابتة ممول من المطالب المتداولة وبالتالي لا يوجد هامش أمان للمنشأة. أي أن المنشأة ستعلن الإفلاس إذ أنها عاجزة عن سداد الديون بالإضافة إلى تراكم الخسائر التي تؤدي بالطبع إلى إفلاسها.

- **مفهوم الفشل:** يستخدم مصطلح الفشل للإشارة إلى لحظة انتهاء حياة المنشأة بإشهار إفلاسها، حيث أن النجاح والفشل هما نتائج لحصيلة الأداء في المنشأة الاقتصادية، فإذا كان نجاح المنشأة يرتبط بالحالات التي يتناسب فيها العائد المحقق مع استثمارات المنشأة، فإن الفشل إنما يرتبط بالحالات التي لا يتناسب فيها العائد المتحقق مع استثماراته، بمعنى آخر إن الفشل يتحقق عندما تعجز عوائد المنشأة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة تمويل رأس المال أو أنه يعني عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.
 - **مفهوم الإفلاس:** يشير هذا المفهوم من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض لها المنشأة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في موعد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وبحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لسداد ديونها.
 - **نماذج التنبؤ بالفشل:** يوجد العديد من النماذج التنبؤية للفشل بالاعتماد على النسب المالية إما بشكل منفرد أو مجتمعة، وسيتم دراسة النماذج الآتية منها:
1. نموذج ألتمان وماكوج (Altman & McCough Model):

وهو من أكثر النماذج شيوعاً في التنبؤ بالفشل في منشآت الأعمال، وقد وضع هذا النموذج عام 1974 ويعرف بنموذج التحليل المميز. فقد اختبر ألتمان 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والافلاس، وكانت هذه النسب مرتبطة بدراسة وتقييم السيولة وتقييم الربحية والنشاط ومدى اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجية في تمويل عملياتها، وكانت عينة الدراسة 33 منشأة ناجحة و 33 منشأة فاشلة روعي فيها التماثل من خلال 22 نسبة مالية فقد تم ترجيح واختيار خمس نسب مالية اعتبرت وفقاً لوجهة نظره أفضل النسب المميزة للأداء والتي يمكن أن تنبئ بالفشل وهي:

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات X1
- نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات X2
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات X3
- نسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى القيمة الدفترية للديون X4
- نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات X5

وقد استطاع ألتمان باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الإحصائي أن يضع نموذجاً كمياً يعطي امكانية التنبؤ بالفشل في حال تطبيقه سماه (Z- score)، وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.2 X_1+ 1.4 X_2+ 3.3 X_3+ 0.6 X_4+ 0.999 X_5$$

$$Z= 0.012 X_1+ 0.014 X_2+ 0.033 X_3+ 0.006 X_4+ 0.010 X_5 \quad \text{أو}$$

حيث تعبر Z عن مؤشر الفشل أما المتغيرات X_1 حتى X_2 فهي النسب المالية أعلاه المستخدمة في النموذج.

وقد توصل ألتمان إلى تحديد المعايير الآتية عن توقعات نموذج للفشل عند تطبيقه كما يلي:

(1) إذا زادت قيمة (Z- score) في المنشأة عن 2.99 نقطة، فإن هذه المنشأة لا يتوقع منها مواجهة الفشل لأنها تتسم بأداء جيد وبالتالي تكون بعيدة عن احتمالات الفشل.

(2) إذا قلت قيمة (Z- score) في المنشأة عن 1.18 نقطة، فإن هذه المنشأة لا يتوقع منها مواجهة الفشل لأنها تتسم بأداء ضعيف ومتدهور ومؤهلة أكثر من غيرها لتعرضها للفشل والتصفية

(3) إذا بلغت قيمة (Z- score) مقدار ما بين 2.99 - 1.18 نقطة، فإنه من الصعوبة الحكم على أداء هذه المنشأة ويكون من الصعوبة التنبؤ باحتمالات فشلها أو عدم احتمال ذلك.

أجرى ألتمان اختبار لهذا النموذج على عينات من المنشآت ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، وكانت جيدة في السنة الأولى قبل الإفلاس حيث تمكن النموذج من التنبؤ بفشل 95%، وفي السنة الثانية بنسبة 72%، وفي السنة الثالثة 48%، و 29% في السنة الرابعة، و 36% في السنة الخامسة وقبل الفشل والإفلاس.

مثال: قدمت اليك المعلومات التالية عن المنشأتين (س) و (ص) على النحو التالي:

النسبة	المنشأة س	المنشأة ص
X_1	44%	22%
X_2	43%	7%
X_3	30%	5%
X_4	68%	120%
X_5	3.5	1.25 مرة

المطلوب: تقييم وضع المنشأتين وفق نموذج ألتمان وماكوج في ضوء البيانات السابقة.

الحل:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.032 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

المنشأة س:

$$Z = 1.2(44\%) + 1.4(43\%) + 3.3(30\%) + 0.6(68\%) + 0.999(3.5) = 5.9945 \text{ نقطة}$$

$$Z = 0.012(44) + 0.014(43) + 0.032(30) + 0.006(68) + 0.010(3.5) = 5.9945 \text{ نقطة}$$

المنشأة ص:

$$Z = 1.2(20\%) + 1.4(7\%) + 3.3(5\%) + 0.6(120\%) + 0.999(1.25) = 2.471 \text{ نقطة}$$

$$Z = 0.012(20) + 0.014(7) + 0.032(5) + 0.006(120) + 0.010(1.25) = 2.471 \text{ نقطة}$$

من خلال المقارنة بين قيمة Z لكل من س & ص يظهر أن المنشأة س خارج إطار احتمالات الفشل في المدى المنظور وذلك بالمقارنة مع القيمة المحددة التي وضعها ألتمان والتي هي (2.99) نقطة، في حين تشير قيمة Z في المنشأة ص والبالغة 2.471 نقطة أن المنشأة وضعها صعب حيث أن احتمالات الفشل لها قائمة، وهذا يعني أن شكل الأداء الإداري في المنشأة س يتسم بالقدرة على مواجهة المتغيرات، حيث أن السيولة جيدة وفقاً للمتغيرين X1 & X4 مما يعني أن الإدارة بعيدة عن أي احتمال في التعسر في تسديد ما عليها من التزامات، أضف إلى ذلك أن أداء الربحية كان في وضع جيد، مما يشير إلى كفاءة الأداء في استخدام الأموال المتاحة وفي توليد النقدية والأرباح.

أما المنشأة ص فنجد أن قيمة Z تقع ما بين 1.18-2.99 نقطة وبالتالي من الصعب الحكم على أداء هذه المنشأة بالفشل أو التنبؤ به.

مثال: قدمت اليك المعلومات التالية عن المنشأة (س) على النحو التالي (المبالغ بالآلاف):

المبلغ	البيان
1000	مجموع الموجودات
600	مجموع الالتزامات (الديون)
300	الأرباح المحتجزة

350	صافي الربح التشغيلي
700	القيمة السوقية للأسهم
800	الأصول المتداولة
500	الالتزامات المتداولة
2400	المبيعات

المطلوب: تقييم وضع المنشأة وفق نموذج ألتمان وماكوج في ضوء البيانات السابقة.

الحل:

$$Z = 0.012 (300/1000) + 0.014 (300/1000) + 0.032 (350/1000) + 0.006 (700/600) + 0.010(2400/1000)$$

$$Z = 0.05034 \times 100 = 5.034$$

نجد أن قيمة Z أكبر من 2.99 وبالتالي المنشأة قادرة على الاستثمار ولا يتوقع تعرضها للفشل.

2. نموذج أرجنتي Argenti:

يركز هذا النموذج على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية دون الكمية، وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد، فيعتمد على فكرة أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ونواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصاً بالنسبة للنظامين المالي والإداري كنظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المنشأة.

إن أهم ما يركز عليه النموذج هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغيير كما أنها سترتكب أحد الأخطاء التالية:

- (1) التوسع في العمل
- (2) دخول مشاريع غير ناجحة
- (3) الاعتماد على مصادر تمويل خارجي

وما يهتم به النموذج ويعطيه عناية خاصة هو ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي قد تلجأ إليها إدارة المنشآت الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي وذلك في إطار متعارف عليه في عالم الأعمال.

وعموماً يمكن حصر المتغيرات الأساسية لهذا النموذج والتي تعد العوامل الرئيسية لفشل المنشآت بعد تحليلها إلى عناصرها الفرعية كما يلي:

العناصر الفرعية	المظاهر الرئيسية للفشل
(1) بيروقراطية الإدارة (2) تدني الكفاءة لدى الإدارة التنظيمية (3) تدني الكفاءة لدى الإدارة المالية (4) خلل في نظام الرقابة الداخلية (5) خلل في النظام المحاسبي بشكل عام (6) خلل في نظام التعيين والترقيع والتدريب (7) تدهور معنويات العاملين (8) ارتفاع معدل دوران الموظفين	1. قصور تنظيمي
(1) تزايد مضطرد في حجم الديون (2) تدهور مستمر في وضع السيولة (3) تزايد مضطرب في الاعتماد على التمويل الخارجي	2. الحالة المالية
(1) تزايد ملحوظ نحو تغيير السياسات المحاسبية (2) تدني مستوى الإفصاح المتوفر في البيانات المالية (3) تأخرفي إصدار ونشر البيانات المالية (4) تغيير مستمر لمدقق الحسابات (5) كثرة التحفظات الواردة في تقرير المدقق	3. ميل مفرط من الإدارة نحو اللجوء إلى إجراءات المحاسبة الإبداعية

وعند تطبيق هذا النموذج يعطى وزن نسبي لكل متغير من المتغيرات الفرعية والمحددة لنوع الأداء، مع الإشارة إلى أن الوزن المعطى لكل متغير يختلف وفقاً لقطاع المنشأة ونوع النشاط والظروف المحيطة بها، وحجم ونوع موجوداتها وعمرها وخبرتها السابقة وغيرها من العوامل...

1. نموذج كايذا Kida :

يعتبر من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل، وقد تم التوصل إليه في عام 1980، ومن خلاله اعتمد Kida على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي لمنشأة الأعمال وهي:

- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات X1
- نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الديون X2
- نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة X3
- نسبة المبيعات إلى الموجودات X4
- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات X 5

وبناء على هذه النسب تمكن Kida من صياغة نموذج الآتي للتنبؤ بالفشل وهو:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

ووفق هذا النموذج فإن احتمالات الفشل التي تتعرض لها منشأة الأعمال إذا كانت قيمة Z مقدار سالب وتنعدم إذا كانت القيمة موجبة، وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل إلى 90% قبل سنة من حدوث الفشل

مثال: قدمت اليك المعلومات التالية عن المنشأتين (س) و (ص) على النحو التالي:

النسبة وفق نموذج كايدا	المنشأة س	المنشأة ص
X ₁	%3	%38
X ₂	%30	%88
X ₃	1.5 مرة	0.5 مرة
X ₄	1.4 مرة	1 مرة
X ₅	%4	% 15

الحل:

للمنشأة س:

$$Z = 1.042 (0.03) + 0.42 (0.3) - 0.461 (1.5) - 0.463 (1.4) + 0.271 (0.04) = (1.172) \text{ نقطة}$$

للمنشأة ص:

$$Z = 1.042 (0.38) + 0.42 (0.88) - 0.461 (0.5) - 0.463 (1) + 0.271 (0.15) = 0.112 \text{ نقطة}$$

بما أن قيمة Z في المنشأة ص موجبة قياساً بقيمة Z للمنشأة س ذات القيمة السالبة فإن المنشأة ص لا يتوقع تعرضها للفشل في ضوء مستوى أدائها الحالي وسلامة سياساتها وقراراتها، عكس المنشأة س التي يتصف أدائها بالضعف ومن المحتمل تعرضها للفشل.

مثال: قدمت اليك المعلومات التالية عن المنشأة(س) على النحو التالي(المبالغ بالآلاف):

المبلغ	البيان
3000	مجموع الموجودات
1000	مجموع الديون طويلة الأجل
4000	المبيعات
800	الأصول النقدية
1000	الالتزامات المتداولة
1000	حقوق الملكية
150	صافي الربح بعد الضريبة

المطلوب: تقييم وضع المنشأة وفق نموذج كايدا في ضوء البيانات السابقة.

الحل:

$$Z = 1.042 (150/3000) + 0.42 (1000/2000) - 0.461 (800/1000) - 0.463 (4000/3000) + 0.271(800/3000) = (0.652)$$

نجد بحسب هذا النموذج أن المنشأة موضوع الدراسة تقع تحت احتمالات فشل مرتفعة نتيجة أن قيمة Z سالبة.

تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح

تحليل التعادل

تعد دراسة العلاقة بين التكلفة والحجم والربح (تحليل التعادل) في غاية الأهمية لاتخاذ القرارات في المنشأة وخاصة تلك المتعلقة بتخطيط المبيعات والأرباح وتحديد الآثار المترتبة على السياسات المتبعة وفي الاختيار بين البدائل ووسيلة من وسائل التخطيط والرقابة.

أولاً: نقطة التعادل:

هي النقطة التي يتساوى عندها هامش الربح مع التكاليف الثابتة (أي ان صافي الربح أو الخسارة عندها يساوي الصفر). وبالتالي فإن تحليل التعادل يساعد في الإجابة عن كثير من التساؤلات التي تتعلق بالإنتاج والمبيعات والأرباح واتخاذ القرارات، ويحتاج تحليل التعادل إلى الفصل بين الأنواع المختلفة للتكلفة وتصنيفها حسب علاقتها بحجم النشاط حيث تصنف إلى:

1. **التكاليف الثابتة:** هي التكاليف التي لا تتغير بالإجمال مع التغيرات في حجم النشاط (الإنتاج) في حدود مدى إنتاجي معين وبالتالي فإن متوسط تكلفة الوحدة من التكاليف الثابتة ينخفض كلما زاد حجم الإنتاج والعكس صحيح.
2. **التكاليف المتغيرة:** هي التكاليف التي تتغير إجمالاً مع التغيرات في حجم النشاط بنسبة ثابتة أي أن إجمالي التكاليف المتغيرة هو الذي يتغير أما التكلفة المتغيرة للوحدة فهي ثابتة، أي تنعدم هذه التكاليف بتوقف النشاط.
3. **التكاليف المختلطة (شبه متغيرة أو شبه ثابتة):** هي التكاليف التي تتغير بالإجمال مع التغيرات في حجم الإنتاج ولكن بنسبة مختلفة، بينما متوسط تكلفة الوحدة منها يتناقص مع تزايد حجم الإنتاج ولا تنعدم هذه التكاليف بتوقف النشاط.

تحديد نقطة التعادل:

تكون المنشأة في حالة التعادل عندما تحقق المعادلة: (الإيرادات الكلية = التكاليف الكلية = ت. متغير + ت. ثابتة)، وبما أن الإيرادات تساوي كمية المبيعات (حجم النشاط) × سعر البيع، والتكاليف المتغير تساوي كمية المبيعات × ت. متغيرة للوحدة. أي أن المعادلة السابقة:

$$\text{حجم النشاط} \times \text{سعر بيع الوحدة} = \text{التكاليف الثابتة} + (\text{حجم النشاط} \times \text{ت. متغيرة للوحدة})$$

$$\text{نقطة التعادل بالكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{هامش الربح للوحدة}}$$

$$\text{نقطة التعادل بالقيمة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{1 - \frac{\text{ت.م. للوحدة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نسبة هامش الربح}} = \text{نقطة التعادل بالكمية} \times \text{سعر بيع الوحدة}$$

مثال: بفرض أن حجم إنتاج ومبيعات إحدى المنشآت بلغت 25000 وحدة وسعر البيع للوحدة 100 ل.س وأن التكلفة المتغيرة للوحدة تبلغ 70 ل.س وأن التكاليف الثابتة للمنشأة تبلغ 450000 ل.س. احسب نقطة التعادل بالكمية والقيمة.

$$\text{نقطة التعادل بالكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{هامش الربح للوحدة}} = \frac{450000}{100 - 70} = 15000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة التعادل بالقيمة} = 100 \times 15000 = 1500000 \text{ ل.س}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نسبة هامش الربح}} = \frac{450000}{\%30} = 1500000 \text{ ل.س}$$

قائمة الدخل للمنشأة:

المبلغ	البيان
2500000	المبيعات 100×25000
(1750000)	(-) التكلفة المتغيرة للمبيعات 70× 25000
750000	هامش المساهمة (هامش الربح)
(450000)	(-) التكاليف الثابتة
300000	صافي الربح

ثانياً: هامش الأمان:

يقصد بهامش الأمان: الزيادة في حجم المبيعات المخططة أو الفعلية عن حجم مبيعات التعادل وهو يشير إلى مقدار الانخفاض الذي يمكن أن يحدث في المبيعات قبل أن تبدأ الشركة في تحقيق الخسائر ويحسب هامش الأمان كما يلي:

هامش الأمان بالكمية = حجم المبيعات الفعلية (المخططة) - حجم مبيعات التعادل

هامش الأمان بالقيمة = قيمة المبيعات الفعلية (المخططة) - قيمة مبيعات التعادل

$$\frac{\text{هامش الأمان}}{\text{المبيعات الاجمالية}} = \text{نسبة هامش الأمان}$$

تطبيق الحالة السابقة:

$$\text{هامش الأمان بالكمية} = 25000 - 15000 = 10000 \text{ وحدة}$$

$$\text{هامش الأمان بالقيمة} = 2500000 - 1500000 = 1000000 \text{ ل.س}$$

$$\text{نسبة هامش الأمان بالكمية} = 100 \times \frac{25000}{10000} = 40\%$$

$$\text{نسبة هامش الأمان بالقيمة} = 100 \times \frac{2500000}{1000000} = 40\%$$

يعني ذلك أن : يمكن تخفيض حجم الإنتاج بمقدار 10000 وحدة أو بقيمة 1000000 ل.س أو بنسبة 40% قبل أن تبدأ الشركة بتحقيق خسائر بافتراض ثبات سعر البيع والتكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة،

ثالثاً: تخطيط الربح والمبيعات (نقطة الربح التشغيلي المستهدف):

تسعى الشركات إلى تحقيق حجم مبيعات يزيد قدر الإمكان عن نقطة التعادل لكي تحقق الربح المخطط، حيث يمكن الاستفادة من تحليل التعادل بالتخطيط للأرباح في الفترة القصيرة الأجل.

إذا حولت المنشأة تحقيق هامش ربح إجمالي يكفي لتغطية التكاليف الثابتة ويزيد لتحقيق صافي الربح التشغيلي المستهدف، يتم استنتاج معادلة الربح التشغيلي المستهدف وفق الحجم (الكمية) والقيمة كما يلي:

$$\text{نقطة مبيعات الربح المستهدف بالكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة+صافي الربح التشغيلي المستهدف}}{\text{سعر بيع الوحدة-التكلفة المتغيرة للوحدة}} = \frac{\text{التكاليف الثابتة+صافي الربح التشغيلي المستهدف}}{\text{هامش الربح للوحدة}}$$

$$\text{نقطة مبيعات الربح المستهدف بالقيمة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة+صافي الربح التشغيلي المستهدف}}{\text{ت.م. للوحدة} - 1} = \frac{\text{التكاليف الثابتة+صافي الربح التشغيلي المستهدف}}{\text{نسبة هامش الربح}}$$

مثال:

بفرض أن إحدى المنشآت تنتج وتبيع منتجها وفق البيانات التالية: 900 ل.س سعر بيع الوحدة، 630 ت. متغيرة للوحدة، 1350000 التكاليف الثابتة، المطلوب:

1. احسب نقطة التعادل لهذه الشركة بالكمية والقيمة
2. ما هو حجم وقيمة المبيعات اللازمة لتحقيق ربح صافي مستهدف قدره 540000
3. ما هو صافي الربح المتحقق من إنتاج وبيع 8000 وحدة
4. بين أثر زيادة التكلفة المتغيرة للوحدة على مبيعات التعادل بفرض أنها زادت بمقدار 70 ل. س للوحدة
5. بفرض أن الشركة تباع حالياً 8000 وحدة وأن مدير المبيعات يرى تخفيض سعر البيع بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة المبيعات بنسبة 25%. هل توافق على هذا الرأي ولماذا؟
6. احسب هامش الأمان بالحجم والقيمة وما هي نسبة هامش الأمان عند مبيعات 8000 وحدة

الحل:

1. مبيعات التعادل :

$$\text{نقطة التعادل بالكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{هامش الربح للوحدة}} = \frac{1350000}{630 - 900} = 5000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة التعادل بالقيمة} = 900 \times 5000 = 4500000 \text{ ل. س}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نسبة هامش الربح}} = \frac{1350000}{\%30} = 4500000 \text{ ل. س}$$

2. مبيعات الربح المستهدف

$$\text{نقطة مبيعات الربح المستهدف بالكمية} = \frac{540000 + 1350000}{270} = 7000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة مبيعات الربح المستهدف بالقيمة} = \frac{540000 + 1350000}{\% 30} = 6300000 \text{ ل.س}$$

3. الربح المستهدف:

$$8000 = \frac{1350000 + \text{صافي الربح المستهدف}}{270} \leftarrow \text{صافي الربح المستهدف} = 810000 \text{ ل.س}$$

4. في حال زيادة التكلفة المتغيرة سيزيد حجم مبيعات التعادل وسيؤدي ذلك إلى انخفاض هامش الربح بمقدار الزيادة

$$\text{هامش الربح الجديد} = 200 = 70 - 270$$

$$\text{نقطة التعادل بالكمية} = \frac{1350000}{700 - 900} = 6750 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة التعادل بالقيمة} = 900 \times 6750 = 6075000 \text{ ل.س}$$

5. انخفاض سعر البيع سيؤدي إلى انخفاض هامش الربح بنفس النسبة:

$$\text{سعر البيع الجديد} = 900 - (900 \times 10\%) = 810 \leftarrow \text{هامش الربح المتوقع} = 810 - 630 = 180 =$$

$$\text{المبيعات المتوقعة} = 8000 \times 125\% = 10000 \text{ وحدة} \leftarrow$$

$$\text{اجمالي هامش الربح المتوقع} = 180 \times 10000 = 1800000$$

$$\text{(-) هامش الربح الحالي} = 270 \times 8000 = (2160000)$$

$$\text{مقدار الانخفاض في هامش الربح} = (360000)$$

إن التعديلات ستؤدي إلى انخفاض هامش الربح بمقدار 360000 لذلك لا ننصح الشركة بالأخذ بهذا الرأي.

$$6. \text{هامش الأمان بالكمية} = 8000 - 5000 = 3000 \text{ وحدة}$$

$$\text{هامش الأمان بالقيمة} = (900 \times 8000) - 4500000 = 2700000 \text{ ل.س}$$

$$\text{نسبة هامش الأمان} = 100 \times \frac{8000}{3000} = 100 \times \frac{7200000}{2700000} = 37.5\%$$

أي أنه بإمكان الشركة تخفيض إنتاجها بمقدار 3000 وحدة أو بقيمة 2700000 أو بنسبة 37.5% قبل أن تبدأ بتحقيق الخسائر.

رابعاً: أثر ضرائب الدخل :

إن ضرائب الدخل تستقطع جزءاً كبيراً من الأرباح المحققة ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تخطيط الأرباح ولذلك يجب التمييز بين صافي الربح قبل الضريبة (الربح التشغيلي) وبين صافي الربح بعد الضرائب(صافي الربح المستهدف)

صافي الربح المستهدف = الربح التشغيلي المستهدف - الضريبة

= الربح التشغيلي المستهدف - (الربح التشغيلي المستهدف × نسبة الضريبة) = الربح التشغيلي المستهدف × (1- نسبة الضريبة)

← الربح التشغيلي المستهدف = $\frac{\text{صافي الربح المستهدف}}{1 - \text{نسبة الضريبة}}$ وبالتالي:

نقطة مبيعات الربح المستهدف بالكمية = $\frac{\text{التكاليف الثابتة} + \text{الربح التشغيلي المستهدف}}{\text{هامش الربح للوحدة}}$

نقطة مبيعات الربح المستهدف بالقيمة = $\frac{\text{التكاليف الثابتة} + \text{الربح التشغيلي المستهدف}}{\text{نسبة هامش الربح}}$

مثال: بفرض أن سعر البيع للوحدة 150 ل.س، والتكلفة المتغيرة للوحدة 50 ل.س، وإجمالي التكاليف الثابتة 450000، وحجم المبيعات المخططة 7500 وحدة. المطلوب:

1. تحديد نقطة التعادل بالوحدات والقيمة
2. ما هو صافي الربح المتوقع من إنتاج وبيع 12000 وحدة
3. ما هو حجم وقيمة المبيعات اللازمة لتحقيق صافي ربح تشغيلي قدره 450000 ل.س
4. ما هو حجم المبيعات المطلوب لتحقيق صافي ربح مستهدف قدره 450000 ل.س بفرض أن ضريبة الدخل 40% من الربح التشغيلي
5. تحديد هامش الأمان بالكمية ونسبة هامش الأمان

الحل:

1. مبيعات التعادل :

$$\text{نقطة التعادل بالكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{هامش الربح للوحدة}} = \frac{450000}{50 - 150} = 4500 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة التعادل بالقيمة} = 150 \times 4500 = 675000 \text{ ل. س}$$

2. الربح المستهدف:

$$12000 = \frac{450000 + \text{صافي الربح المستهدف}}{100} \leftarrow \text{صافي الربح المستهدف} = 750000 \text{ ل. س}$$

3. مبيعات الربح المستهدف

$$\text{نقطة مبيعات الربح المستهدف بالكمية} = \frac{450000 + 450000}{100} = 9000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة مبيعات الربح المستهدف بالقيمة} = 150 \times 9000 = 1350000 \text{ ل. س}$$

4. مبيعات الربح التشغيلي المستهدف:

$$\text{الربح التشغيلي المستهدف} = \frac{450000}{\%40 - 1} \leftarrow 750000$$

$$\text{نقطة مبيعات الربح التشغيلي المستهدف بالكمية} = \frac{750000 + 450000}{100} = 12000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة مبيعات الربح التشغيلي المستهدف بالقيمة} = 150 \times 12000 = 1800000 \text{ ل. س}$$

5. هامش الأمان:

$$\text{هامش الأمان بالكمية} = 4500 - 7500 = 3000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نسبة هامش الأمان} = 100 \times \frac{7500}{3000} = \%40$$

أي أنه بإمكان الشركة تخفيض إنتاجها بمقدار 3000 وحدة أو بنسبة 40% قبل أن تبدأ بتحقيق الخسائر

خامساً: تأثير هيكل التكلفة على درجة الرفع التشغيلي:

يقيس الرفع التشغيلي مدى كفاءة استخدام التكاليف الثابتة في الشركة ويقصد به كيف يمكن تحقيق زيادة كبيرة

بالأرباح مقابل زيادة أقل بالمبيعات لذلك نلاحظ تأثير الرفع التشغيلي يبدو ملحوظاً في الشركات التي تكون فيها

نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة مرتفعة، أي كلما زادت نسبة التكاليف الثابتة ضمن التكلفة الكلية مقارنة

بالتكلفة المتغيرة كلما زاد الرفع التشغيلي في الشركة وبالتالي ستكون الأرباح سريعة وقوية الاستجابة للتغيرات في المبيعات حيث تزداد درجة الرفع التشغيلي كلما كانت مستويات المبيعات قريبة من مبيعات التعادل وتقل هذه الدرجة كلما زادت المبيعات والأرباح. وتحسب درجة الرفع التشغيلي عند مستوى معين من المبيعات باستخدام العلاقة:

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{صافي الربح}}$$

ويمكن حساب درجة الرفع التشغيلي وفق قائمة الدخل أعلاه كما يلي:

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{750000}{300000} = 2.5 \text{ أمثال}$$

يعني ذلك أن حدوث أي تغير بنسبة معينة في مبيعات منتج الشركة سيؤدي إلى تغير في الربح بمقدار 2.5 أمثال التغير في المبيعات مثلاً: زيادة مبيعات الشركة 10% ستؤدي إلى زيادة الربح بمقدار (2.5 × 10% = 25%)

سادساً: أثر تشكيلة المبيعات:

يقصد بتشكيلة المبيعات أن الشركة تنتج وتبيع مجموعة مختلفة من المنتجات من حيث الكمية وسعر البيع ومتوسط تكلفة المنتج المتغيرة وبالتالي ستختلف هذه المنتجات من حيث هامش الربح للوحدة، لذلك يسعى دائماً المدراء إلى تحديد التشكيلة التي تحقق لهم أقصى أرباح ممكنة، وتزداد أرباح الشركة كلما كانت تركيبة مبيعاتها تتضمن نسبة عالية من المنتجات ذات هوامش الربح المرتفعة، ويبدو تأثير تشكيلة المنتجات من خلال:

1. يمكن أن تنخفض الأرباح على الرغم من زيادة إجمالي المبيعات
2. يمكن أن تزيد الأرباح على الرغم من انخفاض إجمالي المبيعات

كيفية تحديد نقطة التعادل في حال وجود تشكيلة منتجات:

- تحديد حجم مبيعات التعادل للتشكيلة:

- أ. يحدد نسبة التشكيلة (المزج البيعي للمنتجات بالحجم)
- ب. يحدد هامش الربح لكل منتج = سعر البيع - ت. متغيرة للوحدة
- ج. يحدد متوسط هامش الربح = مج (هامش الربح لكل منتج × نسبة المزج البيعي للمنتج)

$$د. \text{ حجم التعادل للتشكيلة} = \frac{\text{تكاليف ثابتة اجمالية}}{\text{متوسط هامش الربح}}$$

هـ. عدد وحدات التعادل من كل منتج = حجم التعادل للتشكيلة × نسبة المزج البيعي للمنتج

- تحديد قيمة مبيعات التعادل للتشكيلة:

أ. تحديد نسبة المزج البيعي بالقيمة

ب. تحديد نسبة هامش الربح

ج. تحديد متوسط نسبة هامش الربح = مج (نسبة هامش الربح لكل منتج × نسبة المزج البيعي بالقيمة)

$$د. \text{ قيمة المبيعات التعادل للتشكيلة} = \frac{\text{تكاليف ثابتة اجمالية}}{\text{متوسط نسبة هامش الربح}}$$

هـ. قيمة وحدات التعادل لكل منتج = قيمة مبيعات التعادل للشركة × نسبة المزج البيعي

مثال: إذا كانت لديك بيانات التكاليف التالية لمنتجات إحدى الشركات الصناعية:

البيان	المنتج (أ)	المنتج (ب)	المنتج (ج)	الإجمالي
حجم المبيعات	2000	10000	8000	20000
سعر البيع	50	100	200	
ت.م. للوحدة	40	80	160	
ت. ثابتة				405000

المطلوب:

1. أوجد حجم التعادل للمنشأة ككل
2. احسب حجم التعادل لكل منتج
3. احسب قيمة التعادل لكل منتج وللمنشأة ككل
4. تنظيم قائمة الدخل إذا كانت التكاليف الثابتة موزعة على المنتجات الثلاث كما يلي: (15000، 190000، 200000) على التوالي.

الحل: بتحديد حجم مبيعات التعادل أولاً:

1. تحديد نسبة المزج البيعي بالحجم:

$$\%10 = 20000/2000 = \text{نسبة المزج البيعي للمنتج (أ)}$$

$$\%50 = 20000/10000 = \text{نسبة المزج البيعي للمنتج (ب)}$$

$$\%40 = 20000 /8000 = \text{نسبة المزج البيعي للمنتج (ج)}$$

2. هامش الربح:

$$10 = 40 - 50 = \text{هامش ربح (أ)}$$

$$20 = 80 - 100 = \text{هامش ربح (ب)}$$

$$40 = 160 - 200 = \text{هامش ربح (ج)}$$

3. متوسط هامش الربح = مج [(%10 × 10) + (%50 × 20) + (%40 × 40)] = 27 ل.س

4. حجم مبيعات التعادل للتشكيلة = $\frac{405000}{27} = 15000$ وحدة

5. مبيعات التعادل لكل منتج:

للمنتج (أ) = $10\% \times 15000 = 1500$ وحدة ← قيمة مبيعات التعادل = $50 \times 1500 = 75000$ ل.س

للمنتج (ب) = $50\% \times 15000 = 7500$ وحدة ← قيمة مبيعات التعادل = $100 \times 7500 = 750000$ ل.س

للمنتج (ج) = $40\% \times 15000 = 6000$ وحدة ← قيمة مبيعات التعادل = $200 \times 6000 = 1200000$ ل.س

إجمالي قيمة التعادل للشركة = $(1200000 + 750000 + 75000) = 2025000$

6. إعداد قائمة الدخل:

الإجمالي	المنتج (ج)	المنتج (ب)	المنتج (أ)	البيان
2700000	1600000	1000000	100000	المبيعات
(2160000)	(1280000)	(800000)	(80000)	(-) متغيرة للمبيعات
540000	320000	200000	20000	هامش الربح
(405000)	(200000)	(190000)	(15000)	(-) ثابتة

135000	120000	10000	5000	صافي الربح
--------	--------	-------	------	------------

حل المثال السابق بتحديد قيمة مبيعات التعادل أولاً:

1. تحديد نسبة المزج البيعي بالقيمة:

$$2700000 = (200 \times 8000) + (100 \times 10000) + (50 \times 2000) = \text{قيمة مبيعات التشكيلة}$$

$$\%4 = 2700000/100000 = \text{نسبة المزج البيعي للمنتج (أ)}$$

$$\%37 = 2700000/1000000 = \text{نسبة المزج البيعي للمنتج (ب)}$$

$$\%59 = 2700000 /1600000 = \text{نسبة المزج البيعي للمنتج (ج)}$$

2. نسبة هامش الربح:

$$\%20 = 50/10 = 50/40 - 50 = \text{هامش ربح (أ)}$$

$$\%20 = 100/20 = 100/ 80 - 100 = \text{هامش ربح (ب)}$$

$$\%20 = 200/40 = 200 /160 - 200 = \text{هامش ربح (ج)}$$

$$\%20 = (\%59 \times \%20) + (\%37 \times \%20) + (\%4 \times \%20) = \text{متوسط نسبة هامش الربح = مج}$$

$$4. \text{ قيمة مبيعات التعادل للتشكيلة} = \frac{405000}{\%20} = 2025000 \text{ ل. س}$$

5. قيمة مبيعات التعادل لكل منتج:

$$\text{للمنتج (أ)} = 81000 \text{ ل. س} \leftarrow \text{حجم مبيعات التعادل} = 50 / 81000 = 1620 \text{ وحدة}$$

$$\text{للمنتج (ب)} = 749250 \text{ ل. س} \leftarrow \text{حجم مبيعات التعادل} = 100 / 749250 = 7493 \text{ وحدة}$$

$$\text{للمنتج (ج)} = 1194750 \text{ ل. س} \leftarrow \text{حجم مبيعات التعادل} = 200 / 1194750 = 5974 \text{ وحدة}$$

$$\text{إجمالي حجم التعادل للشركة} = (5974 + 7493 + 1620) = 15087 \text{ وحدة}$$

الإطار العام للتحليل المالي للمصارف والمؤسسات المالية

مقدمة:

تتميز المؤسسات المصرفية بنوعية النشاطات التي تمارسها والدور الحيوي الذي تؤديه في الاقتصاديات الوطنية والعالمية، فقد تعاضم دور هذه المؤسسات في الاقتصاديات المعاصرة بشكل جعل منها العصب والمحرك والممول الأساسي للنشاطات الاقتصادية المختلفة، ولعل المعلومات عن الأزمة العالمية التي عصفت بالعالم ورغم عدم وضوح كل أبعادها ولكن تبرز وبشكل واضح الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد العالمي وما يمكن أن تقود إليه سياسات هذه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد العالمي وما يمكن أن تقود إليه سياسات هذه المؤسسات من نتائج تمتد آثارها إلى مختلف أنحاء العالم.

ونظراً للخصائص المميزة لنشاط الجهاز المصرفي والدور الهام الذي تؤديه مؤسساته كان لا بد أن نهتم تحليل القوائم المالية للمؤسسات والذي وإن كان لا يختلف من حيث الجوهر والمرتكزات الأساسية عن تحليل القوائم المالية للمنشآت الأخرى فإن طبيعة العمليات المختلفة عنها في المؤسسات المالية تشكل طابع خاص للتحليل المالي في المصارف.

القوائم المالية في المؤسسات المصرفية:

يقدم المصرف في نهاية كل دورة مالية مجموعة من القوائم المالية والتقارير التي تتناول بشكل أساسي المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله وحصيلة تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة وقوائم وتقارير وبيانات أخرى.

ومن أهم القوائم التي يتم إعدادها في المصارف هما قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتيجة الأعمال (د/أ&خ) في حين أن دراسة وتحليل هذه القوائم يقوم فيها كافة الأفراد المهتمين بالرقابة على أعمال المصارف سواء كانوا من داخله كالإداريين الذين يقومون بالتخطيط لأعمال المصرف أم من خارجه كالبنك المركزي، أو المستثمرين بالعموم.

قائمة المركز المالي:

أولاً: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): تظهر فيها الموجودات مرتبة حسب سيولتها فتظهر الموجودات الأكثر سيولة فالأقل سيولة. وتظهر المطالب الأقل ثباتاً فالأكثر ثباتاً، وتظهر مفردات قائمة المركز المالي مرتبة كما يلي:

❖ **جانب الموجودات:** ويمثل هذا الجانب في الميزانية العمومية أشكال توظيفات المصرف للأموال التي يحصل عليها وأهم هذه الأشكال ما يلي:

1. **النقد في الصندوق ولدى البنوك:** ويتألف هذا البند من ثلاثة عناصر دمجت مع بعضها لأنها ذات طبيعة واحدة تعتبر نقداً جاهزاً، وهذه العناصر هي:

(1) النقدية في الصندوق وهو النقد الجاهز في خزينة المصرف

(2) رصيد المصرف لدى المصرف المركزي وهو غالباً ما يمثل الاحتياطي النقدي الإجمالي ويكون على شكل حساب جارٍ باسم هذا المصرف لدى البنك المركزي، ويجب أن يساوي نسبة مئوية من مجموع الودائع الموجودة لدى المصرف التجاري يحددها البنك المركزي بموجب الصلاحيات التي خولت له في قانون البنك المركزي.

(3) المصارف المحلية: يتضمن الأرصدة المدينة للمصارف المحلية.

(4) المراسلون في الخارج: يتضمن الأرصدة المدينة للمصارف الأجنبية التي يتعامل معها المصرف بعد تحويل هذه الأرصدة إلى ما يعادلها بالعملة المحلية.

(5) أوراق مالية للمتاجرة: وتشمل الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الخاصة التي يحصل عليها المصرف لأغراض المتاجرة وتحقيق المكاسب.

(6) التسهيلات الائتمانية:

- محفظة الأوراق المالية: ويمثل هذا البند مقدار ما يملكه هذا المصرف من سندات وأسهم وتشمل: أدونات الخزينة، سندات تصدرها الحكومة المعنية، سندات تصدرها الحكومات الأخرى، سندات وأسهم تصدرها المؤسسات غير الحكومية سواء محلياً أو في الخارج.

وعليه فإن محفظة الأوراق المالية هي مقدار استثمارات المصرف أو مقدار ما يوظفه هذا المصرف من أموال على شكل أوراق مالية.

- كمبيالات وأسناد مخصومة: ويمثل هذا البند مقدار الكمبيالات والأسناد التي قام العملاء بخصمها لدى هذا المصرف.

- الحسابات الجارية المدينة: ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي وظيفها البنك على شكل حسابات جارية مدينة.

- السلف والقروض المستغلة: ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي وظيفها المصرف في شكل قروض وسلف وهي احد أشكال توظيفات أموال المصرف.

(7) أوراق مالية للاستثمار: وتتمثل في موجودات المحفظة الاستثمارية للمصرف على شكل أسهم في رؤوس شركات أخرى.

8) الموجودات الثابتة بعد الاستهلاك: والمقصود بها تلك الممتلكات الخاصة بالمصرف كالمباني والأراضي الخاصة بالمركز والفروع والممتلكات الأخرى التي آلت إليه عن طريق قيامه بعمله المصرفي كما أن هذا البند يضم ما يمتلكه المصرف من أثاث يستعمله للقيام بأعماله بالإضافة إلى ما يمتلكه من آلات وعدد وأدوات يتم استعمالها للقيام بأعماله، وتجدر الملاحظة أن هذا البند هو صافي الموجودات الثابتة الناتج عن طرح رقم مجمع الاستهلاك من قيمة هذه الموجودات.

9) الموجودات الأخرى: يحتوي هذا البند في الغالب على المدفوعات المقدمة بالإضافة إلى عناصر متفرقة مدينة أخرى.

❖ **جانب الالتزامات وحقوق المساهمين:** ويمثل هذا الجانب المصادر المختلفة التي حصل منها هذا المصرف على أمواله. وأهم هذه المصادر:

1. الحسابات الجارية والودائع: يتضمن هذا البند:

1) **الودائع تحت الطلب:** ويمثل هذا البند مقدار الأموال التي أودعها الأفراد أو الهيئات في المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف.

2) **ودائع التوفير وودائع لأجل والخاضعة لإشعار:** يمثل هذا البند مقدار الأموال التي حصل عليها المصرف من الودائع التالية بالإضافة إلى وداائع التوفير:

▪ **الودائع لأجل:** وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في المصرف لمدة محددة سلفاً (15 يوم، ثلاثة اشهر، أو ستة أشهر، أو سنة مثلاً) ولا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع، وفي الغالب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بديلين هما:

- إما بسحب الوديعة ويخسر الفوائد،

- وإما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.

▪ **الودائع الخاضعة لإشعار:** ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصرف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل.

2. **ودائع البنوك وأرصدها الدائنة:** ويمثل هذا البند مقدار ما لدى المصرف من وداائع تعود ملكيتها للمصارف الأخرى (المصارف المحلية، المراسلون في الخارج، المصرف المركزي/ قروض وسلف وإعادة حسم/)

3. التأمينات النقدية المختلفة: وتمثل مقدار الأموال التي حصل عليها البنك من العملاء في صورة تأمينات على خدمات قدمها أو سيقدمها لهم، كما هي الحال عند إعطاء كفالات أو فتح اعتمادات مستندية.
4. المخصصات المختلفة: ويمثل هذا البند مقدار المخصصات التي اقتطعها المصرف من أرباحه لمقابلة الخسائر التي قد يتعرض لها لمقابلة التزامات مترتبة عليه كما هو الحال بالنسبة لمخصص الديون المشكوك فيها ومخصص إنهاء الخدمة ومخصص الضريبة.
5. حسابات دائنة أخرى: ويمثل هذا البند عناصر مطلوبات مختلفة مثل المستحقات وصافي الأرباح المعدة للتوزيع ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وغيرها.
6. مجموعة أموال المصرف الخاصة: (حقوق المساهمين): وتشمل:

- رأس المال المدفوع

- الاحتياطي القانوني (الإجباري): وهذا الاحتياطي هو متجمع ما يقتطعه المصرف من أرباحه الصافية في نهاية كل سنة بموجب قانون البنوك ويستمر الاقتطاع السنوي إلى أن يصبح مقدار الاحتياطي القانوني مساوياً لرأس المال المدفوع.

7. الاحتياطيات الأخرى والأرباح المدورة:

- الاحتياطي الاختياري: وهذا الاحتياطي هو متجمع ما يقتطعه المصرف من صافي أرباحه بشكل اختياري دون أن ينص على ذلك أي قانون وإنما لمجرد شعور المصرف بوجوب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الأزمات والطوارئ.
- الأرباح المدورة: وتمثل المبالغ التي تبقى فائضة من صافي الربح بعد القيام بالتخصيصات المختلفة ويتم تدويرها بقصد تسوية الأرباح في السنوات القادمة.

❖ الحسابات النظامية في كشف الميزانية العمومية:

هي عبارة عن حسابات لها مقابل وتمثل التزامات عرضية على المصرف ولا يدخل مجموعها مع المجموع العام للميزانية إلا أنها قد تصبح التزامات حقيقية في حالة اضطرار المصرف إلى دفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك كأن يخل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله المصرف على أساسها، وعندها يدخل مجموع هذه الحسابات في مجموع الميزانية في كلا الجانبين على شكل التزام حقيقي على العميل في جانب الموجودات والتزام حقيقي على المصرف في جانب المطلوبات، أو على شكل زيادة التزامات العميل في جانب الموجودات وإنقاص أحد بنود الموجودات الأخرى بنفس المقدار كالنقدية مثلاً. وفي كل الحالات يشطب هذا الالتزام العرضي من الحسابات النظامية لأنه أصبح التزاماً حقيقياً. وهذه الحسابات كما تظهر في الميزانية العمومية هي:

1) بما يعادل نفس الرقم من تعهدات عملاء هذا المصرف بالدفع مقابل هذه الاعتمادات.

(2) تعهدات المصرف مقابل كفالات لحساب العملاء: ومنشأ هذا الحساب هو خطابات الضمان أو الكفالات التي يكفل المصرف بموجبها بعض العملاء على أداء عمل معين كخطابات الضمان التي يعطيها للمتعهدين. ولهذا البند مقابل في جانب الموجودات مساوياً بالمقدار وهو تعهدات العملاء مقابل كفالات.

(3) تعهدات المصرف مقابل التزامات أخرى: والحساب المقابل له في جانب الموجودات هو تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى أي أن المصرف قد حصل على تعهدات من العملاء بمبالغ تعادل الالتزامات الأخرى التي ألزم نفسه بها عرضياً.

ويلاحظ أنه في الحسابات النظامية الظاهرة في كشف الميزانية يحتوي جانب المطلوبات على جميع التعهدات التي قدمها المصرف لجهات مختلفة ذات علاقة بعملائه ويحتوي جانب الموجودات على جميع التعهدات التي قدمها العملاء للمصرف لتغطية التعهدات التي قدمها المصرف إلى الجهات الأخرى.

وتظهر قائمة المركز المالي للمصرف بشكل مختصر على الشكل التالي:

قائمة المركز المالي كما هي في /...../...../...../

المبلغ	الأصول
Xxx	النقد في الصندوق
Xxx	المصرف المركزي
Xxx	المصارف المحلية
Xxx	المراسلون في الخارج
Xxx	أوراق مالية للمتاجرة
	<u>تسهيلات ائتمانية بالصافي:</u>
xxx	- محفظة السندات المحسومة
xxx	- قروض وسلف
xxx	- حسابات جارية
Xxx	أوراق مالية للاستثمار
Xxx	صافي الأصول الثابتة غير الملموسة
Xxx	صافي الأصول الثابتة الملموسة
Xxx	أصول أخرى
xxxx	مجموع الأصول
Xxx	حسابات نظامية (خارج الميزانية)

المبلغ	الالتزامات وحقوق المساهمين
Xxx	المصرف المركزي (د/ جاري)
xxx	الودائع والحسابات الجارية الدائنة
xxx	المصارف المحلية
xxx	المراسلون في الخارج
xxx	المصرف المركزي (قروض وسلف وإعادة حسم)
xxx	تأمينات نقدية
xxx	حسابات دائنة أخرى
xxx	الأموال المقترضة
	<u>حقوق المساهمين:</u>
xxx	- أرباح مدورة
xxx	- احتياطات
xxx	- رأس المال المدفوع
Xxxx	مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين
Xxx	حسابات نظامية (خارج الميزانية)

ثانياً: قائمة نتيجة الأعمال (د/ أرباح & خسائر)

يعد هذا الحساب في المصرف بغرض التوصل إلى النتيجة الصافية التي حققها المصرف عن أعماله اعتباراً من 1/1 إلى 12/31 وهو يتألف من جانبين جانب الإيرادات وجانب المصروفات:

❖ جانب الإيرادات : ويتألف من:

1. الفوائد الدائنة: وهي الفوائد التي حققها المصرف خلال الفترة على القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها.
2. العمولات الدائنة: وهي العمولات التي حققها المصرف خلال الفترة على القروض والسلف والخدمات الأخرى التي قدمها لعملائه
3. فروق العملة: وهذا البند ناتج عن تعامل المصرف بعملات أخرى غير العملة المحلية وليس من الضروري أن يكون فرق العملة دائماً في جانب الإيرادات فقد يحقق المصرف خسائر من تعامله بهذه العملات في

حالة إذا انخفضت أسعارها ولديه مبالغ كبيرة منها. ويحكم قانون مراقبة العملة الأجنبية الذي يشرف البنك المركزي على تنفيذه كيفية تعامل المصرف بالعملات الأجنبية.

4. الإيرادات الأخرى: وهذا البند غالباً ما يكون ناشئاً عن أعمال عرضية قام بها المصرف ليست من طبيعة عمله المصرفي أو أرباحاً رأسمالية حققها المصرف من بيع أحد أصوله بالإضافة إلى الإيرادات التي حققها المصرف من محفظة أوراقه المالية.

❖ عناصر المصروفات : وتتألف من:

1. الفوائد المدينة: وهي الفوائد التي دفعها البنك على الحسابات والودائع المودعة لديه على مختلف أنواعها.
2. العمولات المدينة: وهي العمولات التي دفعها المصرف لمصارف أخرى من جراء تعامله معها خلال الفترة
3. المصاريف الإدارية والعمومية: تشتمل على مجموعتين:
 - المصاريف الإدارية: وتشمل مجموعة المصاريف المباشرة الضرورية لإدارة المصرف وقيامه بأعماله وتشغيله مثل الرواتب
 - المصاريف العمومية: وتشمل مجموعة المصاريف غير المباشرة والضرورية لقيام المصرف بأعماله بشكل جيد مثل مصاريف الدعاية والإعلان، والقرطاسية، والصيانة.
4. الاستهلاك والمصاريف الأخرى: ويشتمل على مجموعتين هما:
 - الاستهلاكات : تختلف نسبتها باختلاف الموجودات الثابتة للمصرف، حيث يقتطع من أرباح كل سنة مبلغاً معيناً يحدد حسب الطريقة التي يتبعها المصرف، ويضاف هذا المبلغ إلى مجمع الاهتلاك الذي يظهر في جانب الموجودات مطروحاً من تكلفة الموجودات الثابتة
 - المصاريف الأخرى: هذا البند غالباً ما يمثل مصاريف صغيرة ومتنوعة كمصاريف الضيافة والحفلات

وتظهر قائمة الدخل للمصرف على الشكل التالي:

قائمة الدخل عن الفترة 12/31/.....

المبلغ	البيان
	<u>إيراد الفوائد:</u>
Xxx	- المصرف المركزي
Xxx	- المصارف الأخرى
Xxx	- التسهيلات الائتمانية
	<u>أعباء الفوائد:</u>
(xxx)	- المصارف

(xxx)	- الودائع
(xxx)	صافي ايراد أو (أعباء) العمولات:
Xxx	صافي الفوائد والعمولات
Xxx	فروق العملات الأجنبية
Xxx	إيرادات محفظة الأوراق المالية
Xxx	إيرادات أخرى
(xxx)	مصاريف إدارية وعمومية
(xxx)	مخصصات الاهتلاك
Xxx	صافي الربح قبل الضريبة
(xxx)	ضريبة الدخل
xxxx	صافي نتيجة الدورة

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف للغايات نفسها والأهداف التي تعد من أجلها هذه القائمة في المنشآت الأخرى وعلى النحو المبين في الفصل الخاص بقائمة التدفقات النقدية، بحيث يتم التمييز بين التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، والتدفقات النقدية من عمليات الاستثمار، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل، مع الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من التدفقات النقدية من عمليات التشغيل يتكون من الفوائد والعمولات المقبوضة.

رابعاً: حساب توزيع الأرباح والخسائر: هو الحساب الذي يتم فيه تخصيص أرباح المصرف وفقاً لأحكام القانون والنظام الداخلي للمصرف وتوصيات مجلس الإدارة.

مثال: كانت ميزانية أحد المصارف في العامين 2014، 2015 كما يلي (الأرقام بالملايين):

قائمة المركز المالي كما هي في /...../...../.....

2015	2014	الالتزامات وحقوق المساهمين	2015	2014	الأصول
		الودائع:	790	675	النقد في الصندوق
7000	6135	- الودائع تحت الطلب			
13000	11000	- وداائع لأجل			
1600	1000	- وداائع توفير			
		المصارف الأخرى:	5000	4500	المصرف المركزي

165	85	- حسابات جارية			
585	165	- حسابات لأجل			
710	800	تأمينات نقدية	685	220	المصارف الأخرى حسابات جارية
1750	210	حسابات دائنة أخرى	8865	7115	المصارف الأخرى حسابات لأجل
		<u>حقوق المساهمين:</u>	735	235	أوراق مالية للمتاجرة
215	165	- أرباح مدورة			
65	40	- احتياطات			
1500	1500	- رأس المال المدفوع			
					<u>تسهيلات ائتمانية بالصافي:</u>
			1950	1420	- محفظة السندات المحسومة
			3225	2400	- قروض وسلف
			3500	3000	- حسابات جارية
			235	138	أوراق مالية للاستثمار
			117	121	صافي الأصول الثابتة غير الملموسة
		-	1175	1140	صافي الأصول الثابتة الملموسة
			313	136	أصول أخرى
26590	21100	مجموع الالتزامات وحقوق الملاك	26590	21100	مجموع الأصول

وكانت قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2015/12/31 كما يلي (المبالغ بالملايين):

قائمة الدخل عن الفترة 12/31/.....

كلي	جزئي	البيان
664.785		<u>إيراد الفوائد:</u>
	0.5	- المصرف المركزي
	239.285	- المصارف الأخرى
	425	- التسهيلات الائتمانية
(335.775)		<u>أعباء الفوائد:</u>
	(5.775)	- المصارف
	(330)	- الودائع
91		<u>صافي إيراد أو (أعباء) العمولات:</u>
420.01		صافي الفوائد والعمولات
(26.725)		فروق العملات الأجنبية
(114)		مصاريف إدارية وعمومية
(65)		مخصصات اهتلاك أصول ثابتة

214.285		صافي الربح قبل الضريبة
(64285)		ضريبة الدخل
150		صافي نتيجة الدورة

علماً أن رأس المال يتألف من 15000000 سهم القيمة الإسمية للسهم 100 ل.س ، وأنه تم توزيع مبلغ 75 مليون ل.س من أرباح عام 2015 على المساهمين.

المطلوب: - اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية بتاريخ 2015/12/31

- إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
- إجراء التحليل اللازم بواسطة النسب المالية (نسب السيولة، نسب التوظيفات، نسب هيكل التمويل، نسب الربحية، نسب السوق)

الحل:

- إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في 2015/12/31 (بالملايين)

إجمالي	جزئي	البيان
214.285		صافي الربح قبل الضريبة
65		(+) إهلاك أصول ثابتة
279.285		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الأصول
		يضاف النقص في الأصول المتداولة والزيادة في الخصوم المتداولة:
	3465	- الودائع
	500	- المصارف الأخرى
5505	1540	- حسابات دائنة أخرى
		يخصم الزيادة في الأصول المتداولة والنقص في الالتزامات المتداولة:
	2215	- المصارف الأخرى
	1855	- تسهيلات ائتمانية
	500	- أوراق مالية للمتاجرة
	177	- أصول أخرى
(4837)	90	- تأمينات نقدية
(64.285)		تطرح ضريبة الدخل
883		صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:

	(97)	- زيادة أوراق مالية
	(100)	- زيادة أصول ثابتة
	4	- انخفاض أصول ثابتة ملموسة
(193)		صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار (2)
		التدفقات النقدية من عمليات التمويل:
	(75)	- أرباح موزعة
(75)		صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل (3)
615		صافي التدفق النقدي (4) = (1) + (2) + (3)
5175		+ النقدية في أول المدة (5)
5790		النقدية في آخر المدة (6) = (4) + (5)

• إعداد قائمة المصادر والاستخدامات:

الاستخدامات		البيان	المصادر		البيان
		زيادة الأصول:	215		صافي الربح من العمليات التشغيلية:
	115	النقد في الصندوق		150	صافي الربح
	500	المصرف المركزي		65	+ الإهلاكات
	2215	المصارف الأخرى			
	500	أ. مالية للمتاجرة			
	1855	تسهيلات ائتمانية			
	97	أ. مالية للاستثمار			
	100	أصول ثابتة ملموسة			
5559	177	أصول أخرى			
		الانخفاض في الالتزامات:			نقص الأصول:
	90	تأمينات نقدية	4		نقص أصول ثابتة غير ملموسة
165	75	أرباح موزعة			
					زيادة الالتزامات:
				3465	الودائع
				500	المصارف الأخرى
			5505	1540	حسابات دائنة أخرى
5724		مجموع الاستخدامات	5724		مجموع المصادر

• التحليل بواسطة النسب: إن طبيعة النشاط المصرفي الذي يقوم على تلقي الأموال من مصادر مختلفة من أجل استخدامها كقروض وسلف وتسهيلات ائتمانية متعددة الأنواع يستدعب الاهتمام بجوانب خاصة أكثر حساسية مثل (السيولة، الربحية، التوازن بين التوظيفات ومصادر الأموال، وضرورة التقيد بمعايير الملاءة واتخاذ مايلزم من أجل التحوط تجاه المخاطر المحتملة)، ويمكن دراسة النسب التالية في تحليل القوائم المالية للمصارف:

1. نسب السيولة:

$$0.63 = \frac{15135}{24060} = \frac{\text{الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{الودائع والالتزامات الأخرى}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

وتحسب الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة كما يلي (النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي + الحسابات الجارية المدينة للمصارف والمراسلين في الخارج + أوراق مالية للمتاجرة + التسهيلات الائتمانية القابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي) - (الحساب الجاري الدائن للمصرف المركزي والحسابات الجارية الدائنة للمصارف المحلية والأجنبية) = (5790 + 685 + 735 + 8675) - (750) = 15135
أما الودائع والالتزامات الأخرى فتشمل: (ودائع الزبائن بأنواعها + حسابات دائنة أخرى + تأمينات نقدية) = (21600 + 1750 + 710) = 24060

$$0.7 = \frac{15135}{21600} = \text{ويمكن حساب هذه النسبة بالقسمة على الودائع فقط فتصبح}$$

والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى نسبة السيولة المبينة فإن المصارف ملزمة بتكوين احتياطي نقدي لدى المصرف المركزي بنسبة يحددها من مجموع الودائع لدى هذه المصارف.

2. نسب التوظيفات:

$$0.36 = \frac{9645}{26590} = \frac{\text{التوظيفات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{الوزن النسبي للتوظيفات}$$

وتشمل التوظيفات (أ. مالية للمتاجرة 735 + تسهيلات ائتمانية 8675 + أ. مالية للاستثمار 235)

$$0.45 = \frac{9645}{21600} = \frac{\text{التوظيفات}}{\text{مجموع الودائع}} = \text{أما: نسبة التوظيفات إلى مجموع الودائع}$$

وتأتي أهمية هذه النسبة من أنها تربط بين حجم التوظيفات من جهة وبين أهم مصادر الأموال التي يستخدمها المصرف من جهة أخرى، فكلما ازدادت قيمة هذه النسبة دل ذلك على أن المصرف قد استطاع أن يوظف قسماً أكبر من الأموال المودعة لديه وأن يحقق بالتالي أرباحاً أكثر، ولكن على أن لا يؤدي هدف تحقيق المزيد من الأرباح إلى التأثير على سيولة المصرف وعلى قدرته على مواجهة عمليات السحب الطبيعية من الودائع.

ويستحسن عادة حساب مكونات هذه النسبة في البسط أو في المقام على أساس متوسط الأرصدة بين أول وآخر الفترة.

$$5.42 = \frac{9645}{1780} = \frac{\text{التوظيفات}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{أما: نسبة التوظيفات إلى حقوق المساهمين}$$

وهذا يعني أن التوظيفات قد بلغت أكثر من خمسة أضعاف حقوق المساهمين أو بعبارة أخرى أن المصرف قد قام بتوظيفات بمعدل نحو خمس ليرات ونصف مقابل كل ليرة من حقوق المساهمين.
3. نسب هيكل التمويل:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل مزيج الودائع (جارية، لأجل، توفير) حيث يبين هذا التحليل طبيعة التزامات المصرف تجاه المودعين الأمر الذي يساعد في رسم سياسات التوظيف الملائمة. حيث نجد أن الودائع تحت الطلب تشكل 33% من مجموع الودائع، وأن الودائع لأجل تشكل 60% من مجموع الودائع، كما تشكل ودائع التوفير 7% من مجموع الودائع.

$$0.07 = \frac{1780}{26590} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{الوزن النسبي لحقوق المساهمين}$$

$$0.81 = \frac{21600}{26590} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{الوزن النسبي لمجموع الودائع}$$

هذا يعني أن حقوق المساهمين تشكل نحو 7% من مجموع مصادر الأموال في حين تشكل الودائع 81% والباقي 12% يأتي من مصادر أخرى متفرقة ومن النسب المهمة في هذا المجال أيضاً نسبة مجموع الودائع إلى حقوق المساهمين:

$$0.12 = \frac{21600}{1780} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{نسبة مجموع الودائع إلى حقوق المساهمين}$$

وتبين هذه النسبة أن قيمة الودائع بأشكالها المختلفة تساوي نحو 12 مرة قيمة حقوق المساهمين
4. نسبة الربحية: يعتبر من أهم النسب في تحليل القوائم المصرفية:

$$0.10 = \frac{150}{1500} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{رأس المال}} = \text{معدل العائد على رأس المال}$$

$$0.08 = \frac{150}{1780} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{معدل العائد على حقوق المساهمين}$$

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأموال المتاحة للاستثمار}} = 0.006 = \frac{150}{24985}$$

علماً بأن الأموال المتاحة للاستثمار تشمل: (الودائع 21600 + المصارف 750 + تأمينات نقدية 710 + حسابات دائنة أخرى 1750 + حقوق المساهمين 1780) - (صافي الأصول الثابتة غير الملموسة 117 + صافي الأصول الثابتة الملموسة 1175 + أصول أخرى 313) = 24985

ويفضل دائماً عند حساب نسب الربحية حساب مقام النسبة على أساس متوسط البند بين أول وآخر المدة من جهة ومقارنة القيم المحسوبة لهذه النسب مع بعضها البعض واستخلاص دلالاتها من جهة أخرى. نسب السوق: 5.

تهدف النسب الخاصة بهذه المجموعة إلى دراسة وضع أسهم المصرف من كل الجوانب وفق مايلي:

$$\text{عائد السهم (نصيب السهم من الربح)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{150000000}{15000000} = 10 \text{ ل.س لكل سهم}$$

$$\text{مضاعف السعر السوقي} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{عائد السهم}} = \frac{300}{10} = 30 \text{ (بافتراض أن القيمة السوقية للسهم تبلغ 300 ل.س)}$$

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{عائد للسهم}}{\text{القيمة السوقية للسهم}} = \frac{10}{300} = 0.033$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{1780000000}{15000000} = 118.66 \text{ ل.س}$$

$$\text{حصة السهم} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{75000000}{15000000} = 5 \text{ ل.س}$$

تحليل التعادل في المصارف:

يستعمل تحليل التعادل (تحليل التكلفة والحجم والربح) في تحليل أداء الخدمات المصرفية التي يتناقص متوسط كلفتها بزيادة حجمها. إذ أن هناك عدداً من الخدمات المصرفية التي يمكن حساب الكلفة، الحجم، الربح، في أدائها باستخدام المعادلة الأساسية الآتية للتعادل:

$$\text{الربح} = [(\text{السعر} - \text{التكلفة المتغيرة للمعاملة الواحدة}) \times \text{الحجم}] - \text{التكلفة الثابتة}$$

فلو كانت هناك خدمة مصرفية ما، يتوقع أن يزداد حجمها فإنه لابد من تحديد ربحيتها الحالية ومقارنتها بربحيتها بعد افتراض تحقق الزيادة المتوقعة أو المرغوبة في حجمها. إذ أنه لابد من التأكد من المحافظة على مستوى الربحية الحالية على الأقل عند التخطيط لأي زيادة في حجم تلك الخدمة. ويحسب حجم التعادل بالعلاقة:

$$\text{حجم التعادل} = \frac{\text{التكلفة الثابتة}}{\text{سعر المعاملة} - \text{التكلفة المتغيرة للمعاملة}} = \text{أما حجم الربح المستهدف} = \frac{\text{التكلفة الثابتة} + \text{المستهدف الربح}}{\text{سعر المعاملة} - \text{التكلفة المتغيرة للمعاملة}}$$

مثال: بفرض لديك البيانات التالية لأحد المصارف التجارية:

المبلغ			المتغير
الفارق	المتوقع	حالياً	
؟	؟	1800000	الربح
(5)	40	45	السعر للمعاملة الواحدة
صفر	15	15	التكلفة المتغيرة للمعاملة الواحدة
صفر	1200000	1200000	التكلفة الثابتة
50000+	150000	100000	الحجم (عدد المعاملات)

المطلوب: - تحديد الربح المتوقع وما هو الحجم اللازم للمحافظة على مستوى الربح السابق

- تحديد الحجم اللازم لتحقيق ربح قدره 3600000 وفق السعر الحالي للمعاملة
- تحديد حجم التعادل الحالي، وحجم التعادل اللازم وفق المتوقع

الحل:

الربح المتوقع = $[150000 \times (15-40)] = 1200000 - 3750000 = 2550000$ ل. س

أي أن خفض سعر خدمة المعاملة الواحدة من 45 إلى 40 وزيادة عدد المعاملات أدى إلى زيادة الربح بمقدار 750000 ل. س عن مستوى الربحية السابق

$$\bullet \text{ الحجم اللازم للمحافظة على مستوى الربحية} = \frac{\text{التكلفة الثابتة} + \text{الربح الحالي}}{\text{السعر الجديد للمعاملة} - \text{التكلفة المتغيرة للمعاملة}} = \frac{1800000 + 1200000}{15 - 40} = 120000 \text{ معاملة}$$

$$\bullet \text{ الحجم المستهدف} = \frac{\text{التكلفة الثابتة} + \text{الربح المستهدف}}{\text{سعر لمعاملة} - \text{التكلفة المتغيرة للمعاملة}} = \frac{3600000 + 1200000}{15 - 45} = 160000 \text{ معاملة}$$

$$\bullet \text{ حجم التعادل الحالي} = \frac{\text{التكلفة الثابتة}}{\text{سعر لمعاملة} - \text{التكلفة المتغيرة للمعاملة}} = \frac{1200000}{15 - 45} = 40000 \text{ معاملة}$$

$$\bullet \text{ حجم التعادل وفق المتوقع} = \frac{1200000}{15 - 40} = 48000 \text{ معاملة}$$